سلسلة الإمامة الإلهية بين القرآن والبرهان (٣)

الإمامة الإلهية

في الأحاديث الشريفة

تقريرات بحوث سماحة السيّد ضياء الخبّاز القطيفي

(حفظه الله تعالى)

بقلم

أحمد طلال صفر

الطبعة الأولى – ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

العتبة الحسينية المقدسة
شعبة البحوث والدراسات

مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

رقم تصنيف LC : ٢٠١٩ I٤٣ K٤٥. BP٢٢٣

المؤلف الشخصي : الخباز القطيفي، ضياء عدنان، ١٩٧٦- ، مؤلف.

العنوان : الامامة الالهية في الاحاديث الشريفة /

بيان المسؤولية : تقريرات بحوث سماحة السيد ضياء الخباز القطيفي ؛ بقلم احمد طلال صفر.

بيانات الطبع : الطبعة الاولى.

بيانات النشر : كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الدينية، شعبة البحوث والدراسات، ٢٠١٩ / ١٤٤٠ للهجرة.

الوصف المادي : ٢٢٥ صفحة؛ ٢٤ سم.

سلسلة النشر : (العتبة الحسينية المقدسة؛ ٦٠٢).

سلسلة النشر : (شعبة البحوث والدراسات؛ ٨١).

سلسلة النشر : (سلسلة الامامة الالهية بين القرآن والبرهان؛ ٣).

تبصرة ببليوجرافية : يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات ١٨٧-٢١٧).

موضوع شخصي : علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة - اثبات الامامة.

موضوع شخصي : علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة - في الحديث.

مصطلح موضوعي : الامامة - احاديث.

مؤلف اضافي : صفر، احمد طلال - معد.

اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). قسم الشؤون الدينية. شعبة البحوث والدراسات - جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

التصميم والاخراج الفني

علي جبار

❖ جميع الحقوق محفوظة لشعبة البحوث والدراسات التابعة إلى قسم الشؤون الدينية - العتبة الحسينية المقدسة

هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأمة فيجوز فيها اختيارهم؟!

إنَّ الإمامة أجلّ قدرًا..

وأعظم شأنًا..

وأعلى مكانًا..

وأمنع جانبًا..

وأبعد غورًا..

من أن يبلغها الناس بعقولهم..

أو ينالوها بآرائهم..

أو يقيموا إمامًا باختيارهم..

الإمام علي بن موسى الرضا (عليه الصلاة والسلام)

الفصل الثالث

الإمامة الإلهية في الأحاديث الشريفة

- **القسم الأوّل: الأدلّة العامّة**
  - الدليل الأول: حديث الثقلين
  - الدليل الثاني: حديث الاثني عشر خليفة
- **القسم الثاني: الأدلّة الخاصّة**
  - الدليل الثالث: حديث الغدير
  - الدليل الرابع: حديث المنزلة
  - الدليل الخامس: حديث مدينة العلم
  - الدليل السادس: حديث (علي مع القرآن والقرآن مع علي)
  - الدليل السابع: حديث (علي منّي وأنا منه)

توطئة

بما أنَّ أدلة السنة الشريفة الدالة على الإمامة تنقسم إلى قسمين، فإنَّ الكلام –تبعًا لذلك– يكون في قسمين أيضًا، وهما:

- **القسم الأول: الأدلّة العامّة**، ونعني بها: الأحاديث التي لا تختصّ بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام، بل تشمل أيضًا إمامة أبنائه المعصومين عليهم السلام.
- **القسم الثاني: الأدلّة الخاصّة**، ونعني بها: الأحاديث التي تختصّ بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

وسوف نبدأ بالقسم الأول، ونتعرّض فيه لحديثين:

- حديث الثقلين
- حديث الاثني عشر خليفة

الدليل الأول: حديث الثقلين

وهو قول رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض» [1]، ويقع الكلام حوله في نقاط أربع:

النقطة الأولى: بيان صحة حديث الثقلين على ضوء مباني أهل السنة.

وهذا الحديث متواتر عندهم، ولا شكّ في صحته، وإليك كلمات عدّة من علمائهم في تصحيحه:

الأول: قال ابن حجر: «وفي رواية صحيحة: "إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن تبعتموهما، وهما: كتاب الله، وأهل بيتي عترتي". زاد الطبراني: إني سألت ذلك لهما، فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم» [2].

وقد صرّح بما يفيد تواتره فقال: «وفي رواية صحيحة: كأني قد دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما آكد من الآخر: كتاب الله ﷻ، وعترتي -أي بالمثناة-، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرّقا حتى يردا عليَّ حوضي.

---

(١) انظر: صحيح مسلم: ج٤، ص١٨٧٣؛ مسند ابن أبي شيبة: ج١، ص٣٥١؛ فضائل الصحابة: ج٢، ص٥٧٢، ص٧٧٩؛ مسند ابن حنبل: ج١٧، ص١٧٠، ص١٧٢، ص٢١١، ص٣٠٩، وفي ج٣٢: ص٦٤ - ٦٥؛ السنن الكبرى للنسائي: ج٧، ص٣١٠، ص٣٢٠، ص ٤٣٧؛ صحيح ابن خزيمة: ج٤، ص٦٢؛ المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص١٨٨، ص١٦٠؛ وغيرها من مصادر العامة.

(٢) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٤٣٩.

وفي رواية: وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، سألت ربي ذلك لهما، فلا تتقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم.

ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابيًا، لا حاجة لنا إلى بسطها.

وفي رواية: آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: (اخلفوني في أهلي)، وسمّاهما ثقلين إعظامًا لقدرهما، إذ يقال لكل خطير شريف ثقلٌ،ا أو لأن العمل بما أوجب الله من حقوقهما ثقيل جدًا»[1].

الثاني: قال الدهلوي: «وهي أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: "إني تارك فيكم الثقلين، فإن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي"، وهذا الحديث ثابت عند الفريقين أهل السنة والشيعة، وقد علم منه أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم أمرنا في المقدمات الدينية والأحكام الشرعية بالتمسّك بهذين العظيمي القدر والرجوع إليهما في كل أمر، فمن كان مذهبه مخالفًا لهما في الأمور الشرعية اعتقادًا وعملًا فهو ضال، ومذهبه باطل وفاسد لا يعبأ به. ومن جحد بهما فقد غوى، ووقع في مهاوي الردى» [2].

الثالث: قال شعيب الأرنؤوط في تعليقته على قول ابن الوزير: «وقَرَنَهُمْ في حديث الثقلين بكتاب الله، ووصى فيهم، وأكَّدَ الوصاة، بقوله: "الله، الله". خرَّجه مسلم فيما رواه، وزاد الترمذي وسِواه: بشراه لذوي قُرباه، إنهما لن يفترقا حتى يلقياه.

---

(١) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٦٥٣.

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية: ج١، ص٥٢.

وهو قوله صلى الله عليه [وآله] وسلم في حديث طويل: "... وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به"، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: "وأهل بيتي، أُذَكِّركم الله في أهل بيتي" ثلاثًا، رواه مسلم (٢٤٠٨) وأحمد ٤/ ٣٦٦ و٣٧١، والدارمي ٢/ ٤٣٢، والفسوي في "تاريخه" ١/ ٥٣٧، والطبراني في "الكبير" (٥٠٢٨) و(٥٠٤٠) عن زيد بن أرقم، وعنه قال: قال صلى الله عليه [وآله] وسلم: "إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي: أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض" رواه الحاكم ٣/ ١٤٨ وصححه ووافقه الذهبي، والطبراني في "الكبير" (٤٩٨٠)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" ١/ ٥٣٦، وهو صحيح، ورواه الترمذي (٣٧٨٨) وقال: حسن غريب، أي بشواهده، فإن في سنده عطية العوفي، وهو ضعيف، وفي الباب عن زيد بن ثابت عند أحمد ٥/ ١٨١ و١٩٩ والطبراني في "الكبير" (٤٩٢١) و(٤٩٢٢) و(٤٩٢٣) وعن أبي سعيد الخدري عند أحمد ٣/ ١٤ و١٧ و٢٦ و٥٩، وسنده حسن بالشواهد، وعن جابر عند الترمذي (٣٧٨٦) والطبراني (٢٦٧٨ - ٢٦٨٠)» [(١)].

ومن نقله يستفاد تصحيح الحاكم للحديث وموافقة الذهبي له.

الرابع: قال الهيثمي: «عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله ﷻ حبل ممدود ما بين السماء والأرض - أو ما بين السماء إلى الأرض - وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض.

رواه أحمد، وإسناده جيد» [(٢)].

---

(١) كتاب العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تعليق: شعيب الأرنؤوط، ج١، ص١٧٨.

(٢) مجمع الزائد ومنبع الفوائد: ج٩، ص١٦٢.

الخامس: قال الألوسي في تفسيره: «وأنت تعلم أن ظاهر ما صحَّ من قوله صلى الله عليه [وآله] وسلم: إني تارك فيكم خليفتين -وفي رواية: ثقلين- كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» [1].

السادس: قال الألباني: ««إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض».

(صحيح) عن زيد بن ثابت. الروض النضير ٩٧٧، ٩٧٨.

«إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما».

(صحيح) عن زيد بن أرقم. الروض النضير ٩٧٧، المشكاة ٦١٤٤» [2].

وقفة مع كلام أبي زهرة:

ورغم ما عرفته - متنًا وهامشًا – من ورود الحديث في أهمّ كتب القوم، وتصريح عدة من أعلامهم بصحته، إلا أنَّ الشيخ أبا زهرة في كتابه (الإمام الصادق عليه السلام) قد زلّت به القدم حين قال: «إنَّ كتب السنة التي ذكرته بلفظ (سنتي) أوثق من الكتب التي ذكرته بلفظ (عترتي)» [3].

---

(١) روح المعاني: ج١١، ص١٩٧.

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج١، ص٤٨٢.

(٣) الإمام الصادق عليه السلام: ص١٩٩.

ولنترك التعليق على كلامه للقارئ الكريم ليعرف مدى التوتّر الذي يعيشه البعض إزاء أحاديث فضائل العترة ﷺ، وإلا فأيّ مقارنة بين حديث (وعترتي) وحديث (وسنتي)؟! والحال أنهما لا يتكافآن سندًا وطرقًا ومصادر.

النقطة الثانية: ضبط مفردة (الثقلين).

اختلف الأعلام في ضبط مفردة (الثقلين)، فهل هي بكسر الثاء وتسكين القاف (الثِقْلَيْن)؟ أم هي بفتحهما (الثَقَلَيْن)؟ وسِرُّ ذلك يعود إلى أنَّ مفرد الثقلين هل هو الثِقل؟ أم الثَقَل؟ والأول يعني الشيء الثقيل، والثاني يعني المتاع النفيس الذي يحمله المسافر.

والإنصاف أنَّ كلًا منهما محتمل، ولكلٍ منهما ما يرجّحه، فالأول يرجحه الأمر بالتمسّك؛ فإنّه يجعل من القرآن والعترة أمرين ثقيلين، والثاني يرجّحه قول النبي الأعظم ﷺ – في صدر الحديث – بحسب بعض صيغه (إني أُوشك أن أدعى فأجيب) فإنه بذلك يصوّر نفسه مسافرًا، والمسافر يناسبه استخلاف المتاع النفيس المصون.

وكيف كان، فإنَّ كلا المعنيين راجحان تامان، ولكلٍ منهما دلالات ونكات لا تخفى على المتأمّل.

النقطة الثالثة: بيان المقصود من العترة في حديث الثقلين.

لقد تقدّم البحث مفصّلًا حول مفردة أهل البيت في آية التطهير، وقد تطرّقنا فيه إلى الأدلة على شمولها لأصحاب الكساء ﷺ وعدم شمولها للنساء، ومن ذلك ما روي عن أم سلمة: «أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال لفاطمة: "ائتيني بزوجك وابنيك". فجاءت بهم، فألقى عليهم كساء فدكيًا، قال: ثم وضع يده عليهم، ثم قال: "اللهم إن هؤلاء آل محمد،

فاجعل صلواتك وبركاتك على محمد وعلى آل محمد، إنك حميد مجيد". قالت أم سلمة: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه من يدي، وقال: إنك على خير» [1].

وفي لفظ آخر: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وحامتي، فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا، اللهم هؤلاء أهل بيتي وحامتي، فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا»، قالت: فأدخلت رأسي البيت، قلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ قال: «إنك إلى خير، إنك إلى خير» [2].

وفي لفظ ثالث: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا. قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت على خيرٍ. حكم الألباني: صحيح»[3].

وفي حديث رابع: «قالت أم سلمة: يا رسول الله، وأنا معهم قال: أنت من أزواج النبي عليه السلام وأنت على خير، أو إلى خير» [4].

وفي حديث أم سلمة رضي الله عنها هذا ما يفيد الحصر وإن خلا عن أداة الحصر، فإنَّ لهذه المرأة الجليلة من الفضل على الشيعة ما لا نحيط به علمًا، حينما كانت هي الواجهة المدافعة عن أمير المؤمنين عليه السلام، ولولاها لاندثر الكثير من فضائله، ولذا هي أفضل نساء النبي صلى الله عليه وآله بعد السيدة خديجة عليها السلام، ورغم كل هذا المقام الرفيع إلا أنها لم تكن من أهل البيت عليهم السلام، بل نفى النبي صلى الله عليه وآله

(١) مسند أحمد: ج٤٤، ص٣٢٧-٣٢٨.

(٢) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ج٢، ص٥٨٧.

(٣) سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، ج٥، ص٣٥١.

(٤) شرح مشكل الآثار: ج٢، ص٢٣٩.

عنها هذا العنوان، وهذا يعني أنَّ قول النبي ﷺ: «اللهم هؤلاء أهل بيتي» يساوي الحصر، وإن لم يشتمل على أداته.

وهذا كله في لفظ أهل البيت عليهم السلام، فما بالك بلفظ (العترة) والذي هو أوضح حالًا في عدم الشمول للنساء، ولا يشك أحد في اختصاصه بالنسل، وقد اعترف الألوسي صاغرًا بأن العترة هم أولاد النبي ﷺ ولا يشمل هذا اللفظ نساءه، حيث قال: «وأنت تعلم أن ظاهر ما صحَّ من قوله صلى الله عليه [وآله] وسلم: "إني تارك فيكم خليفتين- وفي رواية- ثقلين كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض" يقتضي أن النساء المطهرات غير داخلات في أهل البيت الذين هم أحد الثقلين؛ لأنَّ عترة الرجل - كما في الصحاح - نسله ورهطه الأدنون، وأهل بيتي في الحديث الظاهر أنه بيان له، أو بدل منه بدل كل من كل، وعلى التقديرين يكون متحدًا معه، فحيث لم تدخل النساء في الأول لم تدخل في الثاني، وفي النهاية: أنَّ عترة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بنو عبد المطلب. وقيل: أهل بيته الأقربون، وهم أولاده وعلي وأولاده رضي الله عنهم» [1].

ونقل في (تاج العروس) عن (ابن الأعرابي)[2] قوله: «عترة الرجل: ولده وذريته وعقبه من صلبه، قال: فعترة النبي ﷺ: ولد فاطمة البتول عليها السلام» [3].

(١) روح المعاني: ج١١، ص١٩٧.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي، ولد سنة ١٥٠ هـ وتوفي سنة ٢٣١ هـ وكان عارفًا باللغة ضليعًا فيها، ومن أبرز تلامذته: ثعلب، وابن السكّيت.

(٣) تاج العروس: ج٧، ص١٨٦.

وجه دخول بقية المعصومين عليهم السلام في عنوان (أهل البيت):

فإن قيل: وكيف يتسنى إدخال بقية الأئمة عليهم السلام في لفظ (أهل البيت) إذا كان محصورًا بالأربعة؟

قلنا: بعدما أثبتنا حديثيًا – من كتب الجمهور – ولغويًا: أنَّ المراد منه فاطمة وعلي والحسن والحسين عليهم السلام، نستطيع إدخال بقية الأئمة الاثني عشر عليهم السلام من خلال شهادة هؤلاء الأربعة عليهم السلام بأن المقصود من العترة وأهل البيت هم أصحاب الكساء والأئمة من ولد الحسين عليه السلام، كما يشهد بذلك مثل حديث اللوح وحديث الصحيفة، وغيرها من الأحاديث المعتبرة.

وممّا ذكرناه كلّه اتضح وجه اندفاع قول أبي زهرة: «وبعد التسليم بصحة اللفظ نقول: بأنه لا يقطع بل لا يعيّن من ذكروهم من الأئمة الستة المتّفق عليهم عند الإمامية» [1].

فقد اتّضح لك ممّا ذكرناه أنَّ التعيين على النحو الذي يعتقده الإمامية يستفاد من أحاديث الإثبات والنفي المتقدّمة، مع ضميمة المتمّم المذكور أخيرًا، وأحاديث الاثني عشر القرشيين الهاشميين، فإنَّ كل ذلك بنحو الحجج المركبة يدلّ على التعيين والانحصار.

النقطة الرابعة: بيان دلالات حديث الثقلين.

بعد الفراغ عن ثبوت حديث الثقلين وصدوره عن نبي الرحمة ومنقذ الأمة صلى الله عليه وآله من طرق أهل السنة، وإثبات أنَّ المراد من العترة فيه علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام من كتب أهل السنة أيضًا، لا بدَّ من البحث حول دلالات هذا الحديث النبوي الشريف، إذ أنَّه يحتوي على دلائل في غاية الأهمية، لما له من الدخل في هداية المسلمين وعصمتهم عن الضلال والانحراف بعده، وإليك بيانها:

---

(١) الإمام الصادق عليه السلام: ص١٩٩.

الدلالة الأولى: بطلان نظرية الشورى.

من أبرز دلالات الحديث الشريف: أنَّ الإمامة لا تثبت بالشورى أو اجتماع أهل الحلّ والعقد، بل ثبوتها يكون عن طريق النص، لظهوره في أنّ النبي ﷺ لم يترك أمر الإمامة والخلافة شورى بين الناس، وإنما نصّب للأمة وخلّف فيها من هو صالح للإمامة والخلافة، ويشتد هذا الظهور وضوحًا على ضوء رواية أحمد بن حنبل في مسنده، حيث استخدم فيها لفظ الخليفة، وذلك فيما رواه: «عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله، حبل ممدود ما بين السماء والأرض -أو ما بين السماء إلى الأرض- وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض» (١).

تنبيه حول نكتة اختلاف ألفاظ الحديث:

ولا مجال للدغدغة في صحّة الحديث لتعدّد ألفاظه واختلافها، فإنَّ هذا الاختلاف يعود إلى تعدّد مناسبات صدوره، وقد أشار النبي ﷺ في كلّ مرة إلى نكتة من نكاته وسرّ من أسراره، وقد تنبّه لما ذكرناه ابن حجر في صواعقه المحرقة، حيث قال:

«ثم اعلم أنّ لحديث التمسّك بذلك طرقًا كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابيًا، ومر له طرق مبسوطة في حادي عشر الشبه، وفي بعض تلك الطرق أنه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنه قاله بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنه قاله لما قام خطيبًا بعد انصرافه من الطائف كما مر، ولا تنافي؛ إذ لا مانع من أنه كرّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتمامًا بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة» (٢).

---

(١) مسند أحمد: ج٣٥، ص٤٥٦، أقول: وقد تقدم تصحيح الهيثمي والألوسي والألباني لحديث الثقلين بلفظ (خليفتين).

(٢) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٤٤٠.

الدلالة الثانية: لزوم التمسّك بالعترة.

اتّفقت كلمة المسلمين كافة على حفظ مكانة القرآن الكريم ووجوب التمسّك به والعمل على طبقه، إلا أنَّ ما ينبغي اتّفاق الكلمة عليه أيضًا هو لزوم التمسّك بعترة النبي ﷺ إلى جانب الكتاب العزيز؛ إذ أنَّ النبي ﷺ قد أمر باتّباع الكتاب والعترة معًا، ورتّب الأمن من الضلال والنجاة من الانحراف عليهما معًا، ومن خالف في ذلك كان آثمًا.

وبما أنَّ المسألة مسألة ضلال ونجاة، كان التمسّك بالعترة لازمًا وواجبًا بحكم العقل قبل حكم الشرع.

والجدير بالذكر: أنَّ النبي ﷺ لم يأمر بالتمسّك إلا بالقرآن والعترة، وهذا يقتضي إغناءهما عن غيرهما؛ إذ لو لم يكونا كذلك لأُمرنا بالتمسّك بما لا يغنيان عنه، كالصحابة مثلًا بحسب ادّعاء مدرسة الجمهور؛ ولكن بما أنَّ النبي ﷺ لم يصرّح بذلك، كانت الأمة في غنى عن سنّتهم ومتابعتهم، وذلك لكفاية الأمر بالتمسّك بالكتاب والعترة.

هذا كلّه من حيث التمسّك، وأمّا من حيث الموضوع: فإنَّ من الواضح أنَّ التمسّك ليس مختزلًا في المحبة فقط، كما حاول بعض المتعجرفين إثباته، وإنما يعني – مضافًا إلى الحب – اعتماد منظومتهم الدينية، والأخذ عنهم، والردّ إليهم، ولا يتحقّق بغير ذلك.

ولك أن تقول بعبارة أخرى: إنَّ التمسّك بالعترة نظير التمسّك بالقرآن، فكما أنَّ التمسّك بالقرآن هو العمل بقوانينه وتطبيق أحكامه، وليس مجرّد محبّته، فكذلك هو التمسّك بالعترة.

الدلالة الثالثة: حصر النجاة بالتمسّك بالكتاب والعترة.

إن حديث الثقلين يدلّ على أنَّ النجاة يوم القيامة منحصرةٌ بالتمسّك بالقرآن والعترة، وبمقتضى مفهوم الشرط – المستفاد من صياغة (من تمسك بهما) أو (فإن تمسكتم بهما) – فإنَّ

النجاة تنتفي بانتفاء التمسّك بهما، حتى وإن كان المتمسّك به سنة الصحابي مثلًا، فكل ما سواهما لا يؤدي إلى النجاة، وهذا يعني حكم النبي ﷺ بضلال كل فرق المسلمين إلا فرقة واحدة، وهي الفرقة التي تتبع الكتاب والعترة معًا، وهذا هو مفاد الحديث المعروف بحديث الفرقة الناجية.

وهو مروي بعدة ألسنة، ومنها: ما رواه أحمد في مسنده، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ: «إنَّ بني إسرائيل قد افترقت على اثنين وسبعين فرقة، وأنتم تفترقون على مثلها، كلّها في النار إلا فرقة»(١).

وبما أنَّ هذه المسألة في غاية الخطورة ناسب أن يبيّنها النبي ﷺ بيانًا شافيًا، بحيث يؤمّن أمته من الفرقة والضلال، ولذلك أكّدَ النبي ﷺ في غير موضع، وتواترت عنه التوصية بالتمسّك بالثقلين دون سواهما، وبهذا علمنا أن الفرقة الناجية هي التي تمسّكت بعلي عليه السلام وآل علي عليهم السلام(٢).

ولا يبقى – بعد ذلك – وجهٌ للتشكيك في حديث الفرقة الناجية بعد اشتراكه مضمونًا مع حديث الثقلين وأحاديث أخرى، كحديث السفينة.

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج١٩، ص٢٤١.

(٢) أقول: ولا يتبادر إلى ذهن الباحث أنّ الأحاديث الموضوعة التي توصي بالتمسّك بالصحابة تجابه هذه الأحاديث المتواترة المقطوع بثبوتها عن النبي ﷺ من قبل كل فرق المسلمين، فإنّ ما تفرد به القوم لا قيمة له، إذ كل فرقة قد تنسب أحاديث موضوعة مختلقة على النبي ﷺ حتى يروّجوا باطلهم، وينصروا مذهبهم، لذلك فإنّ مثل حديث الثقلين والغدير وغيرهما من الأحاديث التي تدل على وجوب التمسّك بأهل البيت عليهم السلام أولى وأوجب بالاتباع من تلك الأحاديث التي انفردت بها فرقة من الفرق، حيث أن هذا التواتر عند الجميع يورث القطع والاطمئنان بصدوره، بخلاف غيره.

الدلالة الرابعة: عصمة العترة الطاهرة عليهم السلام.

ويمكن بيانها من خلال أمرين مستفادين من الحديث الشريف:

الأمر الأول: إطلاق أمر النبي صلى الله عليه وآله للتمسّك بهم وأنه عاصم عن الضلالة، فإنَّه دليل على عصمتهم؛ إذ لو كانوا مخطئين أو مشتبهين لما صحَّ للنبي صلى الله عليه وآله أن يأمر بالتمسّك بهم مطلقًا من غير تقييد، على حذو أمره بالتمسّك بالقرآن بنحو مطلق ومن غير تقييد.

الأمر الثاني: قول النبي صلى الله عليه وآله: «ألا إنهما لن يفترقا»، فإنَّه يدلّ على أنَّ القرآن لن يفترق عن العترة، وأنَّ العترة لن تفترق عن القرآن، وهذا يعني العصمة؛ إذ لو صدر من العترة ما يخالف القرآن لافترقا، ولكن لمّا لم يفترقا ثبت أنَّ العترة معصومة.

وليس ذلك فحسب، بل في الحديث إشارة إلى ثبوت العصمة المطلقة للعترة المطهرة، بلا فرق بين حالات العمد والخطأ والسهو والنسيان والغفلة؛ إذ أنَّ صدور الذنب في شيء من تلك الحالات يحقّق الافتراق عن القرآن قهرًا، والحال أنهم لا يفترقان عنه، فثبتت لهم العصمة المطلقة، بل ثبت لهم العصمة – لو تأمّلت – حتى عن ترك الأولى لنفس النكتة.

تنبيهٌ ولفتُ نظرٍ:

ونظرًا لوجود هذه الدلالة في الحديث الشريف يمتنع توسعة عنوان (العترة) لغير الصديقة الطاهرة وأمير المؤمنين وأولادهما الأئمة عليهم السلام، وإلا يلزم من ذلك محذور فاسد، وهو أمر النبي صلى الله عليه وآله بالتمسّك بمن لم يُعصَم من الضلال، والحال أنّ غير المعصوم عن الضلال لا يمكن أن يكون عاصمًا عنه، كما هو ظاهر.

والحاصل: فإنَّ مناسبة الحكم والموضوع تقتضي تضييق موضوع الدليل، صونًا لكلام النبي صلى الله عليه وآله عن اللغوية والإغراء بالجهل.

الدلالة الخامسة: أعلمية أهل البيت عليهم السلام.

إنَّ الحديث الشريف يشير إلى أعلمية أهل بيت العصمة عليهم السلام على من سواهم، إذ لو كان يوجد من هو أعلم منهم لأمر النبي صلى الله عليه وآله بالتمسّك به، ولكن لمّا لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله إلا بالتمسّك بعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ثبت بأنهم أعلم مَن في الأمة.

وليس ذلك فحسب، بل الحديث الشريف يتضمّن الإشارة إلى مطابقة علم العترة الطاهرة للواقع، بقرينة عاصميته عن الضلال، والإلزام بالأخذ به ومتابعته، وهذه الخصوصية لا يضاهيهم فيها غيرهم مهما اتّسع علمه وتوسّعت معارفه.

الدلالة السادسة: العترة هم الراسخون في العلم.

ممّا لا خفاء فيه أنَّ القرآن الكريم فيه الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والمحكم والمتشابه، بل فيه تبيان كل شيء، ولا يحيط بكل ذلك إلا الراسخون في العلم، الذي أشار إليهم نفس القرآن الكريم في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[1]، وهم أنفسهم المطهّرون الذين تحدث عنهم في قوله: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[2]، وقد تخبّط المفسّرون في تحديد هؤلاء الذين ينبغي الرجوع إليهم لمعرفة أسرار القرآن، مع أنَّ حديث الثقلين قد عيّنهم وأوضح مَن هم، حيث جعل العترة عدل القرآن الكريم، ومقتضى هذه العدلية والمساواة أن يكونوا هم القرآن كما أنَّ القرآن هم، وهذا يعني أنّهم الراسخون الذين يؤخذ علم القرآن منهم دون سواهم.

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

(٢) سورة الواقعة: ٧٨ – ٧٩.

الدلالة السابعة: الإمامة والخلافة.

بعد أن ثبت – من خلال الروايات المتقدّمة – كون أهل البيت ﷺ هم المعصومين والأعلم من سائر الصحابة، وهم الذين يجب التمسّك بهم دون سواهم، يثبت أنهم الأحق بالإمامة لعصمتهم وأعلميتهم وأفضليتهم[1]، وتتأكّد هذه الأحقية بدعواهم لها ومطالبتهم بها.

---

(١) أقول: والأخبار الدالة على علمهم كثيرة، منها: ما جاء عن النبي ﷺ أن أمير المؤمنين ﷺ هو أكثرهم علمًا، وإليك جملة من تصحيح علمائهم لهذا الخبر:

أ- **الأول**: الهيثمي في (مجمع الزوائد: ج٩، ص١٠١): «عن معقل بن يسار قال: وضأت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم ذات يوم، فقال: هل لك في فاطمة تعودها؟ فقلت: نعم. فقام متوكّئًا علي فقال: أما إنه سيحمل ثقلها غيرك ويكون أجرها لك. قال: فكأنه لم يكن علي شيء حتى دخلنا على فاطمة ﷺ، فقال: كيف تجدك؟ فقالت: والله لقد اشتد حزني، واشتدت فاقتي، وطال سقمي.

قال عبد الله: وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث: قال: أما ترضين أن أزوجك أقدم أمتي سلمًا، وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا؟

رواه أحمد والطبراني، وفيه خالد بن طهمان وثقه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله ثقات».

ب- **الثاني**: الأرنؤوط معلقًا على كتاب (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ج١، ص٤٤٤-٤٤٥): «لعل مستند المؤلف في ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ١٢٦، والطبراني في "معجمه الكبير" ٢٠/ ٢٢٩ من طريقين عن خالد بن طهمان، عن نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار... وفيه أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال لفاطمة: "أو ما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلمًا، وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا"، وخالد بن طهمان صدوق إلا أنه اختلط وباقي رجاله ثقات. وانظر "مجمع الزوائد" ٩/ ١٠١.

وكان كبار الصحابة رضوان الله عليهم يستشيرونه ﷺ في القضايا الكبرى، ويفزعون إليه في حل المشكلات، وكشف المعضلات، ويقتدون برأيه. وكان عمر ﷺ إذا أشكل عليه أمر فلم يتبينه يقول: "قضية ولا أبا حسن لها".

وروى عبد الرزاق عن معمر، عن قتادة، عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم مرسلًا: "أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأقضاهم علي". قال الحافظ في "الفتح" ٨/ ١٦٧: وقد رويناه موصولًا في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح من حديث أبي سعيد الخدري مثله. وروى البخاري في "صحيحه" (٤٤٨١) و(٥٠٠٥) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال عمر ﷺ: أقرؤنا أبي وأقضانا علي.

والقضاء يستلزم العلم والإحاطة بالمشكلة التي يقضي فيها، ومعرفة النصوص التي يستنبط منها الحكم، وفهمها على الوجه الصحيح، وتنزيلها على المسألة المتنازع فيها. وما أثر عنه من فتاوي واجتهادات وحكم يقوي ما قاله المصنف رحمه الله».

ج- الثالث: الملا علي القاري في (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج٩، ص٣٩٤٠): «(وعنه)، أي: عن علي (قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: أنا دار الحكمة)، وفي رواية: «أنا مدينة العلم» وفي رواية المصابيح: «أنا دار العلم وعلي بابها» وفي رواية زيادة: «فمن أراد العلم فليأته من بابه»، والمعنى علي باب من أبوابها، ولكن التخصيص يفيد نوعًا من التعظيم، وهو كذلك، لأنه بالنسبة إلى بعض الصحابة أعظمهم وأعلمهم، ومما يدل على أن جميع الأصحاب بمنزلة الأبواب قوله صلى الله عليه [وآله] وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، مع الإيماء إلى اختلاف مراتب أنوارها في الاهتداء، ومما يحقق ذلك أن التابعين أخذوا أنواع العلوم الشرعية من القراءة والتفسير والحديث والفقه من سائر الصحابة غير علي ﷺ أيضًا، فعلم عدم انحصاره البابية في حقه، اللهم إلا أن يختص بباب القضاء، فإنه ورد في شأنه "أنه أقضاكم" كما أنه جاء في حق أبي "أنه أقرؤكم"، وفي حق زيد بن ثابت "أنه أفرضكم"، وفي حق معاذ بن جبل "أنه أعلمكم بالحلال والحرام"، ومما يدل على جزالة علمه ما في الرياض: «عن معقل بن يسار قال: وضأت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال: هل لك في فاطمة نعودها؟ فقلت: نعم، فقام متوكّئًا علي فقال: "إنه سيحمل ثقلها غيرك، ويكون أجرها لك" فكأنه لم يكن علي شيء حتى دخلنا على فاطمة فقلنا: كيف تجدينك؟ قالت: لقد اشتد حزني واشتدت فاقتي وطال سقمي». قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وجدت بخط أبي في هذا الحديث قال: «أوما ترضين أن زوجك أقدمهم سلمًا وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا» أخرجه أحمد، وعن ابن عباس وقد سأله الناس فقالوا: أي رجل كان علي؟ قال: كان قد مُلِئَ جوفه حكمًا وعلمًا وبأسًا ونجدة مع قرابته من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم. أخرجه أحمد في المناقب. وعن سعيد بن المسيب قال: عمر كان يتعوذ من معضلة ليس لها أبو حسن، أخرجه أحمد».

د- الرابع: قال أبو حامد الغزالي في (إحياء علوم الدين: ج٣، ص٢٧٣): «الحديث بطوله وفيه «لقد زوجتك سيدًا في الدنيا وسيدًا في الآخرة» لم أجده من حديث عمران. ولأحمد والطبراني من حديث معقل بن يسار: وضأت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم ذات يوم فقال «هل لك في فاطمة تعودها... الحديث» وفيه «أما ترضين أن زوجتك أقدم أمتي سلمًا، وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا؟» وإسناده صحيح».

ولم يعلق عليه الحافظ العراقي في تخريجه للإحياء، راجع: المغني عن حمل الأسفار: ج١، ص١١٨٠.

ه- الخامس: القرطبي في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج٣، ص١٠٩٩): «وكان عليه يومئذ العشرة المشهود لهم بالجنة، وزوّجه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم في سنة اثنتين من الهجرة ابنته فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ما خلا مريم بنت عمران. وقال لها: زوجك سيد في الدنيا والآخرة، وإنه أول أصحابي إسلامًا، وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا».

كما أنَّ نفس الألفاظ المستخدمة في لسان الحديث – كـ (الأخذ) الوارد في مسند أحمد وفضائل الصحابة، و(التمسّك) الوارد في سنن الترمذي، و(الاتّباع) الوارد في المستدرك – هي الأخرى ظاهرة في لزوم الانقياد للعترة وتسليم الأمر لها.

بل إنَّ لفظ الاستخلاف المستخدم في رواية أحمد، كالصريح في الدلالة على المطلوب.

ويتأكّد ذلك أكثر وأكثر بلحاظ النهي عن التقدّم على العترة الوارد في بعض صيغ الحديث؛ إذ أنّ التصدي للخلافة مع وجود العترة هو نحوٌ من التقدّم عليها، وهو مشمول لإطلاق النهي، فيدلّ ذلك على تعيين الخلافة فيهم.

ولا يكاد ينقضي عجبي ممّن فكّك بين الإمامة الدينية والإمامة السياسية – كأبي زهرة ومن حذا حذوه – فقال بدلالة الحديث على الأولى وقصوره عن الدلالة على الثانية.

والحال أنه وأمثاله يفترض فيهم الإيمان بأنَّ الحاكمية السياسية إنما هي لله ﷻ، وأنَّ نظام الدولة هو النظام الديني، وإذا كان الأمر كذلك فإنّه لا بدَّ من التسليم بأن الحاكمية للعترة الطاهرة، وذلك – بعد غضّ النظر عن كلّ ما ذكرناه – لعدليتها للقرآن بمقتضى حديث الثقلين، وهذه العدلية تعني أنها هي التي تجسّد القرآن الكريم والإسلام الواقعي، وهذا وحده يكفي لترجيح أولويتها بالأمر بعد النبي ﷺ للإمساك بزمام الدولة الدينية.

وقفة مع التفكيك بين الإمامة الدينية والإمامة السياسية:

وهاهنا كلمة يلزم أن تقال، وهي: أنَّ التفكيك بين الإمامة الدينية والإمامة السياسية على ضوء مباني مدرسة الجمهور بمكان من الإمكان، لتفكيكهم بين العصمة والإمامة، ولكنه ممتنع جدًا وفقًا لمباني مدرسة الإمامية؛ لأنهم يؤمنون بالإمامة المعصومة، ومتى كان الإمام معصومًا

لزم أن تكون مقاليد الأمور بيده، لأنه المصون عن الخطأ دون سواه، فالعجب من بعض الشيعة الذين تناغموا مع الفكرة وروّجوا لها، ولم يلتفتوا إلى خطأ مبانيها.

وهذه الدلالة تستفاد أيضًا من لفظ حديث الثقلين الذي رواه الطبراني في المعجم: «فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم» [1].

قال ابن حجر: «ثم إن الذين وقع الحثّ عليهم منهم إنما هم العارفون بكتاب الله وسنة رسوله، إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيّده الخبر السابق: ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم، وتميّزوا بذلك عن بقية العلماء لأن الله أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا، وشرّفهم بالكرامات الباهرة، والمزايا المتكاثرة، وقد مرّ بعضها» [2].

الدلالة الثامنة: استمرار إمامة أهل البيت عليهم السلام إلى يوم القيامة.

بما أنَّ القرآن الكريم مستمر إلى يوم القيامة، ولا يأتي عليه يوم ينقضي فيه، فهذا يقتضي أنَّ النبي صلى الله عليه وآله حين أخبر بأنَّ عترته لا تفارق القرآن حتى يردا عليه الحوض، فهو يخبر أيضًا عن وجود العترة إلى جانب القرآن الكريم إلى يوم القيامة، بمعنى أنّه ما دام القرآن موجودًا فإنه يجب وجود العترة أيضًا؛ للتلازم بينهما على طول الدهر، وهذا دليل مؤكّد على استمرار إمامة أهل البيت عليهم السلام والمتمثلة في هذا الزمن بالإمام المهدي عجل الله فرجه.

(١) المعجم الكبير: ج٥، ص١٦٧.

(٢) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٤٤٢.

والحاصل: فإنَّ الحديث الشريف قد دلَّ على أنَّ الإمامة لم ترتفع، ولم تخل الأرض من حجة من عترته، بل ستبقى خالدة مستمرة إلى يوم القيامة، ويؤيّد ذلك قول النبي ﷺ في حديث آخر: «في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي» [1].

الدلالة التاسعة: صيانة القرآن الكريم والسنّة المطهّرة عن التحريف.

وتقريب هذه الدلالة يبتني على الالتفات إلى مقدّمة صغيرة، وهي أنَّ التمسّك بالعترة كالتمسّك بالقرآن، فكما أنَّ التمسّك به إنّما يتمّ عن طريق الأخذ بأقواله والعمل بأوامره والانزجار لزواجره، كذلك هو التمسّك بالعترة الطاهرة، فإنّه يتمّ بالاهتداء بهداها والأخذ بتعاليمها وأوامرها ونواهيها.

---

(١) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٤٤٢. وإليك كلمته بتمامها لما فيها من الفوائد: «والثاني: حديث (في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي، ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله ﷻ، فانظروا من توفدون)، وأخرج أحمد خبر: (الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت)، وفي خبر حسن: (ألا إن عيبتي وكرشي أهل بيتي والأنصار، فاقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم).

تنبيه: سمى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم القرآن وعترته وهي بالمثناة الفوقية الأهل والنسل والرهط الأدنون ثقلين لأن الثقل كل نفيس خطير مصون، وهذان كذلك، إذ كل منهما معدن العلوم الدينة والأسرار والحكم العلية والأحكام الشرعية، ولذا حث صلى الله عليه [وآله] وسلم على الاقتداء والتمسّك بهم والتعلم منهم وقال: (الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت). وقيل: سميا ثقلين لثقل وجوب رعاية حقوقهما، ثم الذين وقع الحث عليهم منهم إنما هم العارفون بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه [وآله] وسلم، إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيده الخبر السابق: (ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم).

وتميزوا بذلك عن بقية العلماء لأن الله أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، وشرفهم بالكرامات الباهرة والمزايا المتكاثرة، وقد مر بعضها، وسيأتي الخبر الذي في قريش: (تعلموا منهم فإنهم أعلم منكم)، فإذا ثبت هذا العموم لقريش فأهل البيت منهم أولى منهم بذلك، امتازوا عنهم بخصوصيات لا يشاركهم فيها بقية قريش، وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أمانًا لأهل الأرض كما يأت،ي ويشهد لذلك الخبر السابق: (في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي) إلى آخره».

وعلى ذلك، فكما أنَّ أمر النبي ﷺ بالتمسّك بالقرآن يقتضي بقاء القرآن مصونًا عن التحريف، لئلا يكون أمره ﷺ عبثًا لا واقع له، كذلك أمره بالتمسّك بالعترة يقتضي – في ظلّ غياب ممثّلها – أن تبقى أقوالها مصونة عن التلاعب والتحريف بالنحو الذي لا يخلّ بحجّيتها ويسقطها عن الاعتبار، ولولا ذلك لكان أمره ﷺ بالتمسّك بها عبثيًا لا واقع بإزائه.

ومن هذا يُعلَم وهن دعاوى كثرة الوضع والتصحيف في السنّة المطهّرة، أو أنّ أكثرها من الإسرائيليات، أو ما شاكل ذلك ممّا يستلزم القول به نسبة العبث إلى ساحة النبي ﷺ.

الدليل الثاني: حديث الاثني عشر خليفة

والبحث حوله من خلال نقطتين:

النقطة الأولى: بيان أهمية الحديث.

ولبيان وجه أهميته نتعرّض لأمرين:

الأمر الأول: تعدّد أسانيد هذا الحديث.

إنَّ هذا الحديث من جملة الأحاديث التي وردت بأسانيد مختلفة وبألفاظ مختلفة ومتعددة عن النبي ﷺ في عمدة الكتب المعتمدة عند غير الشيعة، حيث رواه البخاري ومسلم في صحيحهما، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده، ورواه غيرهم في غيرها، وإليك بعض ألفاظه:

الأول: في صحيح البخاري: «عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: يكون اثنا عشر أميرًا، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: قال: كلهم من قريش» [1].

الثاني: وفي صحيح مسلم: «عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ فسمعته يقول: إن هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. قال: ثم تكلم بكلام خفيَ عليَّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلّهم من قريش» [2].

---

(١) صحيح البخاري: ج٨، ص١٢٧؛ مسند أحمد: ج٣٤، ص٤١٣.

(٢) صحيح مسلم: ج١٢، ص٢٠١.

الثالث: وفي مسند أحمد: «لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثني عشر خليفة» [1].

الرابع: وفي لفظ آخر: «اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل» [2].

الخامس: وفي لفظ آخر في حجّة الوداع: «عن جابر بن سمرة السوائي، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول في حجة الوداع: إن هذا الدين لن يزال ظاهرًا على من ناوأه، لا يضره مخالف، ولا مفارق، حتى يمضي من أمتي اثنا عشر خليفة. قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش» [3].

---

(١) مسند أحمد: ج٣٤، ص٤٢٧. وعلّق عليه الأرنؤوط (ج٣٤، ص٤٢٨): «حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل سمّاك، وهو ابن حرب».

(٢) مسند أحمد: ج٦، ص٣٢١.

(٣) مسند أحمد: ج٣٤، ص٤١٠-٤١١، وعلق عليه الأرنؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف مجالد -وهو ابن سعيد- لكنه قد توبع، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين. عامر: هو الشعبي.

وأخرجه الطبراني (١٧٩٦) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو عوانة ٤/ ٣٩٨-٣٩٩، والطبراني في "الكبير" (١٧٩٧) و(١٧٩٨) و(١٧٩٩) و(١٨٠٠) و(١٨٠١)، والحاكم ٣/ ٦١٧ من طرق عن عامر الشعبي، به.

وأخرجه تامًا ومختصرًا مسلم (١٨٢١) (٥)، وأبو عوانة ٤/ ٣٩٥ و٣٩٦، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (٢٧٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٠٦٣) و(٢٠٦٧) و(٢٠٦٨) و(٢٠٦٩) من طريق حصين بن عبد الرحمن، وأبو عوانة ٤/ ٣٩٦ و٣٩٦-٣٩٧، وأبو القاسم البغوي (٢٧٥٤)، والطبراني (٢٠٦١) و(٢٠٦٢) و(٢٠٦٣) من طريق زياد بن علاقة، وأبو داود (٤٢٧٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٢٣)، وفي "الآحاد" (١٤٤٩)، وأبو عوانة ٤/ ٣٩٩ و٣٩٩- ٤٠٠، والطبراني (١٨٤٩- ١٨٥٢)، والبيهقي في "الدلائل" ٦/ ٥١٩-٥٢٠ من طريق أبي خالد والد إسماعيل، وأبو عوانة ٤/ ٣٩٧- ٣٩٨، والطبراني في "الكبير" (١٨٤١)، وفي "الأوسط" (٨٦٣) من طريق عبيد الله ابن القبطية، وأبو عوانة ٤/ ٣٩٨-٣٩٩، والطبراني (١٨٨٣) من طريق المسيب بن رافع، والترمذي (٢٢٢٣) من طريق أبي بكر بن أبي موسى، وأبو عوانة ٤/ ٣٩٩ من طريق معبد بن خالد، والطبراني (١٨٠١) من طريق يزيد بن عبد الرحمن الأودي، و(٢٠٦٠) من طريق النضر بن صالح، تسعتهم عن جابر بن سمرة.

وسيأتي من طريق مجالد، عن عامر الشعبي بالأرقام (٢٠٨١٧) و(٢٠٩٤١) و(٢٠٨٨٠) و(٢٠٩٠٥) و(٢٠٩٠٦) و(٢٠٩٣٧) و(٢٠٩٣٨).

بل الحق أنّ الحديث الشريف من الأحاديث المتواترة مقطوعة الصدور عن النبي ﷺ، ولذلك عدّه السيوطي حديثًا متواترًا في كتابه (قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) [1]، وقال ابن حجر العسقلاني: «وقد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو من أربعين صحابيًا» [2]، وهذا لا يقصر عن التواتر.

وقد أحصاها بعض الباحثين في كتب السنة فقط فكانت قرابة ٣٠٠ رواية كلها تؤكد على أنّ الدين له اثنا عشر خليفة وإمامًا[3]، وأنهى طرقها باحث آخر إلى مائة وأربعة وعشرين طريقًا، تنتهي إلى خمسة عشر صحابيًا، وقد بسط الكلام حولها بالتفصيل في دراسة موسّعة جديرة بالمطالعة والمتابعة [4].

وهي بذلك بالغة حدّ التواتر، بل فوق حدّ التواتر، وهذا ما يقلّ نظيره في الأحاديث الشريفة.

وقد روى مجالد قصة ملك اثني عشر خليفة بغير هذه السياقة، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود، سلف برقم (٣٧٨١).

وسيأتي من طريق داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي بالأرقام (٢٠٨٧٩) و(٢٠٩٢٧) و(٢١٠١٣).

وسيأتي من طريق ابن عون، عن عامر الشعبي بالأرقام (٢٠٩٢٦) و(٢٠٩٣٩) و(٢٠٩٦٦).

وسيأتي من طريق سماك برقم (٢٠٨٣٦)، ومن طريق الأسود بن سعيد برقم (٢٠٨٦٠)، ومن طريق عبد الملك بن عمير برقم (٢٠٨٧٢)، ومن طريق أبي خالد الوالبي برقم (٢١٠٣٣) كلهم عن جابر بن سمرة.

وانظر ما سلف برقم (٢٠٨٠٥).

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند ابن أبي عاصم في "السنة" (١١٥٢).

قوله: "ناواه"، أي: عاداه. وانظر شرح الحديث عند النووي في "شرح مسلم" ١٢/ ٢٠١-٢٠٣. (انتهى)

(١) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: ص٢٨١.

(٢) التلخيص الحبير: ج٤، ص١١٦.

(٣) صراط الحق: ج٣، ص٢٨٨.

(٤) الخلفاء الاثنا عشر، للدكتور الشيخ جعفر الباقري وفقه الله.

الأمر الثاني: أصالة عقيدة الاثني عشرية.

تكمن أهمية الحديث في أنه يؤكد على أنَّ عقيدة الاثني عشرية التي يحملها الشيعة ليست عقيدة مذهبية يختصّون بها، بل هي عقيدة إسلامية متأصّلة الجذور، وعليه فهي لا تختصّ بالشيعة دون غيرهم، وهذا ما يُلزم جميع الأمة بالاعتقاد بها والسير على نهجها، إذ أنها حديث نبوي مقطوع الصدور عنه ﷺ.

وبما أوضحناه يندفع ما ذكره بعض المعاصرين من أنَّ عقيدة الاثني عشرية عقيدة مستحدثة قد اختلقها الشيعة في العصور المتأخّرة لمآرب خاصة [1]، فإنَّ ما ذكره – بعد الذي أوضحناه – فرية لا تصدق؛ إذ كيف تتسرّب كل تلكم الأحاديث إلى أصحّ الكتب عند القوم – كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، وغيرها – والحال أنهم لا مصلحة لهم في اختلاق هذه الأحاديث، بل مصلحتهم في عدمها.

وعلى ذلك ينبغي لكلّ مسلم أن يستيقظ من عميق سباته، فإنَّ عقيدة الاثني عشرية ليست دعوى طائفة ومذهب ومن دون دليل، بل هي مفاد حديث نبوي متواتر، وعقيدة إسلامية راسخة رسّخها النبي ﷺ في نفوس المسلمين، وفي مواطن عديدة، ومن أهمّها: حجّة الوداع.

النقطة الثانية: تطبيق الحديث على أهل البيت عليهم السلام.

لقد احتار العامة حيرة كبيرة في فهم أحاديث الاثني عشرية، وكلهم لم يفلحوا في تطبيقها على شيء مما يعتقدون، وإليك بعض كلماتهم المصرحة بعجزهم واختلافهم الشديد في فهم الحديث وتطبيقه:

(١) وقد ناقشنا هذا الطرح بالتفصيل في الفصل الأول من هذا الكتاب، فلاحظ.

قال ابن حجر العسقلاني: «قال بن بطال عن المهلب: لم ألقَ أحدًا يقطع في هذا الحديث، يعني بشيء معين» [1].

ثم ذكر عدة وجوه لابن الجوزي والقاضي عياض وغيرهما، وناقشهم بنقاش طويل[2].

وقال ابن الجوزي: «وفي الحديث الثاني: يكون بعدي اثنا عشر أميرًا كلهم من قريش. وفي رواية: لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا كلهم من قريش. وفي رواية: لا يزال الدين قائمًا حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش. وفي رواية: لا يزال هذا الدين عزيزًا منيعًا إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش.

هذا الحديث قد أطلت البحث عنه، وطلبته في مظانه، وسألت عنه، فما رأيت أحدًا وقع على المقصود به، وألفاظه مختلفة لا أشك أنَّ التخليط فيها من الرواة، وبقيتُ مدة لا يقع لي فيه شيء، ثم وقع لي فيه شيء فسطرته، ثم رأيت أبا سليمان الخطابي قد أشار إلى ما وقع لي، ثم وقع إلي كلام لأبي الحسين بن المنادي على هذا الحديث على وجه آخر، ثم وقع لي حديث يدل على وجه ثالث» [3].

وقد تعرّض ابن كثير لآراء البيهقي وغيره ممن وافقه ثم نقضها، وقال: «فهذا الذي سلكه البيهقي، وقد وافقه عليه جماعة، من أن المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون إلى زمن الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق، الذي قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد، فإنه مسلك فيه نظر.

---

(١) فتح الباري: ج١٣، ص٢١١.

(٢) راجع فتح الباري: ج١٣، ص٢١٣.

(٣) كشف المشكل: ج١، ص٤٤٩ - ٤٥٠.

وبيان ذلك: أنَّ الخلفاء إلى زمن الوليد بن اليزيد هذا أكثر من اثني عشر على كل تقدير، وبرهانه أن الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، خلافتهم محققة بنص حديث سفينة: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة»، ثم بعدهم الحسن بن علي كما وقع، لأنَّ عليًا أوصى إليه، وبايعه أهل العراق، وركب وركبوا معه لقتال أهل الشام، حتى اصطلح هو ومعاوية، كما دل عليه حديث أبي بكرة في صحيح البخاري.

ثم معاوية، ثم ابنه يزيد بن معاوية، ثم ابنه معاوية بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثم ابنه عبد الملك بن مروان، ثم ابنه الوليد بن عبد الملك، ثم سليمان بن عبد الملك، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد بن عبد الملك، ثم هشام بن عبد الملك، فهؤلاء خمسة عشر، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك، فإن اعتبرنا ولاية الزبير قبل عبد الملك صاروا ستة عشر.

وعلى كل تقدير فهم اثنا عشر قبل عمر بن عبد العزيز، فهذا الذي سلكه على هذا التقدير يدخل في الاثني عشر يزيد بن معاوية، ويخرج منهم عمر بن عبد العزيز، الذي أطبق الأئمة على شكره وعلى مدحه، وعَدّوه من الخلفاء الراشدين، وأجمع الناس قاطبة على عدله، وأنَّ أيامه كانت من أعدل الأيام، حتى الرافضة يعترفون بذلك.

فإن قال: أنا لا أعتبر إلا من اجتمعت الأمة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعدّ علي بن أبي طالب ولا ابنه!! لأنَّ الناس لم يجتمعوا عليهما، وذلك أنَّ أهل الشام بكمالهم لم يبايعوهما.

وعدَّ حبيب معاوية وابنه يزيد وابن ابنه معاوية بن يزيد، ولم يقيد بأيام مروان ولا ابن الزبير، كأنَّ الأمة لم تجتمع على واحد منهما، فعلى هذا نقول في مسلكه هذا عادًّا للخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان ثم معاوية ثم يزيد بن معاوية ثم عبد الملك ثم الوليد بن سليمان ثم عمر بن عبد العزيز ثم يزيد ثم هشام، فهؤلاء عشرة، ثم من بعدهم الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق،

ولكنَّ هذا لا يمكن أن يُسلك، لأنه يلزم منه إخراج علي وابنه الحسن من هؤلاء الاثني عشر، وهو خلاف ما نصَّ عليه أئمة السنة، بل والشيعة» (١).

أقول: وهذا في غاية الغرابة والعجب، وفساد هذه الآراء وانعدام الدليل عليها أمرٌ لا يخفى على أحد، فمن أين لهم أنَّ هؤلاء هم من الأئمة؟! وكيف جاز لبعضهم أن يخرج الإمام الحسن عليه السلام لقصر خلافته؟! مع أنَّ النبي صلى الله عليه وآله لم يشترط طول الخلافة ولا قصرها في هؤلاء الأئمة.

بل إنَّ بعضهم قد صرَّح بوجوب أن يكون المراد من هؤلاء الخلفاء خلفاء الهدى والحق، لا مطلق من تصدّر للخلافة وإن لم يكن هاديًا مهديًا، ومنهم ابن حجر في فتح الباري، حيث قال: «والوجه الثالث أن المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة، يعملون بالحق وإن لم تتوالَ أيامهم، ويؤيده ما أخرجه مسدد في مسنده الكبير من طريق أبي بحر: أن أبا الجلد حدثه أنه: لا تهلك هذه الأمة حتى يكون منها اثنا عشر خليفة، كلهم يعمل بالهدى ودين الحق، منهم رجلان من أهل بيت محمد، يعيش أحدهما أربعين سنة، والآخر ثلاثين سنة» (٢).

ومن مصائب الدهر أنهم أدخلوا يزيد بن معاوية رغم جرائمه الشنيعة التي لا يختلف فيها اثنان من أهل الإسلام، وأعظم تلك المصائب على الإطلاق مصيبة قتله لسيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين عليه السلام، وإليك جملة من جرائمه التي سردها ابن حزم:

---

(١) البداية والنهاية: ج٦، ص٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢) فتح الباري: ج١٣، ص٢١٣.

جاء في الروض الباسم: «بويع يزيد بن معاوية إذ مات أبوه، وامتنع من بيعته الحسين بن عليّ ﷺ وعبد الله بن الزّبير بن العوّام، فأمّا الحسين ﷺ فنهض إلى الكوفة فقتل قبل دخولها، وهي ثانية مصائب الإسلام وخرومه؛ لأنّ المسلمين استُضيموا في قتله ظلمًا وعلانية.

وأمّا عبد الله بن الزّبير ﷺ فاستجار بمكّة فبقي هنالك إلى أن أغزى يزيد الجيوش إلى المدينة حرم رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وإلى مكة حرم الله ﷻ، فقتل بقايا المهاجرين والأنصار يوم الحرّة، وهي ثالثة مصائب الإسلام وخرومه؛ لأنّ أفاضل الصّحابة وبقيّتهم ﷺ وخيار المسلمين قتلوا جهرًا ظلمًا في الحرب وصبرًا، وجالت الخيل في مسجد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وراقت وبالت في الروضة بين القبر والمنبر، ولم يصل جماعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم تلك الأيام، ولا كان فيه أحد حاشا سعيد بن المسيب، فإنّه لم يفارق المسجد، ولولا شهادة [عمرو] بن عثمان بن عفّان ومروان بن الحكم له عند مسلم بن عقبة بأنّه مجنون لقتله، وأكره الناس على أن يبايعوا يزيد بن معاوية على أنّهم عبيد له إن شاء باع وإن شاء أعتق، وذكر بعضهم البيعة على حكم القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فأمر بقتله فضربت عنقه صبرًا رحمه الله.

وهتك يزيد الإسلام هتكًا، وأنهب المدينة ثلاثًا، واستخفّ بأصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ومدّت إليهم الأيدي، وانتهبت دورهم، وحوصرت مكة، ورمي البيت بحجارة المنجنيق، وأخذ الله يزيد فمات بعد الحرّة بأقل من ثلاثة أشهر، وأزيد من شهرين، في نصف ربيع الأوّل سنة أربع وستّين، وله نيّف وثلاثون سنة. انتهى كلام [أبي] محمد بن حزم بلفظه» [1].

(١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: ج٢، ص٣٨٨ - ٣٩٠.

وبعد هذا كيف تجاسروا ووضعوا يزيد ضمن قائمة الخلفاء الذين يعز الله بهم الإسلام، وقد هُدَّ الإسلام كله على يديه، وكما قال ابن حزم: «هتك يزيد الإسلام هتكًا»، فأين عزة الإسلام كما يدّعون؟!

بل لا يقف الأمر عند يزيد، فإنَّ بني أمية قاطبة أعداء الله ورسوله، قد هتكوا الإسلام، ولم يعل بهم، وقد روى الحاكم حديثًا وصحّحه، حيث قال: «عن أبي برزة الأسلمي قال: كان أبغض الأحياء إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم بنو أمية، وبنو حنيفة، وثقيف. وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» (١).

والحاصل ممّا تقدّم: وقوع حيرة شديدة عند أبناء العامة في فهم الحديث وتطبيقه، بل تجاوزوا الحد في ظنونهم بإدخال من لا يقبل أي مسلم إدخاله، كيزيد بن معاوية وأمثاله من طواغيت بني أمية وبني العباس، كالحجاج الثقفي ومن على شاكلته، والذين لا يقبل أي شخص مسلم – له أدنى ذرّة من الإنصاف – أن يكونوا ضمن سلسلة خلفاء النبي ﷺ، لوضوح فساد حالهم وإقامة الجور والظلم في زمانهم.

أدلّة أنَّ المقصود من أحاديث الاثني عشر أئمة أهل البيت عليهم السلام:

وأمّا الشيعة فإنَّ كلامهم في تفسير الحديث الشريف واحد، وقد اتّفقت كلمتهم على أنه لا يصلح للانطباق على أحد سوى أئمة أهل البيت عليهم السلام، ولهم في ذلك أدلة:

(١) المستدرك على الصحيحين: ج٤، ص٥٢٨، وعلق عليه الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

الدليل الأول: الدليل الوجداني.

فإنَّ إثبات الإمامة لأحد الأئمة الطاهرين عليهم السلام – كما هو محرّرٌ في الكتب الكلامية والعقائدية – يتمّ من خلال طريقين:

الطريق الأول: طريق النص من قبل الله تعالى، لأن منصب الإمامة منصبٌ إلهيٌّ جعليٌّ، فلا يمكن تعيين صاحب هذا المنصب إلا من قِبَلِ من جعل هذا المنصب وأسّسه، وهو الله تعالى، وإنما الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام يخبرون عن الله تعالى، وقد تقدّم الكلام فيه مفصلًا في الفصل الأول من الكتاب.

الطريق الثاني: صدور المعجزة على يد الإمام عليه السلام، والمعجزة هي الفعل الخارق للعادة إذا وقع في مقام التحدي، ومن هذا التعريف نستفيد أنَّ المعجزة لها شرطان:

- **الشرط الأول**: أن تكون خارقة للعادة، أي: على خلاف القوانين الطبيعية.
- **الشرط الثاني**: أن تكون في مقام تحدي إثبات دعواه، وأما لو صدر الفعل الخارق للعادة ولكن في غير مقام التحدي فإنه لا يسمى معجزة، بل يسمى كرامة، والمعجزة والكرامة كلاهما يندرجان تحت مسمّى الولاية التكوينية.

وإلى جانب هذين الطريقين –النص والمعجزة– لتعيين الإمام، يوجد هنالك طريق ثالث لتعيينه، وهو ما نعبّر عنه بـ (الطريق الوجداني)، وهذا الطريق قد ذكره أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة له رواها رئيس المحدثين الشيخ الصدوق قدس سره بإسناده عن ابن عباس، قال: «ذكرت الخلافة عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: والله لقد تقمصها أخو تيم، وإنه ليعلم أنَّ محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عنه السيل، ولا يرتقي إليه الطير، فسدلت دونها

ثوبًا، وطويت عنها كشحًا، وطفقت أرتئي [ما] بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يشيب فيها الصغير، ويهرم فيها الكبير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى الله [ربه].

فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهبًا، حتى إذا مضى الأول لسبيله عقدها لأخي عدي بعده، فيا عجبًا بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته! فصيّرها والله في حوزة خشناء، يخشن مسّها، ويغلظ كلمها، ويكثر العثار والاعتذار [منها]، فصاحبها كراكب الصعبة إن عنف بها حرن، وإن سلس بها غسق، فمني الناس بتلوّن واعتراض، وبلوا مع هن وهني.

فصبرت على طول المدة وشدة المحنة، حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني منهم، فياالله لهم وللشورى! متى اعترض الريب فيَّ مع الأول منهم حتى صرت أقرن بهذه النظائر؟!» [1].

وقد أشار الشيخ المفيد تتش إلى هذا الطريق عند ذكره لإمامة الإمام زين العابدين عليه السلام، حيث قال: «وثبتت له الإمامة من وجوه: أحدهما: أنه كان أفضل خلق الله بعد أبيه علمًا وعملًا، والإمامة للأفضل دون المفضول بدلائل العقول» [2].

ومحصّل هذا الدليل: أننا لو فرضنا أنه لم يرد نص من الرسول صلى الله عليه وآله في حق أمير المؤمنين عليه السلام يثبت إمامته من قبل الله تعالى، فإنه يلزم على الناس أن يحكّموا عقولهم، وينصفوا أنفسهم، ويقارنوا بينه عليه السلام وبين غيره ممن ادعى الإمامة، ليعلموا الأحق والأجدر بها، وستكون النتيجة هي الإذعان والتسليم بأنَّ الإمامة لأمير المؤمنين وأولاده المعصومين عليهم السلام دون سواهم.

---

(١) معاني الأخبار: ص٣٦١.

(٢) الإرشاد: ج٢، ص١٣٨.

وبعبارة أخرى: إنَّ بالإمكان إثبات إمامة الأئمة ﷺ – ابتداءً من أمير المؤمنين ﷺ إلى صاحب العصر والزمان ﷺ – من غير نص ولا معجزة، وذلك بالدليل الوجداني الذي يعتمد على أسلوب المقارنة بين الأئمة الطاهرين ﷺ وغيرهم ممن ادعيت له الإمامة والخلافة [1]، ويكون الأفضل هو الأجدر بالإمامة والخلافة، لعدم تجويز العقل تقدم المفضول على الفاضل.

وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ كلمة المسلمين قد أجمعت على تعظيم أئمة أهل البيت ﷺ وتبجيلهم؛ لتفوّقهم في العلم والتقوى وسائر الفضائل النفسية، بينما افترقت الكلمة بالنسبة إلى غيرهم، حتى أنَّ أهل العامة أنفسهم قد اختلفوا فيهم، مما يقتضي تعيّن إمامة الأئمة المعصومين ﷺ باتفاق جميع المسلمين، فهم الأولى بالأمر والخلافة، دون غيرهم للاختلاف فيهم.

ولأجل إيضاح الصورة يجدر عرض بعض النصوص والكلمات الدالة على مكانة الأئمة الاثني عشر ﷺ وبيان عظيم فضلهم ومكانتهم عند الجمهور:

الإمام الأول: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ.

وقد مرَّ عليك مفصلًا في هذا الكتاب ما جاء في حقّه وفضله وبيان إمامته، ولكنَّ غرضنا في المقام أن نذكر بعض كلمات علماء العامة في حقّه، ليُعلم صدق ما قلناه من اتفاق كلمة الكل على أئمتنا ﷺ، في الوقت الذي لم تتفق فيه الكلمة على أئمة غيرنا.

وإليك كلمات جملة من علمائهم في حقّه:

عن عاصم بن ضمرة قال: «خطب الحسن بن علي حين قتل علي فقال: يا أهل الكوفة – أو يا أهل العراق– لقد كان بين أظهركم رجل قتل الليلة –أو أصيب اليوم– لم يسبقه الأولون

(١) ولأجل ذلك كانت المناهج الكلامية قديمًا تعنى ببسط الكلام حول فضائل أهل البيت ﷺ من ناحية، ومثالب أعدائهم من ناحية أخرى، وما ذلك إلّا لأهداف سامية، ومنها: تعميق الدليل الوجداني وترسيخه. (الخباز)

بعلم، ولا يدركه الآخرون، كان النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم إذا بعثه في سرية كان جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره، فلا يرجع حتى يفتح الله عليه» (١).

ونقل أبو إسحاق الشيرازي عن عدة من الصحابة: «وروى الحسن قال: جمع عمر ﷺ أصحاب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم ليستشيرهم وفيهم علي، فقال: قل فأنت أعلمهم وأفضلهم. وروى سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس فيها أبو حسن. وقال عبد الله: إن أعلم أهل المدينة بالفرائض ابن أبي طالب؛ وقال ابن عباس: أعطي علي تسعة أعشار العلم وإنه لأعلمهم بالعشر الباقي» (٢).

وقال الطبري: «وعن عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة وقد سئل عن علي فقال: كان له والله ما شاء من ضرس قاطع، أبسطه في النسب وقرابته من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ومصاهرته، والسابقة في الإسلام، والعلم بالقرآن والفقه والسنة، والنجدة في الحرب، والجود في الماعون. أخرجه المخلص الذهبي» (٣).

وقال السيوطي: «وعلي ﷺ أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأخو رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم بالمؤاخاة، وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين ﷺ، وأحد السابقين إلى الإسلام، وأحد العلماء الربانيين، والشجعان المشهورين، والزهاد المذكورين، والخطباء المعروفين، وأحد من جمع القرآن وعرضه على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وعرض عليه أبو الأسود الدؤلي، وأبو عبد الرحمن السلمي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو أول خليفة

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ج٦، ص٣٦٩.

(٢) طبقات الفقهاء: ج١، ص٤٢.

(٣) ذخائر العقبى: ص٧٩.

من بني هاشم، وأبو السبطين، أسلم قديمًا، بل قال ابن عباس وأنس وزيد بن الأرقم وسليمان الفارسي وجماعة: إنه أول من أسلم، ونقل بعضهم الإجماع عليه» [1].

وعن محمد بن منصور الطوسي، قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم من الفضائل ما جاء لعليٍّ بن أبي طالب ﷺ»[2].

الإمام الثاني: الحسن بن علي عليه السلام.

قال السيوطي: «الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ: أبو محمد، سبط رسول الله -صلى الله عليه [وآله] وسلم- وريحانته وآخر الخلفاء بنصّه.

أخرجه ابن سعد عن عمران بن سليمان، قال: الحسن والحسين اسمان من أسماء أهل الجنة ما سمت العرب بهما في الجاهلية.

ولد الحسن ﷺ في نصف رمضان سنة ثلاث من الهجرة، وروي له عن النبي -صلى الله عليه [وآله] وسلم- أحاديث، وروت عنه عائشة ﷺ وخلائق من التابعين، منهم: ابنه الحسن، وأبو الحوراء ربيعة بن سنان، والشعبي، وأبو وائل، وابن سيرين.

وكان شبيهًا للنبي -صلى الله عليه [وآله] وسلم- سماه النبي -صلى الله عليه [وآله] وسلم- الحسن، وعق عنه يوم سابعه، وحلق شعره، وأمر أن يتصدق بزنة شعره فضة، وهو خامس أهل الكساء» [3].

---

(١) تاريخ الخلفاء: ص١٣١.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص١١٦.

(٣) تاريخ الخلفاء: ص١٤٤.

قال الذهبي: «الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف، الإمام السيد، ريحانة رسول الله -صلى الله عليه [وآله] وسلم- وسبطه، وسيد شباب أهل الجنة، أبو محمد القرشي، الهاشمي، المدني، الشهيد» (١).

وقال في موضع آخر: «وقد كان هذا الإمام سيّدًا، وسيمًا، جميلًا، عاقلًا، رزينًا، جوادًا، ممدحًا، خيِّرًا، ديِّنًا، ورعًا، محتشمًا، كبير الشأن» (٢).

الإمام الثالث: الحسين بن علي عليه السلام.

قال الذهبي: «الحسين الشهيد أبو عبد الله بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الإمام، الشريف، الكامل، سبط رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وريحانته من الدنيا ومحبوبه»(٣).

قال النووي: «الحسين - بضم الحاء - ابن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله، سبط رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وريحانته، رضي الله عنه. وهو وأخوه الحسن سيدا شباب أهل الجنة... وروينا فيه عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: الحسن أشبه برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ما بين الصدر إلى الرأس، والحسين أشبه برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ما كان أسفل من ذلك. قال الترمذي: حديث حسن. قال الزبير بن بكار: حدثني مصعب، قال: حج الحسين خمسًا وعشرين حجة ماشيًا. قالوا: وكان الحسين، رضي الله عنه، فاضلًا، كثير الصلاة، والصوم، والحج، والصدقة، وأفعال الخير جميعها. قتل، رضي الله عنه،

(١) سير أعلام النبلاء: ج٣، ص٢٤٦.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج٣، ص٢٥٣.

(٣) سير أعلام النبلاء: ج٣، ص٢٨٠.

يوم الجمعة، وقيل: يوم السبت يوم عاشوراء سنة إحدى وستين بكربلاء من أرض العراق، وقبره مشهورٌ يزار ويُتبرك به، وحزن الناس عليه كثيرًا، وأكثروا فيه المراثى، رضي الله عنه» [1].

الإمام الرابع: علي بن الحسين عليه السلام.

قال ابن كثير: «وقال سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم ومالك وأبو حازم: لم يكن في أهل البيت مثله. وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: سمعت علي بن الحسين، وهو أفضل هاشمي أدركته...» [2].

ونقل أيضًا ما قاله الزهري: «قال الزهري: ما رأيت قرشيًا أورع منه، ولا أفضل» [3].

وجاء في تهذيب الكمال للمزي: «وقال سفيان بن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشيًا أفضل من علي بن حسين» [4].

ونقل أيضًا كلمات غير الزهري: «وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه: ما رأيت فيهم مثل علي بن الحسين قط.

وقال عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه: ما رأيت هاشميًا أفضل من علي بن الحسين.

وقال ابن وهب، عن مالك: لم يكن في أهل بيت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم مثل علي بن الحسين» [5].

---

(١) تاريخ الأسماء واللغات: ج١، ص١٦٢ - ١٦٣.

(٢) البداية والنهاية: ج٩، ص١٢٢.

(٣) البداية والنهاية: ج٩، ص١٢٢.

(٤) تهذيب الكمال: ج٢٠، ص٣٨٤.

(٥) تهذيب الكمال: ج٢٠، ص٣٨٧.

وقال الذهبي: «كان له جلالة عجيبة، وحق له -والله- ذلك، فقد كان أهلًا للإمامة العظمى؛ لشرفه، وسؤدده، وعلمه، وتألهه، وكمال عقله.

قد اشتهرت قصيدة الفرزدق - وهي سماعنا -: أنَّ هشام بن عبد الملك حج قبيل ولايته الخلافة، فكان إذا أراد استلام الحجر، زوحم عليه، وإذا دنا علي بن الحسين من الحجر، تفرقوا عنه؛ إجلالًا له.

فوجم لها هشام، وقال: من هذا؟ فما أعرفه؟

فأنشأ الفرزدق يقول:

هذا الذي تعرف البطحاءُ وطأتَه ... والبيتُ يعرفه والحلُّ والحرمُ

هذا ابنُ خير عباد الله كلّهم ... هذا التقي النقي الطاهرُ العلمُ

إذا رأته قريشٌ قال قائلها ... إلى مكارم هذا ينتهي الكرمُ

يكاد يمسكه عرفان راحته ... ركنُ الحطيم إذا ما جاء يستلمُ

يغضي حياءً ويغضى من مهابته ... فما يكلَّم إلا حين يبتسمُ

هذا ابن فاطمة إن كنتَ جاهلَه ... بجدّهِ أنبياءُ الله قد خُتِمُوا

وهي قصيدة طويلة» [1].

(١) سير أعلام النبلاء: ج٤، ص٣٩٨ - ٣٩٩.

وقال ابن حجر العسقلاني: «علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين، [ذو الثفنات]، ثقة، ثبت، عابد فقيه، فاضل مشهور، قال ابن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشيًا أفضل منه» (١).

ويتّضح ممّا نقلناه من كلماتهم: أنَّ الإمام له من المكانة العجيبة ما لا يوصف، وهو أفضل قرشي على الإطلاق، وهذا دليل على أنه أحد الخلفاء الذين قال عنهم الرسول ﷺ: أنهم من قريش، وذلك لأنه أفضل قرشي في زمانه، وقد مرَّ عليك تصريح الذهبي بأنّه أهل للإمامة العظمى، ويستحق أن يأخذ بزمام أمر الدين والدنيا.

وهذا هو معنى ما ذكرناه من أنَّ سيرة الأئمة الهداة ﷺ كافية للحكم بأنَّ الإمامة لهم لا لغيرهم، وهو ما عبّرنا عنه بـ (الدليل الوجداني).

الإمام الخامس: محمد بن علي الباقر ﷺ.

قال ابن حجر الهيتمي: «أبو جعفر محمد الباقر، سمي بذلك مِن بقر الأرض أي: شقّها، وأثار مخبئاتها ومكامنها، فكذلك هو أظهر من مخبئات كنوز المعارف وحقائق الأحكام والحكم واللطائف ما لا يخفى إلا على منطمس البصيرة أو فاسد الطوية والسريرة، ومن ثم قيل فيه: هو باقر العلم وجامعه، وشاهر علمه، وعمّرت أوقاته بطاعة الله، وله من الرسوخ في مقامات العارفين ما تكل عنه ألسنة الواصفين، وله كلمات كثيرة في السلوك والمعارف لا تحتملها هذه العجالة، وكفاه شرفًا أن ابن المديني روى عن جابر أنه قال له وهو صغير: رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يسلم عليك. فقيل له: وكيف ذاك؟ قال: كنت جالسًا عنده، والحسين في حجره، وهو يداعبه، فقال: يا جابر يولد له مولود اسمه علي، إذا كان يوم القيامة نادى مناد

(١) تقريب التهذيب: ج١، ص٤٠٠.

ليقم سيد العابدين فيقوم ولده، ثم يولد له ولد اسمه محمد، فإن أدركته يا جابر فأقرئه مني السلام» [1].

وقال الذهبي: «كان أحد مَن جمعَ بين العلم والعمل، والسؤدد والشرف، والثقة والرزانة، وكان أهلًا للخلافة، وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تبجلهم الشيعة الإمامية، وتقول بعصمتهم وبمعرفتهم بجميع الدين... وشُهِرَ أبو جعفر: بالباقر، مِن: بَقَرَ العلم، أي: شَقَّه، فعرف أصله وخفيه.

ولقد كان أبو جعفر إمامًا مجتهدًا، تاليًا لكتاب الله، كبير الشأن...وقد عدَّه النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة، واتفق الحفاظ على الاحتجاج بأبي جعفر» [2].

وقال الصفدي: «وكان أحد مَن جمع العلم والفقه والديانة والثقة والسودد، وكان يصلح للخلافة، وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين يعتقد الرافضة عصمتهم، وسمي بالباقر لأنه بَقَرَ العلم، أي: شقه فعرف أصله وخفيه» [3].

وقال ابن كثير: «أبو جعفر الباقر، وهو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو جعفر الباقر، وأمه أم عبد الله بنت الحسن بن علي، هو تابعي جليل، كبير القدر كثيرًا، أحد أعلام هذه الأمة علمًا وعملًا وسيادة وشرفًا، وهو أحد من تدعي فيه طائفة الشيعة أنه أحد الأئمة الاثني عشر...وقال سفيان بن عيينة عن جعفر الصادق قال: حدثني أبي وكان خير محمدي يومئذ على وجه الأرض» [4].

---

(١) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٥٨٦.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج٤، ص٤٠٢ - ٤٠٣.

(٣) الوافي بالوفيات: ج٤، ص٧٧.

(٤) البداية والنهاية: ج٩، ص٣٣٨.

وفي موضع آخر: «وسمي الباقر لبقره العلوم واستنباطه الحكم، كان ذاكرًا خاشعًا صابرًا، وكان من سلالة النبوة، رفيع النسب عالي الحسب، وكان عارفًا بالخطرات، كثير البكاء والعبرات، معرضًا عن الجدال والخصومات» [1].

الإمام السادس: جعفر بن محمد الصادق عليه السلام.

قال شمس الدين الجزري[2]: «وثبت عندنا أنَّ كلًا من الإمام مالك وأبي حنيفة رحمهما الله صحب الإمام أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق، حتى قال أبو حنيفة: ما رأيت أفقه منه، وقد دخلني منه من الهيبة ما لم يدخلني المنصور[3]؛ وصحب جعفر الصادق والده محمد الباقر، وصحب الباقر والده زين العابدين، وصحب زين العابدين والده الحسين، وصحب الحسين

(١) البداية والنهاية: ج٩، ص٣٣٩.

(٢) قال عنه الزركلي في (الأعلام: ج٧، ص٤٥): «محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقيّ ثم الشيرازي الشافعيّ، الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث. ولد ونشأ في دمشق، وابتنى فيها مدرسة سماها (دار القرآن)، ورحل إلى مصر مرارًا، ودخل بلاد الروم، وسافر مع تيمورلنك إلى ما وراء النهر. ثم رحل إلى شيراز فولي قضاءها، ومات فيها».

قال عنه أحمد الفياض في (مباحث في الحديث المسلسل: ص١٨٧): «محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث ولد ونشأ في دمشق، وابتنى فيها مدرسة سماها (دار القرآن) ورحل إلى مصر مرارًا، ودخل بلاد الروم، وسافر مع تيمور لنك إلى ما وراء النهر إلى شيراز فولى قضاءها، ومات فيها، ومن كتبه (النشر للقراءات العشر) و(التمهيد في علم التجويد) وغيرها، توفي سنة (٨٣٣هـ).

طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣/ ٨٥، الأعلام: ٧/ ٢٧٤».

وقال عنه عادل نويهض في (معجم المفسرين: ج٢، ص٦٢٠): «محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقي، ثم الشيرازي، ويعرف بابن الجزري: حجة في القراءات، محدث، حافظ، مفسر، ناظم، له اشتغال بالتاريخ، مشارك في بعض العلوم. ولد بدمشق، وتفقه بها، وطلب الحديث والقراءات». قدّم له مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد.

(٣) هكذا في المصدر، وقد رواه الذهبي في (سير أعلام النبلاء: ج٦، ص٢٥٨) بلفظ: «دخلني لجعفر من الهيبة ما لا يدخلني لأبي جعفر»، بدلًا من «دخلني منه من الهيبة ما لم يدخلني المنصور».

والده أمير المؤمنين عليًا، فانظر إلى ما اجتمع في هذا الإسناد الشريف من الأئمة المقتدى بهم في العلم رحمهم الله، ورضي الله عنهم وعنا بهم» [1].

وقال محمد بن طلحة الشافعي[2]: «الإمام جعفر الصادق عليه السلام، هو من عظماء أهل البيت وساداتهم عليهم السلام، ذو علوم جمة، وعبادة موفرة، وأوراد متواصلة، وزهادة بينة، وتلاوة كثيرة، يتتبع معاني القرآن الكريم، ويستخرج من بحره جواهره، ويستنتج عجائبه، ويقسم أوقاته على أنواع الطاعات، بحيث يحاسب عليها نفسه، رؤيته تذكر الآخرة، واستماع كلامه يزهد في الدنيا، والاقتداء بهديه يورث الجنة، نور قسماته شاهد أنه من سلالة النبوة، وطهارة أفعاله تصدع أنه من ذرية الرسالة.

نُقِلَ عنه الحديث، واستفاد منه العلم جماعة من الأئمة وأعلامهم، مثل: يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن جريح، ومالك بن أنس، والثوري، وابن عيينة، وشعبة، وأيوب السجستاني وغيرهم، وعَدّوا أخذهم عنه منقبة شُرِّفوا بها وفضيلة اكتسبوها» [3].

وقال الذهبي: «وكذا ولده جعفر الصادق كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور» [4].

---

(١) مناقب الأسد الغالب: ص٨٣.

(٢) قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء: ج٢٣، ص٢٩٣): «العلامة الأوحد، كمال الدين، أبو سالم محمد بن طلحة بن محمد بن حسن القرشي، العدوي، النصيبي، الشافعي.

ولد: سنة اثنتين وثمانين وخمس مائة، وبرع في المذهب وأصوله، وشارك في فنون، ولكنه دخل في هذيان علم الحروف، وتزهد. وقد ترسل عن الملوك، وولي وزارة دمشق يومين وتركها، وكان ذا جلالة وحشمة».

(٣) مطالب السؤول في مناقب آل الرسول: ص٤٣٦.

(٤) سير أعلام النبلاء: ج١٣، ص١٢٠.

وقال ابن حجر الهيتمي: «وخلف ستة أولاد أفضلهم وأكملهم جعفر الصادق، ومن ثَمَّ كان خليفته ووصيه، ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر صيته في جميع البلدان، وروى عنه الأئمة الأكابر، كيحيى بن سعيد، وابن جريج، والسفيانين، وأبي حنيفة، وشعبة، وأيوب السختياني» (١).

وقال الصفدي: «جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ هو المعروف بالصادق، الإمام العلم المدني... وقال أبو حاتم: ثقة لا يُسأل عن مثله، قال أبو حنيفة: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد، وكان يقول: سلوني قبل تفقدوني، فإنه لا يحدثكم بعدي بمثل حديثي...وله مناقب كثيرة، وكان أهلًا للخلافة لسؤدده وشرفه» (٢).

الإمام السابع: موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام.

قال محمد بن طلحة الشافعي: «الإمام موسى الكاظم عليه السلام، هو الإمام الكبير القدر، العظيم الشأن، الكبير المجتهد، الجاد في الاجتهاد، المشهور بالعبادة، المواظب على الطاعات، المشهود له بالكرامات، يبيت الليل ساجدًا وقائمًا، ويقطع النهار متصدقًا وصائمًا، ولفرط حلمه وتجاوزه عن المعتدين عليه دُعيَ كاظمًا، كان يجازى المسيء بإحسانه إليه، ويقابل الجاني بعفوه عنه، ولكثرة عبادته كان يسمى بالعبد الصالح، ويعرف بالعراق باب الحوائج إلى الله، لنجح مطالب المتوسلين إلى الله تعالى به، كرامته تحار منها العقول، وتقضي بأن له عند الله تعالى قدم صدق لا تزل ولا تزول...

وكان له ألقاب كثيرة: الكاظم وهو أشهرها، والصابر، والصالح، والأمين.

---

(١) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٥٨٦.

(٢) الوافي بالوفيات: ج١١، ص٩٩.

وأما مناقبه: فكثيرة، ولو لم يكن منها إلا العناية الربانية لكفاه ذلك منقبة» [1].

وقال الذهبي: «موسى الكاظم، أبو الحسن، العلوي الإمام، القدوة، السيد، أبو الحسن العلوي، والد الإمام علي بن موسى الرضا، مدني، نزل بغداد. وحدث بأحاديث عن أبيه... ذكره: أبو حاتم، فقال: ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين» [2].

الثالث: قال ابن حجر الهيتمي: «موسى الكاظم، وهو وارثه علمًا ومعرفة وكمالًا وفضلًا، سُمّيَ الكاظم لكثرة تجاوزه وحلمه، وكان معروفًا عند أهل العراق بباب قضاء الحوائج عند الله، وكان أعبد أهل زمانه وأعلمهم وأسخاهم...

ومن بديع كراماته ماحكاه ابن الجوزي والرامهرمزي وغيرهما عن شقيق البلخي: أنه خرج حاجًا سنة تسع وأربعين ومائة، فرآه بالقادسية منفردًا عن الناس، فقال في نفسه: هذا فتى من الصوفية يريد أن يكون كَلًّا على الناس، لأمضين إليه ولأوبخنه، فمضى إليه، فقال: يا شقيق اجتنبوا كثيرًا من الظن، إنَّ بعض الظن إثم؛ فأراد أن يُحاللـه فغاب عن عينيه، فما رآه إلا بواقصة يصلي، وأعضاؤه تضطرب ودموعه تتحادر، فجاء إليه ليعتذر، فخفف في صلاته، وقال: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾[3]، فلما نزلوا زبالة رآه على بئر، فسقطت ركوته فيها، فدعا فطغى الماء له حتى أخذها، فتوضأ، وصلى أربع ركعات، ثم مال إلى كثيب رمل، فطرح منها فيها وشرب، فقال له: أطعمني من فضل ما رزقك الله تعالى، فقال: يا شقيق لم تزل نعم الله علينا

(١) مطالب السؤول: ص٤٤٨.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج٦، ص٢٧٠.

(٣) سورة طه: ٨٢.

ظاهرة وباطنة، فأحسن ظنك بربك، فناولنيها فشربت منها، فإذا سويق وسكر ما شربت والله ألذَّ منه ولا أطيب ريحًا، فشبعت ورويت»[1].

الإمام الثامن: علي بن موسى الرضا عليه السلام.

قال ابن حبان: «علي بن موسى الرضا، وهو علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن، من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجلة الهاشميين ونبلائهم، يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت خاصة، فإنَّ الأخبار التي رُويت عنه وتبين بواطيل إنما الذنب فيها لأبي الصلت ولأولاده وشيعته؛ لأنه في نفسه كان أجل من أن يكذب، ومات علي بن موسى الرضا بطوس من شربة سقاه إياها المأمون، فمات من ساعته، وذلك في يوم السبت آخر يوم سنة ثلاث ومائتين، وقبره بسنا باذ خارج النوقان مشهور، يزار بجنب قبر الرشيد، قد زرته مرارًا كثيرة، وما حلت بي شدة في وقت مقامي بطوس فزرت قبر علي بن موسى الرضا صلوات الله على جده وعليه، ودعوت الله إزالتها عني إلا استجيب لي، وزالت عني تلك الشدة، وهذا شيء جربته مرارًا فوجدته كذلك، أماتنا الله على محبة المصطفى وأهل بيته صلى الله عليه وسلم الله عليه وعليهم أجمعين»[2].

(١) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٥٩١.

(٢) الثقات: ج٨، ص٤٥٧.

وقال الذهبي: «علي الرضا ابن موسى الكاظم الهاشمي العلوي الإمام، السيد، أبو الحسن علي الرضا ابن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق ابن محمد الباقر ابن علي بن الحسين الهاشمي العلوي، المدني... وكان من العلم والدين والسودد بمكان. يقال: أفتى وهو شاب في أيام مالك» (١).

وفي موضع آخر: «وقد كان علي الرضا كبير الشأن، أهلًا للخلافة» (٢).

وفي كتاب آخر له: «وكان سيد بني هاشم في زمانه، وأجلهم وأنبلهم» (٣).

وقال الفخر الرازي: «والقول الثالث: الكوثر أولاده، قالوا: لأنَّ هذه السورة إنما نزلت ردًا على من عابه ﷺ بعدم الأولاد، فالمعنى أنه يعطيه نسلًا يبقون على مرِّ الزمان، فانظر كم قتل من أهل البيت، ثم العالم ممتلئ منهم، ولم يبق من بني أمية في الدنيا أحد يعبأ به، ثم انظر كم كان فيهم من الأكابر من العلماء كالباقر والصادق والكاظم والرضا ﷺ» (٤).

الإمام التاسع: محمد بن علي الجواد ﷺ.

قال سبط ابن الجوزي(٥): «وكان على منهاج أبيه في العلم، والتقى، والزهد، والجود» (١).

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج٩، ص٣٨٧.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج٩، ص٣٩٢.

(٣) تاريخ الإسلام: ج١٤، ص٢٧٠.

(٤) مفاتيح الغيب: ج٣٢، ص٣١٣.

(٥) وقد ترجم له غير واحد منهم، مما يدل على علو مكانه ومنزلته، بل كونه مقبولًا عند أبناء الدنيا وأبناء الآخرة، كما ستقرأ، وإليك كلماتهم:

أ- **الأول**: قال الزركلي في (الأعلام: ج٨، ص٢٤٦): «سبط ابن الجوزي (٥٨١ - ٦٥٤هـ = ١١٨٥ - ١٢٥٦م)، يوسف بن قزأوغلي - أو قزغلي - ابن عبد الله، أبو المظفر، شمس الدين، سبط أبي الفرج ابن الجوزي: مؤرخ. من الكتاب الوعاظ. ولد ونشأ

ببغداد، ورباه جده. وانتقل إلى دمشق، فاستوطنها وتوفي فيها. من كتبه "مرآة الزمان في تاريخ الأعيان – ط" المجلد الثامن منه، وهو آخره، و"تذكرة خواص الأمة بذكر خصائص الأئمة – ط" في ذكر الأئمة الاثني عشر، و"الجليس الصالح – خ" في أخبار موسى بن أبي بكر بن أيوب صاحب دمشق، و"كنز الملوك في كيفية السلوك – خ" حكايات ومواعظ، و"مقتضى السياسة في شرح نكت الحماسة – خ" و"منتهى السول في سيرة الرسول – ط" و"الانتصار والترجيح – ط" و"اللوامع" في الحديث، وكتاب في "تفسير القرآن" قال اليافعي: تسعة وعشرون مجلدًا، و"مناقب أبي حنيفة" و"شرح الجامع الكبير" في الحديث و"إيثار الإنصاف في آثار الخلاف – خ" في خزانة عابدين بدمشق، في الفقه على المذاهب الأربعة (ذكره عبيد)».

ب– الثاني: قال مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ) في كتاب (سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ج٣، ص٣٠٥، بتحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط): «الشيخ الإمام جمال الدين أبو المحامد محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عبد السيد بن عثمان بن نصر بن عبد الملك البُخَاريّ، المعروف بالحَصِيريّ الحنفي، المتوفى بدمشق في صفر سنة ست وثلاثين وستمائة عن تسعين سنة.

تفقّه ببخارى على جماعة، منهم الإمام قاضي خان، وسمع بنيسابور من المؤيد الطّوسي، وبحلب من الشريف أبي هاشم، وقدم دمشق ودرَّس بالنّورية، وأفتى وحدَّث وتفقه عليه جماعة، منهم الملك المعظم عيسى، قرأ عليه "الجامع الكبير" والإمام يوسف سبط ابن الجوزي، وانتهت إليه رئاسة الحنفية بالشام».

ج– الثالث: قال أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ – ٩٤٧ هـ) في (قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: ج٥، ص٢٣٧): «سبط ابن الجوزي أبو المظفر يوسف التركي ثم البغدادي المعروف بسبط ابن الجوزي، سبط الشيخ جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي. أسمعه جده منه ومن جماعة، وقدم دمشق سنة بضع وست مائة، ووعظ بها، وحصل له القبول العظيم؛ للطف شمائله وعذوبة وعظه. وله تفسير في تسعة وعشرين مجلدًا، وشرح «الجامع الكبير»، وجمع مجلدًا في مناقب أبي حنيفة، ودرس وأفتى، وكان في شبيبته حنبليًّا، ولم يزل وافر الحرمة عند الملوك. توفي سنة أربع وخمسين وست مائة».

د– الرابع: قال عمر بن رضا كحالة في (معجم المؤلفين: ج١٣، ص٣٢٤): «يوسف سبط ابن الجوزي (٥٨١– ٦٥٤ هـ) (١١٨٥ – ١٢٥٦ م) يوسف بن قزاوغلي بن عبد الله البغدادي، ثم الدمشقي (أبو المظفر، شمس الدين، سبط ابن الجوزي) محدث، حافظ، فقيه، مفسر، مؤرخ، واعظ، ولد ببغداد، وبها نشأ تحت كنف جده لأمه أبي الفرج بن الجوزي، وقدم دمشق، فوعظ بها، وحصل له القبول العظيم للطف شمائله وعذوبة وعظه، ودرس وأفتى، وكان وافر الحرمة عند الملوك، وتوفي بمنزله في سفح قاسيون بدمشق في ٢٠ ذي الحجة، ودفن هناك، وحضر دفنه الملك الناصر سلطان الشام. من تصانيفه الكثيرة: تفسير القرآن في تسعة وعشرين مجلدًا، مرآة الزمان في وفيات الفضلاء والأعيان، شرح الجامع الكبير للشيباني في فروع الفقه الحنفي، كنز الملوك في كيفية السلوك في الصبر والزهد والرضا، واللوامع في أحاديث المختصر والجامع».

هـ- الخامس: قال عادل نويهض في (معجم المفسرين: ج٢، ص٧٤٨)، وقد قدّم له مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد: «يوسف بن قزأوغلي – أو قزغلي – بن عبد الله، أبو المظفر، شمس الدين، سبط أبي الفرج ابن الجوزي: مؤرخ، محدث، واعظ، مفسر، ولد ببغداد، وبها نشأ تحت كنف جده لأمه أبي الفرج بن الجوزي. وانتقل إلى دمشق، فوعظ بها، ودرس وأفتى، وكان وافر الحرمة عند الملوك، وتوفي فيها. من كتبه "تفسير القرآن" في تسعة وعشرين مجلدًا، وقيل: في سبعة وعشرين».

و- السادس: أبو العزم الشاعر، تلميذ مؤلف فهرس الفهارس عبد الحي الكتاني، قال في مقدمته للكتاب (ج١، ص٢٩): «وقد جاء هذا الكتاب فهرس الفهارس قاموسًا جامعًا لتراجم المؤلفين في السنة من أواسط القرن التاسع إلى الآن وقبلها، وذيلًا على طبقات الحفاظ لابن ناصر والسيوطي إلى الآن، فقلما تجد عالمًا في الإسلام اشتغل بالحديث وعلومه اشتغالًا مفيدًا ارتفع به ذكره إلا وتجد ترجمته فيه مبسوطة، وفيه من التراجم ما لم يجمع قبل في ديوان. وبالجملة فإنه الكتاب الذي يجد فيه أهل كل إقليم تراجم أعلامهم ووفياتهم وولاداتهم وآثارهم، فلا عجب إذا زين الهندي به مكتبته، ورفع به السوداني منصته، كما يستفيد منه اليمني في رفيع مقامه، والمصري والشامي على عظيم مجده وهيامه».

وقال في (ج١، ص٣٥): «وفيه من العراقيين: محمود الآلوسي. أبو عليّ البغدادي. يوسف سبط ابن الجوزي. الحافظ ابن الجوزي».

ز- السابع: عبد الحي الكتاني في (فهرس الفهارس: ج٢، ص١١٣٨ – ١١٣٩): «يوسف سبط ابن الجوزي: هو الحافظ شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزأوغلي سبط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، صاحب مرآة الزمان وغيره من المصنفات العظيمة، يروي عن جده الحافظ أبي الفرج وغيره، وسمع أبا الفرج ابن كليب وابن طبرزد، وسمع أيضًا بالموصل ودمشق وحدث بهما وبمصر. وله منتهى السول في سيرة الرسول، واللوامع في أحاديث المختصر والجوامع، وهو صاحب كتاب مرآة الزمان، ذلك التاريخ العظيم الذي ملأ فراغًا عظيمًا في تاريخ الإسلام، واعتنى الحفاظ به، فذيله جماعة منهم كالبرزالي وابن الجزري وسعد الدين محمد بن العربي الحاتمي وغيرهم، وعندي منه عدة مجلدات، وبعضه مطبوع بأوربا.

قال الصلاح الصفدي: "وأنا ممن حسده على تسميته فإنها لائقة بالتاريخ، كأن الناظر فيها يعاين من ذكر فيها، قال: إلا أن المرآة فيها صدأ المجازفة منه في أماكن". قال في الذيل: "وهذا من الحسد فإنه في غاية التحرير، ومن أرخ بعده فقد تطفل عليه، لا سيما الذهبي والصفدي، فإن نقولهما منه في تاريخهما". اه

توفي سنة ٦٥٤، ترجمه قاسم بن قطلوبغا في "طبقات الحنفية" وغيره. نروي ما له من طريق الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي عنه».

ح- الثامن: ابن حجر في (لسان الميزان: ج٨، ص٥٦٥): «يوسف بن قزغلي الواعظ المؤرخ شمس الدين أبو المظفر سبط ابن الجوزي، روى عن جده وطائفة. وألف كتاب مرآة الزمان، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يخسف ويجازف، ثم إنه يترفض، وله مؤلف في ذلك، نسأل الله العافية. مات سنة أربع وخمسين وست مِئَة بدمشق.

قال الشيخ محيي الدين اليونيني: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لا رحمه الله كان رافضيًا.

وقال ابن تيمية: «إنَّ محمد بن علي الجواد كان من أعيان بني هاشم، وهو معروف بالسخاء والسؤدد، ولهذا سمي الجواد» [٢].

ونقل ابن حجر الهيتمي عن المأمون العباسي ما نصّه: «فقال له: أنت ابن الرضا حقًا، وأخذه معه، وأحسن إليه، وبالغ في إكرامه، فلم يزل مشفقًا به لما ظهر له بعد ذلك من فضله وعلمه وكمال عظمته وظهور برهانه مع صغر سنه، وعزم على تزويجه بابنته أم الفضل، وصمم على ذلك، فمنعه العباسيون من ذلك خوفًا من أن يعهد إليه كما عهد إلى أبيه، فلما ذكَر لهم أنه إنما اختاره لتميزه على كافة أهل الفضل علمًا ومعرفة وحلمًا مع صغر سنه، فنازعوا في اتصاف محمد بذلك، ثم تواعدوا على أن يرسلوا إليه من يختبره، فأرسلوا إليه يحيى بن أكثم، ووعدوه بشيء كثير إن قطع لهم محمدًا.

فحضروا للخليفة ومعهم ابن أكثم وخواص الدولة، فأمَر المأمون بفرش حسن لمحمد فجلس عليه، فسأله يحيى مسائل أجابه عنها بأحسن جواب وأوضحه، فقال له الخليفة: أحسنت أبا جعفر، فإن أردت أن تسأل يحيى ولو مسألة واحدة، فقال له: ما تقول في رجل نظر إلى امرأة أول النهار حرامًا، ثم حلَّت له ارتفاعه، ثم حرمت عليه عند الظهر، ثم حلَّت له عند العصر، ثم حرمت عليه المغرب، ثم حلَّت له العشاء، ثم حرمت عليه نصف الليل، ثم حلَّت

قلت: كان بارعًا في الوعظ ومدرسًا للحنفية. انتهى.

وقد عظم شأن مرآة الزمان القطب اليونيني فقال في الذيل الذي كتبه بعدها بعد أن ذكر التواريخ قال: فرأيت أجمعها مقصدًا وأعذبها موردًا وأحسنها بيانًا وأصحها رواية يكاد خبرها يكون عيانًا: مرآة الزمان.

وقال في ترجمته: كان له القبول التام عند الخاص والعام من أبناء الدنيا وأبناء الآخرة، ولما ذكر أنه تحول حنفيًّا لأجل المعظم عيسى قال: إنه كان يعظم الإمام أحمد ويتغالى فيه، وعندي أنه لم ينتقل من مذهبه إلا في الصورة الظاهرة».

(١) تذكرة الخواص: ص٣٥٩.

(٢) منهاج السنة: ج٤، ص٦٩.

له الفجر، فقال يحيى: لا أدري، فقال له محمد: هي أمة نظرها أجنبي بشهوة وهي حرام، ثم اشتراها ارتفاع النهار، فأعتقها الظهر، وتزوجها العصر، وظاهر منها المغرب، وكفّر العشاء، وطلقها رجعيًا نصف الليل، وراجعها الفجر، فعند ذلك قال المأمون للعباسيين: قد عرفتم ما كنتم تنكرون» (١).

وقال محمد بن طلحة الشافعي: «هذا أبو جعفر محمد الثاني، فإنه تقدم في آبائه ﷺ أبو جعفر محمد وهو الباقر بن علي، فجاء هذا باسمه وكنيته واسم أبيه، فعرف بأبي جعفر الثاني، وهو وإن كان صغير السن فهو كبير القدر رفيع الذكر» (٢).

الإمام العاشر: علي بن محمد الهادي عليه السلام.

قال محمد بن طلحة الشافعي: «وأما مناقبه: فمنها ما حلَّ في الأذان محل حلاها بأشنافها، واكتنفته شغفًا به اكتناف اللئالي الثمينة بأصدافها، وشهد لأبي الحسن أنَّ نفسه موصوفة بنفائس أوصافها، وأنها نازلة من الدرجة النبوية في ذرى أشرافها، وشرفات أعرافها» (٣).

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «وكذلك ولده الملقب بالهادي: شريف جليل» (٤).

وفي تاريخ الإسلام: «علي بن محمد بن علي بن مُوسَى بن جعفر بن محمد ابن زين العابدين، السيد الشريف، أبو الحسن العلوي الحسيني الفقيه. أحد الاثني عشر، وتلقبه الإمامية بالهادي» (٥).

---

(١) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٥٩٨.

(٢) مطالب السؤول: ص٤٦٧.

(٣) مطالب السؤول: ص٤٧٣.

(٤) سير أعلام النبلاء: ج١٣، ص١٢١.

(٥) تاريخ الإسلام: ج٦، ص١٣٠.

وفي العبر: «وفيها أبو الحسن علي بن الجواد محمد بن الرضا علي بن الكاظم موسى بن الصادق جعفر العلوي الحسيني المعروف بالهادي، توفي بسامرا وله أربعون سنة، وكان فقيهًا إمامًا متعبدًا» (١).

وقال ابن حجر الهيتمي: «وتوفي فيها في آخر ذي القعدة، ودفن في مقابر قريش في ظهر جده الكاظم، وعمره خمس وعشرون سنة، ويقال: إنه سُمَّ أيضًا عن ذكرين وبنتين، أجلهم علي العسكري، سُميَ بذلك لأنه لما وُجِّهَ لإشخاصه من المدينة النبوية إلى سر من رأى وأسكنه بها، وكانت تسمى العسكر، فعرف بالعسكري، وكان وارث أبيه علمًا وسخاءً» (٢).

وقال ابن عماد الحنبلي: «وفيها أبو الحسن علي بن الجواد محمد بن الرضا علي بن الكاظم موسى بن جعفر الصادق العلويّ الحسنيّ، المعروف بالهادي، كان فقيهًا إمامًا متعبّدًا» (٣).

الإمام الحادي عشر: الحسن بن علي العسكري عليه السلام.

قال سبط ابن الجوزي: «هو الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى... وكان عالمًا ثقة»(٤).

وقال محمد بن طلحة الشافعي: «وأما مناقبه: فاعلم أنَّ المنقبة العليا والمزية الكبرى التي خصَّهُ الله عزوجل بها، وقلده فريدها، ومنحه تقليدها، وجعلها صفة دائمة لا يبلي الدهر جديدها، ولا تنسى الألسن تلاوتها وترديدها، أنَّ المهدي محمد نسله، المخلوق منه، وولده المنتسب إليه،

(١) العبر في خبر من غبر: ج١، ص٣٦٤.

(٢) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٥٩٨.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ج٣، ص٢٤٢.

(٤) تذكرة الخواص: ص٣٦٢.

وبضعته المنفصلة عنه، وسيأتي في الباب الذي يتلو هذا الباب شرح مناقبه وتفصيل أحواله إن شاء الله» [1].

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «وكذلك ولده الملقب بالهادي: شريف جليل. وكذلك ابنه الحسن بن علي العسكري - رحمهم الله تعالى -» [2].

الإمام الثاني عشر: الحجة بن الحسن ﷺ.

نقل ابن حجر العسقلاني عن الآبري[3] قوله: «وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة، رواها عن المصطفى صلى الله عليه [وآله] وسلم في المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلًا، وأنَّ عيسى صلى الله عليه [وآله] وسلم يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤم هذه الأمة وعيسى خلفه، في طول من قصته وأمره» [4].

وقال الألباني: «وممن صححه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال في (منهاج السنة: ٤ / ٢١١): "إن الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من من حديث ابن مسعود وغيره". وكذا في (المنتقى من منهاج الاعتدال) للذهبي.

---

(١) مطالب السؤول: ص٤٧٧.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج١٣، ص١٢١.

(٣) قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء: ج١٦، ص٢٩٩): «الآبري أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم، الشيخ، الإمام، الحافظ، محدث سجستان بعد ابن حبان».

(٤) تهذيب التهذيب: ج٩، ص١٤٤.

قلت: فهؤلاء خمسة من كبار أئمة الحديث قد صححوا أحاديث خروج المهدي، ومعهم أضعافهم من المتقدمين والمتأخرين، أذكر أسماء من تيسر لي منهم:

١- أبو داود في (السنن) بسكوته على أحاديث المهدي.

٢- العقيلي.

٣- ابن العربي في (عارضة الأحوذي).

٤- القرطبي كما في (أخبار المهدي) للسيوطي.

٥- الطيبي كما في (مرقاة المفاتيح) للشيخ القارئ.

٦- ابن قيم الجوزية في (المنار المنيف)، خلافًا لمن كذب عليه.

٧- الحافظ ابن حجر في (فتح الباري).

٨- أبو الحسن الآبري في (مناقب الشافعي) كما في (فتح الباري).

٩- الشيخ علي القارئ في (المرقاة).

١٠- السيوطي في (العرف الوردي).

١١- العلامة المباركفوري في (تحفة الأحوذي).

وغيرهم كثير وكثير جدًا» (١).

وروى الحاكم بسنده عن ثوبان، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: «يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقاتلونكم قتالًا لم يقاتله قوم، ثم ذكر شيئًا فقال: إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوًا على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤، ص٤١.

[التعليق – من تلخيص الذهبي] ٨٤٣٢ – على شرط البخاري ومسلم» [(١)].

وكثير من علماء العامة اعترفوا بولادته، ولا يسع بنا المقام لسرد غالب كلماتهم، فضلًا عن جميعها، ولكن لا بأس بذكر شيء يسير من ذلك:

قال الذهبي في حوادث سنة ٢٦٠ هـ: «وفيها الحسن بن علي الجواد بن محمد بن علي بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق العلوي الحسيني، أحد الأئمة الاثني عشر، الذين تعتقد الرافضة فيهم العصمة، وهو والد المنتظر محمد، صاحب السرداب» [(٢)].

وقال المؤرخ أبي الفداء[(٣)]: «والحسن العسكري المذكور هو والد محمد المنتظر صاحب السرداب، ومحمد المنتظر المذكور هو ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على رأى الإمامية، ويقال له: القائم والمهدي والحجة.

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ج٤، ص٥١٠.

(٢) العبر في خبر من غبر: ج١، ص٣٧٣.

(٣) قال عنه ابن قاضي شبهة في (طبقات الشافعية: ج٢، ص٢٥٦–٢٥٨): «إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب بن شاذي، العالم، العلامة، المفنن، المصنف، السلطان، الملك، المؤيد، عماد الدين أبو الفداء... واشتغل في العلوم، وتفنن فيها، وصنف التصانيف المشهورة، منها: التأريخ في ثلاث مجلدات، والعروض والأطوال والكلام على البلدان في مجلد، وله نظم الحاوي الصغير، وكتاب الكناش مجلدات كثيرة، ولي مملكة حماة في سنة عشر وحج مع السلطان سنة تسع عشرة فلما عاد خلع عليه ومشى كبار الأمراء في خدمته، ولقبه بالمؤيد، وكان يلقب أولًا بالصالح، ورسم أن يخطب على منابر حماة وأعمالها، واستمر على ذلك إلى أن توفي، وكان الملك الناصر يكرمه ويحترمه ويعظمه وله شعر حسن، وكان جوادًا ممدحًا امتدحه غير واحد.

قال ابن كثير: له فضائل كثيرة في علوم متعددة من الفقه والهيئة والطب وغير ذلك، وله مصنفات عديدة، وكان يحب العلماء ويقصدونه لفنون كثيرة، وكان من فضلاء بني أيوب الأعيان منهم.

وذكر له الإسنوي في طبقاته ترجمة عظيمة، وقال: كان جامعًا لأشتات العلوم، أعجوبة من أعاجيب الدنيا، ماهرًا في الفقه، والتفسير، والأصلين، والنحو، وعلم الميقات، والفلسفة، والمنطق، والطب، والعروض، والتأريخ، وغير ذلك من العلوم، شاعرًا ماهرًا كريمًا إلى الغاية، صنف في كل علم تصنيفًا نفيسًا أو تصانيف».

وولد المنتظر المذكور في سنة خمس وخمسين ومائتين، والشيعة يقولون: دخل السرداب في دار أبيه بسرمن رأى، وأمه تنظر إِليه، فلم يعد يخرج إِليها، وكان عمره حينئذ تسع سنين، وذلك في سنة خمس وستين ومائتين، وفيه خلاف» (١).

وقال الصفدي: «محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم) الحجة المنتظر، ثاني عشر الأيمة الاثني عشر، هو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر القايم المهدي، وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة، ينتظرون ظهوره آخر الزمان من السرداب بسر من رأى، ولهم إلى حين تعليق هذا التاريخ أربع ماية وسبعة وسبعين سنة ينتظرونه ولم يخرج، ولد نصف شعبان سنة خمس وخمسين وماتين» (٢).

ومن جملة علماء النسب الذين صرحوا بولادته ﷺ:

١. أبو نصر البخاري، قال: «وولد علي النقي ابن محمّد التقي عليه السلام جعفرًا، وهو الذي تسمّيه الإماميّة جعفر الكذّاب، وإنَّما تسمّيه الإماميّة بذلك لادّعائه ميراث أخيه الحسن عليه السلام دون ابنه القائم الحجّة عليه السلام، لا طعن في نسبه» (٣).

٢. السيّد العمري، قال: «ومات أبو محمّد عليه السلام وولده من نرجس عليها السلام معلوم عند خاصّة أصحابه وثقات أهله، وسنذكر حال ولادته والأخبار التي سمعناها بذلك، وامتحن المؤمنون بل كافّة الناس بغيبته، وشره جعفر بن علي إلى مال

(١) المختصر في أخبار البشر: ج١، ص٣٦١.

(٢) الوافي بالوفيات: ج٢، ص٣٣٦ – ٣٣٧.

(٣) كتاب سرّ السلسلة العلوية: ص٤٠.

أخيه وحاله فدفع أن يكون له ولد، وأعانه بعض الفراعنة على قبض جواري أخيه...» [1].

٣. الفخر الرازي الشافعي، قال: تحت عنوان: (أولاد الإمام العسكري عليه السلام) ما هذا نصّه: «أمَّا الحسن العسكري الإمام عليه السلام فله ابنان وبنتان: أمَّا الابنان، فأحدهما: صاحب الزمان عجَّل الله فرجه الشريف، والثاني موسى درج في حياة أبيه...» [2].

٤. النسّابة الزيدي السيّد أبو الحسن محمّد الحسيني اليماني الصنعاني، قال: تحت اسم الإمام علي التقي المعروف بالهادي عليه السلام خمسة من البنين وهم: الإمام العسكري، الحسين، موسى، محمّد، علي. وتحت اسم الإمام العسكري عليه السلام مباشرة كتب: «(محمّد بن) وبإزائه: (منتظر الإماميّة)» [3].

هذه شهادة بعض علماء النسب.

وقد اتّضح – من خلال ما تقدم – أنَّ جلالة أئمة الشيعة الاثني عشر عليهم السلام مما اتفق عليها المؤالف والمخالف، بخلاف غيرهم – ممن ادعيت له الخلافة – وهذا يكفي لتعيّن الإمامة فيهم دون سواهم، وهو ما عبّرنا عنه – كما تقدّم – بـ (الدليل الوجداني).

الدليل الثاني: الأخبار المتواترة.

ونعني بها الأخبار المتواترة بالأسانيد الصحيحة عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله التي تبيّن وتحدّد المقصود من حديثه الشريف: «لا يزال هذا الدين قائمًا حتى يكون عليه اثنا عشر خليفة».

---

(١) المجدي في أنساب الطالبيين: ص١٣٠.

(٢) الشجرة المباركة في أنساب الطالبية: ص٧٨ – ٧٩.

(٣) روضة الألباب لمعرفة الأنساب: ص١٠٥.

ومن أبرزها: حديث الثقلين المروي بصيغة الاستخلاف، وهو ما «عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: «إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله ﷻ حبل ممدود ما بين السماء والأرض – أو ما بين السماء إلى الأرض – وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض»، رواه أحمد، وإسناده جيد» [1].

وقد تقدم بسط الكلام حول صحة الحديث وتواتره عند بحثنا حول حديث الثقلين، وأما وجه الاستدلال به في المقام، فهو: أنَّ حديث الاثني عشر قد وصفهم بأنهم خلفاء، ولم يبيّن هويتهم، وحديث الثقلين قد أكمل الفراغ حين أوضح أنَّ الخلافة للعترة الطاهرة، فكان مفسّرًا لحديث الاثني عشر.

هذا مع غض النظر عمّا جاء في بعض صيغ الحديث من التصريح بقرشية الخلفاء الاثني عشر، أو كونهم من بني هاشم، وإلا فإنَّ الربط يزداد جلاءً ووضوحًا بين النصيّن المفسِّر والمفسَّر.

والذي يجدر الالتفات إليه: أنَّ النبي ﷺ بما أنه قد حدّد دائرة الخلافة في عترته من أهل بيته، فيعلم خروج خلفاء بني أمية وبني العباس وغيرهم عن دائرة الخلافة، لعدم شمولها لهم.

ويتبيّن بكل وضوح لمن أمعن النظر وتجرّد عن العصبية العمياء أن الأولى بالخلافة والأجدر هم عدل القرآن، والذين أوصى النبي ﷺ بالتمسّك بهم والأخذ عنهم – كما تقدم تفصيله – بل وصرّح ﷺ بخلافتهم، فقال: «إني تارك فيكم خليفتين».

(١) مجمع الزائد ومنبع الفوائد: ج٩، ص١٦٢.

وبعد كلّ ذلك فهل من المعقول إخراج عترته الطاهرة ﷺ مع ما قيل في حقهم، وإدخال غيرهم – كيزيد، وابن الزبير، وعبد الملك بن مروان وغيرهم – من الطغاة الذين شوّهوا سمعة الإسلام وهتكوا الحرمات؟!

الدليل الثالث: الأخبار التي حدّدت الأئمة ﷺ إجمالًا وتفصيلًا.

وقد مرّ عليك بيانها مفصَّلًا في الفصل الأول، وسوف نكتفي في المقام بنقل ما ورد في كتب أهل السنة، وهو على قسمين:

القسم الأول: ما دلَّ على أنَّ الأئمة من ولد الحسين عليه السلام.

ومنه ما نقله القندوزي[1] عن مناقب الخوارزمي قال: وفى المناقب: عن المفضل قال: «سألت جعفر الصادق عليه السلام عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾[2] الآية. قال: هي الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه، وهو أنه قال: يا رب أسألك بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلا تبتَ عليَّ، فتاب الله عليه إنه هو التواب الرحيم. فقلت له: يا بن رسول الله فما يعني بقوله ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾؟ قال: يعني أتمهن إلى القائم المهدي اثني عشر إمامًا، تسعة من ولد الحسين عليهم السلام» [3].

---

(١) وقد ترجم له الزركلي في (الأعلام: ج٣، ص١٢٥)، ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى تشيّعه، بل صريح كلامه أنّ الرجل نقشبدني الطريقة، حنفي المذهب، حيث قال: «سليمان بن خوجه إبراهيم قبلان الحسيني الحنفي النقشبندي القندوزي: فاضل، من أهل بلخ، مات في القسطنطينية. له (ينابيع المودّة) في شمائل الرسول ﷺ وأهل البيت».

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(٣) ينابيع المودة: ج١، ص٢٩٠. أقول: وفي الحديث توسل بمحمد وآل محمد ﷺ، وجمهور أهل الخلاف على مشروعيته، فلا يُقال أن قول القندوزي الحنفي بالتوسل دليل على تشيّعه. وذلك لأنَّ القول بمشروعية التوسل ليس من مختصات الشيعة، وهاك – رحمك الله – جملة من الأدلة على ذلك:

منها: ما رواه أحمد بن حنبل: عن أبي جعفر، قال: سمعت عمارة بن خزيمة، يحدث عن عثمان بن حنيف، أن رجلًا ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: "إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذاك، فهو خير".

فقال: ادعه. فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: "اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه، فتقضي لي، اللهم شفعه فيّ".

وإليك تصحيح جملة من أعلامهم لهذا الحديث:

١- يقول شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، أبو جعفر: هو عمير بن يزيد بن عمير الأنصاري الخطمي، وهو وعمارة بن خزيمة - وهو ابن ثابت- من رجال أصحاب السنن، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين، غير أن عثمان بن حنيف - وهو عم أبي أمامة بن سهل بن حنيف- إنما أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" وأصحاب السنن سوى أبي داود. عثمان بن عمر: هو ابن فارس العبدي.

وأخرجه عبد بن حميد في "المنتخب" (٣٧٩)، والترمذي (٣٥٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٥)، وهو في "عمل اليوم والليلة" (٦٥٩)، وابن ماجه (١٣٨٥)، وابن خزيمة (١٢١٩)، والحاكم ١/ ٣١٣ و٥١٩ من طرق عن عثمان بن عمر، بهذا الإسناد. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر، وهو الخطمي. وقال الحاكم: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

قلنا: بل في إسناده من لم يخرج له الشيخان، كما سلف.

وأخرجه الحاكم كذلك ١/ ٥١٩ من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، به. وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٣١١/ ٢) من طريق إدريس بن جعفر العطار، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن أبي جعفر، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف، به. قال الدارقطني: إدريس بن جعفر العطار متروك.

وأخرجه بنحوه النسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٦)، وهو في "عمل اليوم والليلة" (٦٦٠) من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٣١١/ ١)، وفي "الصغير" (٥٠٨) مطولا بذكر قصة، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣٣)، والحاكم ١/ ٥٢٦-٥٢٧ من طريق روح بن القاسم، كلاهما عن أبي جعفر الخطمي، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف، به. وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي». مسند أحمد بن حنبل: ج٢٨، ص٤٧٨.

٢- قال الدكتور الأعظمي: «إسناده صحيح». صحيح ابن خزيمة: ج٢، ص٢٢٥.

٣- وصححه الألباني، راجع سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، ج٥، ص٥٦٩؛ وموسوعة الألباني في العقيدة: ج٣، ص٧٤١.

٤- يقول ابن محي الدين الرفاعي: لا شكّ أنّ هذا الحديث صحيح ومشهور... وقد ثبت فيه بلا شكّ ولا ريب ارتداء بصر الأعمى بدعاء رسول الله ﷺ له، انظر: التوصل إلى حقيقة التوسل: ص١٦٦، لابن محي الدين الرفاعي.

القسم الثاني: ما نصَّ على أسمائهم.

ومنه ما رواه القندوزي بقوله: «وفي فرائد السمطين: بسنده عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ قال: قدم يهودي يقال له نعثل، فقال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين، فإن أجبتني عنها أسلمت على يديك.

قال: سل يا أبا عمارة.

فقال: يا محمد صف لي ربك.

فقال ﷺ: لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز العقول أن تدركه، والأوهام أن تناله، والخطرات أن تحده، والأبصار أن تحيط به، جلَّ وعلا عمّا يصفه الواصفون، ناءٍ في قربه، وقريب في نأيه، هو كيَّفَ الكيف، وأيَّنَ الأين، فلا يقال له أين هو،

ومنها: ما جاء في (الموسوعة الكويتية الفقهية: ج١٤، ص١٥٦): «التوسل بالنبي بعد وفاته: اختلف العلماء في مشروعية التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته كقول القائل: اللهم إني أسألك بنبيك أو بجاه نبيك أو بحق نبيك، على أقوال: القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية ومتأخرو الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة) إلى جواز هذا النوع من التوسل سواء في حياة النبي ﷺ أو بعد وفاته».

وأما في الاستغاثة فقد جاء في (ج٤، ص٢٤): «والاستغاثة بالخلق – فيما لا يقدرون عليه – تكون على أربع صور: أولها: أن يسأل الله بالمتوسل به تفريج الكربة، ولا يسأل المتوسل به شيئًا، كقول القائل: اللهم بجاه رسولك فرج كربتي. وهو على هذا سائل لله وحده، ومستغيث به، وليس مستغيثًا بالمتوسل به.

وقد اتفق الفقهاء على أن هذه الصورة ليست شركًا، لأنها استغاثة بالله ﷻ، وليست استغاثة بالمتوسل به؛ ولكنهم اختلفوا في المسألة من حيث الحل والحرمة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز التوسل بالأنبياء والصالحين حال حياتهم وبعد مماتهم. قال به مالك، والسبكي، والكرماني، والنووي، والقسطلاني، والسمهودي، وابن الحاج، وابن الجزري».

وهو منقطع الكيفية والأينونية، فهو الأحد الصمد كما وصف نفسه، والواصفون لا يبلغون نعته، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد.

قال: صدقت يا محمد، فأخبرني عن قولك: إنه واحد لا شبيه له، أليس الله واحد والإنسان واحد؟ فقال ﷺ: الله (عزَّ وعلا) واحد حقيقي، أحدي المعنى، أي: لا جزء ولا تركب له، والإنسان واحد ثنائي المعنى، مركب من روح وبدن.

قال: صدقت، فأخبرني عن وصيك من هو؟ فما من نبي إلا وله وصي، وإنَّ نبينا موسى بن عمران أوصى يوشع بن نون. فقال: إنَّ وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين.

قال: يا محمد فسمهم لي؟ قال: إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء اثنا عشر.

قال: أخبرني كيفية موت علي والحسن والحسين؟ قال ﷺ: يقتل علي بضربة على قرنه، والحسن يقتل بالسم، والحسين بالذبح.

قال: فأين مكانهم؟ قال: في الجنة في درجتي.

قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، وأشهد أنهم الأوصياء بعدك، ولقد وجدت في كتب الأنبياء المتقدمة، وفيما عهد إلينا موسى بن عمران ﷺ إنه إذا كان آخر الزمان يخرج نبي يقال له: أحمد ومحمد، هو خاتم الأنبياء، لا نبي بعده، فيكون أوصياؤه بعده اثنا عشر: أولهم ابن عمه وختنه، والثاني والثالث كانا أخوين من ولده، وتقتل أمة النبي الأول بالسيف، والثاني

بالسم، والثالث مع جماعة من أهل بيته بالسيف وبالعطش، في موضع الغربة، فهو كولد الغنم يذبح ويصبر على القتل لرفع درجاته ودرجات أهل بيته وذريته، ولإخراج محبيه وأتباعه من النار، وتسعة الأوصياء منهم من أولاد الثالث، فهؤلاء الاثنا عشر عدد الأسباط.

قال ﷺ: أتعرف الأسباط؟

قال: نعم، كانوا اثني عشر، أولهم لاوي بن برخيا، وهو الذي غاب عن بني إسرائيل غيبة ثم عاد، فأظهر الله به شريعته بعد اندراسها، وقاتل قرسطيا الملك حتى قتل الملك.

قال ﷺ: كائن في أمتي ما كان في بني إسرائيل، حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، وإنَّ الثاني عشر من ولدي يغيب حتى لا يرى، ويأتي على أمتي بزمن لا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ولا يبقى من القرآن إلا رسمه، فحينئذ يأذن الله - تبارك وتعالى - له بالخروج، فيظهر الله الإسلام به ويجدده، طوبى لمن أحبهم وتبعهم، والويل لمن أبغضهم وخالفهم، وطوبى لمن تمسك بهداهم.

فأنشأ نعثل شعرًا:

صلى الإله ذو العلى ... عليك يا خير البشر

بكم هدانا ربنا ... وفيك نرجو ما أمر

ومعشر سميتهم ... أئمة اثنا عشر

حباهم رب العلى ... ثم اصطفاهم من كدر

قد فاز من والاهمُ ... وخابَ من عادى الزُهَر

من كان عنهم معرضًا ... فسوف تصلاه سقر»[1]

(١) ينابيع المودة: ج٣، ص٢٨٣.

بيان مهم للشيخ القندوزي حول أحاديث الاثني عشر:

«قال بعض المحققين: إنَّ الأحاديث الدالة على كون الخلفاء بعده ﷺ اثنا عشر قد اشتهرت من طرق كثيرة، فبشرح الزمان وتعريف الكون والمكان، عُلِمَ أنَّ مراد رسول الله ﷺ من حديثه هذا الأئمة الاثنا عشر من أهل بيته وعترته؛ إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه؛ لقلتهم عن اثني عشر، ولا يمكن أن يحمله على الملوك الأموية؛ لزيادتهم على اثني عشر، ولظلمهم الفاحش إلا عمر بن عبد العزيز، ولكونهم غير بني هاشم، لأنَّ النبي ﷺ قال: "كلهم من بني هاشم" في رواية عبد الملك عن جابر، وإخفاء صوته ﷺ في هذا القول يرجح هذه الرواية، لأنهم لا يحسنون خلافة بني هاشم.

ولا يمكن أن يحمله على الملوك العباسية؛ لزيادتهم على العدد المذكور، ولقلة رعايتهم الآية ﴿قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1] وحديث الكساء، فلا بدَّ من أن يُحمل هذا الحديث على الأئمة الاثني عشر من أهل بيته وعترته ﷺ؛ لأنهم كانوا أعلم أهل زمانهم وأجلَّهم، وأورعهم وأتقاهم، وأعلاهم نسبًا، وأفضلهم حسبًا، وأكرمهم عند الله، وكان علومهم عن آبائهم متصلًا بجدهم ﷺ وبالوراثة واللدنية، كذا عرفهم أهل العلم والتحقيق وأهل الكشف والتوفيق.

ويؤيد هذا المعنى، أي: أنَّ مراد النبي ﷺ الأئمة الاثنا عشر من أهل بيته، ويشهده ويرجحه حديث الثقلين، والأحاديث المتكثرة المذكورة في هذا الكتاب وغيرها»[2].

---

(١) سورة الشورى: ٢٣.

(٢) ينابيع المودة: ج٣، ص٢٩٣.

الأدلة الخاصة:

الدليل الثالث: حديث الغدير

والبحث حوله يكون من جهات ثلاث:

الجهة الأولى: السند.

ومحصّل ما تدّعيه الشيعة الإمامية – أنار الله برهانهم – هو: أنّ حديث الغدير من الأحاديث المتواترة، والمراد من الحديث المتواتر هو الحديث الذي يُقطع بصدوره عن النبي ﷺ، وذلك لكثرة روايته في سائر الطبقات، إلى الحد الذي يمتنع معه تواطؤهم عادةً على الكذب، نظرًا لكثرتهم واختلاف ميولهم وتعدّد مذاهبهم وتنوّع مشاربهم.

وليس هذا المدّعى مما اختص به الشيعة الإمامية فحسب، بل هناك من خصومهم من اعترف وأذعن بتواتر الحديث، وممّن صرّح بتواتره:

١. **الحافظ الذهبي**: فقد نقل ابن كثير عنه قوله: «قال: وصدر الحديث متواتر، أتيقنُ أنَّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قاله، وأما (اللهم وال من والاه) فزيادة قوية الإسناد»[1].

وبيانه: أنَّ حديث الغدير له صدرٌ وذيلٌ، فصدره هو: «مَن كنتُ مولاه فهذا عليٌ مولاه»، وذيله هو: «اللهم والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه»، ويرى الذهبي أنَّ الأول متواتر، والثاني قوي الإسناد.

---

(١) البداية والنهاية: ج٥، ص٢٣٣.

٢. **السيوطي**: فإنه ألّف كتابَيْن: الأول اسمه (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة)، والثاني اسمه (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)، وفي كلا الكتابين جمع الأخبارَ المتواترةَ عن النبي الأعظم ﷺ التي يقطع بصدورها عنه، وفي كلا الكتابين قد ذكر حديثَ الغدير ضمن جملة الأحاديث المتواترة عن النبي الأعظم ﷺ (١).

٣. **شمس الدين الجزري**: «هذا حديث حسن صحيح من وجوه كثيرة، تواتَر عن أمير المؤمنين علي، وهو يتواتر أيضًا عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، رواه الجمّ الغفير عن الجمّ الغفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممن لا اطلاع له في هذا العلم.

فقد ورد مرفوعًا عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، والعباس بن عبد المطلب، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وبريدة بن الحصيب، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وحبشي بن جنادة، وعبد الله بن مسعود، وعمران بن حصين، وعبد الله بن عمر، وعمار بن ياسر، وأبي ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وأسعد بن زرارة، وخزيمة بن ثابت، وأبي أيوب الأنصاري، وسهل بن حنيف، وحذيفة بن اليمان، وسمرة بن جندب، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم.

وصحَّ عن جماعة منهم من يحصل القطع بخبرهم، وثبت أيضًا أنَّ هذا القول كان منه صلى الله عليه [وآله] وسلم يوم غدير خم» (٢).

---

(١) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: ص٢٧٧، الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة: ص٢٢.

(٢) مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب: ص١٢.

٤. **الألباني**: «وقد ذكرت وخرجت[1] ما تيسر لي منها مما يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدها بصحة الحديث يقينًا، وإلا فهي كثيرة جدًا، وقد استوعبها ابن عقدة في

(١) ولا نحتاج في مثل هذه الأحاديث المتواترة إلى صحة أسانيدها، ولكن مع ذلك نتعرض لبعض تصحيحات علمائهم لأجل نكتة ذكرها الشريف المرتضى ﷺ كما سيأتي نقله في المتن، وفي بادئ الأمر نذكر بعضًا مما تيسر للألباني ذكره وتخريجه: «"من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه".

ورد من حديث زيد بن أرقم وسعد بن أبي وقاص وبريدة بن الحصيب وعلي بن أبي طالب وأبي أيوب الأنصاري والبراء بن عازب وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك وأبي سعيد وأبي هريرة.

١ – حديث زيد، وله عنه طرق خمس:

الأولى: عن أبي الطفيل عنه قال: لما دفع النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم من حجة الوداع ونزل غدير (خم)، أمر بدوحات فقممن، ثم قال: كأني دعيت فأجبت وإني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، ثم قال: "إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن". ثم أخذ بيد علي ﷺ فقال: "من كنت وليه، فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه". أخرجه النسائي في "خصائص علي" (ص ١٥) والحاكم (٣ / ١٠٩) وأحمد (١ / ١١٨) وابن أبي عاصم (١٣٦٥) والطبراني (٤٩٦٩ – ٤٩٧٠) عن سليمان الأعمش قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت عنه وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين".

قلت: سكت عنه الذهبي، وهو كما قال لولا أن حبيبًا كان مدلسًا وقد عنعنه.

لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه فطر بن خليفة عن أبي الطفيل قال: جمع علي ﷺ الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، (وفي رواية: فقام ناس كثير) فشهدوا حين أخذ بيده فقال للناس: أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: "من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه". قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئًا، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت عليًا يقول كذا وكذا، قال: فما تنكر، قد سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول ذلك له. أخرجه أحمد (٤ / ٣٧٠) وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٠٥ – موارد الظمآن) وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و١٣٦٨) والطبراني (٤٩٦٨) والضياء في "المختارة" (رقم – ٥٢٧ بتحقيقي).

قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري. وقال الهيثمي في "المجمع" (٩ / ١٠٤): "رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة". وتابعه سلمة بن كهيل قال: سمعت أبا الطفيل يحدث عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم – شك شعبة – عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم به مختصرًا: "من كنت مولاه، فعلي مولاه". أخرجه الترمذي (٢ / ٢٩٨) وقال: "حديث حسن صحيح".

كتاب مفرد، قال الحافظ ابن حجر: منها صحاح ومنها حسان. وجملة القول: أنَّ حديث الترجمة حديث صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر عنه صلى الله عليه [وآله] وسلم كما ظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفاية» [1].

قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين...

٢ - سعد بن أبي وقاص، وله عنه ثلاث طرق: الأولى: عن عبد الرحمن بن سابط عنه مرفوعًا بالشطر الأول فقط. أخرجه ابن ماجة (١٢١). قلت: وإسناده صحيح.

الثانية: عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه به. أخرجه النسائي في "الخصائص" (١٦) وإسناده صحيح أيضًا، رجاله ثقات رجال البخاري غير أيمن والد عبد الواحد وهو ثقة كما في "التقريب"...

٤ - علي بن أبي طالب، وله عنه تسع طرق:

السادسة: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: "شهدت عليًا ﷺ في الرحبة ينشد الناس..."، فذكره مثله دون زيادة "وانصر...". أخرجه عبد الله بن أحمد (١ / ١١٩) من طريق يزيد بن أبي زياد وسماك بن عبيد بن الوليد العبسي عنه.

قلت: وهو صحيح بمجموع الطريقين عنه، وفيهما أن الذين قاموا اثنا عشر. زاد في الأولى: بدريًا....

٥ - أبو أيوب الأنصاري. يرويه رياح بن الحارث قال: "جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم، وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يوم غدير خم يقول: (فذكره دون الزيادة) قال رياح: فلما مضوا تبعتهم فسألت من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري". أخرجه أحمد (٥ / ٤١٩) والطبراني (٤٠٥٢ و٤٠٥٣) من طريق حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الأشجعي عن رياح بن الحارث.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات. وقال الهيثمي: "رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات"...

٧ - ابن عباس. يرويه عنه عمرو بن ميمون مرفوعًا دون الزيادة. أخرجه أحمد (١ / ٣٣٠ - ٣٣١) وعنه الحاكم (٣ / ١٣٢ - ١٣٤) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا». (انتهى)

راجع: سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤، ص٣٣٠ - ٣٤٤.

وقال ابن حجر: «وأما حديث من كنت مولاه فعلي مولاه فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدًا، وقد استوعبها بن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان، وقد روينا عن الإمام أحمد قال: ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب».

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤، ص٣٤٣.

والحاصل: فإنَّ خصوم الشّيعة يعترفون بتواتر حديث الغدير قبل الشّيعة أنفسهم.

وأمّا علماء الشّيعة فلا بأس بنقل كلمة أحد أعلامهم عن تواتره، وهي قول الشريف المرتضى ﷺ: «أما الدلالة على صحة هذا الخبر فما يطالب بها إلا متعنت؛ لظهوره وانتشاره، وحصول العلم لكل من سمع الأخبار به، وما المطالب بتصحيح خبر الغدير، والدلالة عليه، إلا كالمطالب بتصحيح غزوات الرسول الظاهرة المشهورة، وأحواله المعروفة، وحجة الوداع نفسها، لأنَّ ظهور الجميع، وعموم العلم به بمنزلة واحدة.

وبعدُ، فإنَّ الشيعة قاطبة تنقله وتتواتر به، وأكثر رواة أصحاب الحديث يروونه بالأسانيد المتصلة، وجميع أصحاب السير ينقلونه ويتلقونه عن أسلافهم خلفًا عن سلف، نقلًا بغير إسناد مخصوص، كما نقلوا الوقائع والحوادث الظاهرة، وقد أورده مصنّفو الحديث في جملة الصحيح، فقد استبد هذا الخبر بما لا يشركه فيه سائر الأخبار؛ لأنَّ الأخبار على ضربين: أحدهما لا يعتبر في نقله الأسانيد المتصلة، كالخبر عن وقعة بدر وحنين والجمل وصفين، وما جرى مجرى ذلك من الأمور الظاهرة التي نقلها الناس قرنًا بعد قرن بغير إسنادٍ معين وطريقٍ مخصوص، والضربُ الآخر يُعتبر فيه اتصال الأسانيد كأكثر أخبار الشريعة.

وقد اجتمع في خبر الغدير الطريقان معًا مع تفرقهما في غيره من الأخبار، على أنَّ ما اعتبر في نقله من أخبار الشريعة اتصال الأسانيد لو فتشت جميعه لم تجد رواته إلا الآحاد، وخبر الغدير قد رواه بالأسانيد الكثيرة المتصلة الجمع الكثير، فمزيته ظاهرة.

ومما يدل على صحة الخبر إطباق علماء الأمة على قبوله، ولا شبهة فيما ادعيناه من الإطباق، لأنَّ الشيعة جعلته الحجة في النص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة، ومخالفو الشيعة تأولوه على خلاف الإمامة على اختلاف تأويلاتهم» [1].

وحاصل كلامه رحمه الله: إنَّ حديث الغدير عندنا - بل عند جميع المسلمين - كحجّة الوداع وغزوات النبي صلى الله عليه وآله، فكما أنَّ غزوات النبي صلى الله عليه وآله وحجّة الوداع قضايا متواترة نقطع بتحقّقها، كذلك حديث الغدير أيضًا [2].

---

(١) الشافي في الإمامة: ج٢، ص٢٦٢.

(٢) ولا بأس بذكر بعض الأسانيد الصحيحة عندنا كما فعلناه عند العامة، فقد روى الشيخ الصدوق في (الخصال: ص٦٧) بسند صحيح قائلًا: «حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال: حدثنا محمد بن - الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ويعقوب بن يزيد جميعا، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجة الوداع ونحن معه أقبل حتى انتهى إلى الجحفة فأمر أصحابه بالنزول فنزل القوم منازلهم، ثم نودي بالصلاة فصلى بأصحابه ركعتين، ثم أقبل بوجهه إليهم فقال لهم: إنه قد نبأني اللطيف الخبير أني ميت وأنكم ميتون، وكأني قد دعيت فأجبت وأني مسؤول عما أرسلت به إليكم، وعما خلفت فيكم من كتاب الله وحجته وأنكم مسؤولون، فما أنتم قائلون لربكم؟ قالوا: نقول: قد بلغت ونصحت وجاهدت - فجزاك الله عنا أفضل الجزاء - ثم قال لهم: ألستم تشهدون أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إليكم وأن الجنة حق؟ وأن النار حق؟ وأن البعث بعد الموت حق؟ فقالوا: نشهد بذلك، قال: اللهم اشهد على ما يقولون، ألا وإني أشهدكم أني أشهد أن الله مولاي، وأنا مولى كل مسلم، وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فهل تقرون لي بذلك، وتشهدون لي به؟ فقالوا: نعم نشهد لك بذلك، فقال: ألا من كنت مولاه فإن عليًا مولاه وهو هذا، ثم أخذ بيد علي عليه السلام فرفعها مع يده حتى بدت آباطهما: ثم: قال: اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله، ألا وإني فرطكم وأنتم واردون علي الحوض، حوضي غدًا وهو حوض عرضه ما بين بصرى وصنعاء فيه أقداح من فضة عدد نجوم السماء، ألا وإني سائلكم غدا ماذا صنعتم فيما أشهدت الله به عليكم في يومكم هذا إذا وردتم علي حوضي، وماذا صنعتم بالثقلين من بعدي فانظروا كيف تكونون خلفتموني فيهما حين تلقوني؟ قالوا: وما هذان الثقلان يا رسول الله؟ قال: أما الثقل الأكبر فكتاب الله عز وجل، سبب ممدود من الله ومني في أيديكم، طرفه بيد الله والطرف الآخر بأيديكم، فيه علم ما مضى وما بقي إلى أن تقوم الساعة، وأما الثقل الأصغر فهو حليف القرآن وهو علي بن أبي طالب وعترته عليهم السلام، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض.

ومن مجموع ماذكرناه: ننتهي إلى أنَّ حديث الغدير حديثٌ مقطوعُ الصدور عن النبي ﷺ، وليس لأحدٍ من المسلمين أن يشكّك في صدوره عنه ﷺ باعتراف علماء الخاصّة والعامّة.

الجهة الثانية: الدلالة.

وهنا جهاتٌ متعدّدةٌ للبحث، لكننا لسنا في صدد ذكر مجموع الجهات، بل نكتفي بتسليط الضوء على جهة واحدة مهمّة، وهي: تحقيق المقصود من مفردة (المولى) في الحديث الشريف، والذي ندعيه إجمالًا أنَّ المراد بها هو (الأولى بالأمر)، ونستطيع إثبات ذلك بأحد طريقين:

الطريق الأول: المنع من دعوى الاشتراك اللفظي.

وبيانه: أنَّ اللغويين قد ذكروا لكلمة (مولى) معاني كثيرة، منها: المالك والناصر والمحب والمعتق وغير ذلك، إلا أننا نرى أنها ليس لها إلا معنى واحد فقط، وهو (القريب) أو (الأقرب).

ويتّضح ذلك بإيضاح أمور:

الأمر الأول: إنَّ الاشتراك اللفظي يعني تعدد وضع اللفظ لكل معنى من المعاني – التي قيل بوضعه لها – على حدة، فتكون هنالك عمليات وضع متعددة بتعدد المعاني، ولا يخفى أن الأصل هو عدم التعدد، فلا يُصار إليه إلا بدليل.

قال معروف بن خربوذ: فعرضت هذا الكلام على أبي جعفر عليه السلام فقال: صدق أبو الطفيل – رحمه الله – هذا الكلام وجدناه في كتاب علي عليه السلام وعرفناه.

وحدثنا أبي رضي الله عنه قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن – أبي عمير. وحدثنا جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه قال: حدثنا الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير. وحدثنا محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه قال: حدثنا علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن – أسيد الغفاري بمثل هذا الحديث سواء. قال مصنف هذا الكتاب – أدام الله عزه –: الأخبار في هذا المعنى كثيرة وقد أخرجتها في كتاب المعرفة في الفضائل». (انتهى)

الأمر الثاني: إنَّ اللغويين قد دأبوا على رصد جميع المعاني التي تذكر للألفاظ في محاورات العرب واستعمالاتهم، وليس من دأبهم – إلا من شذّ منهم – التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية، فتراهم يحشدون كل معنى يعثرون عليه وإن لم يكن اللفظ قد وضع له وضعًا مستقلًا، مما يوجب لغير العارف بطريقتهم أن يتوهم اشتراك جميع المعاني اشتراكًا لفظيًا، والحال أنَّ اللفظ – في كثيرٍ من الأحيان – لم يوضع بإزائها، وإنما استعمل فيها لمناسبة ما.

الأمر الثالث: إنَّ أساس المشكلة عند اللغويين – كما حُرّر في الأصول – هو الخلط بين المفهوم والمصداق، ففي كثير من الأحيان يكون للفظ معنى ومفهوم واحد، غير أنَّ هذا المفهوم تكون له مصاديق متعددة، فيستخدم اللفظ في المصداق (أ) تارة وفي المصداق (ب) تارة أخرى، وبذلك يلتبس الأمر على اللغوي، فيتصور المصداق مفهومًا مستقلًا، وقد وُضع اللفظ بإزائه، ممّا يجعله يتوهم الاشتراك اللفظي، والحال أنه ليس له إلا معنى واحد ومفهوم فارد، وهو المحفوظ في جميع موارد الاستعمال.

الأمر الرابع: إنَّ الإمعان في معاجم اللغة يفضي للقول بأنَّ مبدأ اشتقاق مفردة (مولى) – بنحو صيغة مفعل – هو (وَلْي) أو (و ل ي)، والذي يظهر أنَّ المعنى الوحيد لهذا المبدأ ليس هو إلّا (القرب)، فيقال: وليه يليه، أي: قرب منه، وكل ممّا يليك، أي: ممّا يقاربك، ودارٌ وَلْية، أي: قريبة، وتباعد بعد وَلْي، أي: بعد قرب، ودونك المعاجم اللغوية فلاحظها.

الأمر الخامس: إذا أردنا أن نطبّق ما ذكرناه في الأمرين – الثاني والثالث – على المقام، فنقول: إنَّ مبدأ اشتقاق مفردة (المولى) ليس له إلا معنى واحد، وهو القرب، غير أنَّ هذا المفهوم له مصاديق متعددة، فإنَّ القرب بين اثنين تارة يتحقق بسبب المحبة، وأخرى بسبب نصرة أحدهما للآخر، وثالثة بسبب الصداقة، ورابعة بسبب سلطة أحدهما على الآخر، وهذا ما يصحّح أن يستخدم (المولى) بمعنى المحب مثلًا، والحال أنه لم يُوضع له، وإنما هو أحد مصاديق

مفهومه – وهو القرب – وهذا ما يوجب اللبس على اللغوي، واشتباه المفهوم عليه بالمصداق، فيذكر المصاديق ضمن المعاني اشتباهًا.

ومما يبهج النفس أنَّ بعض اللغويين – وهو: ابن فارس في المقاييس – قد تنبّه لهذه الدقيقة، حيث قال: «ومن الباب: المولى: المُعتِق، والمُعتَق، والصاحب، والحليف، وابن العم، والناصر، والجار، كلّ هؤلاء من الوَلي، وهو القرب» [1].

الأمر السادس: بعد أن اتضح أنَّ المولى من قبيل المشترك اللفظي، فحينئذ متى ما استخدم في كلام المتكلم فإنه يحمل على الجامع المشترك –أي: المعنى المحفوظ في جميع موارد الاستعمال– وهو: (القريب) في المقام، ويتحدد مصداق القرب بالقرائن.

ومن الواضح أنّ شيئًا من المصاديق – التي أنهاها في القاموس لأكثر من عشرين، وفي اللسان لأكثر من ثلاثين – لا يساعد المقام على الحمل عليه، ما خلا أربعة مصاديق، وهي:

- الأولى بالأمر
- الناصر
- المحب
- الحليف

وجميع المصاديق الأخيرة غير مرادة قطعًا من حديث الغدير؛ لأنَّ المولى في قوله: «من كنت مولاه فهذا عليه مولاه» إما يراد به المعنى الفاعلي – أي: الناصر والمحب والحليف – أو المفعولي – أي: المنصور والمحبوب والمحالف – ولا يمكن إرادة الثاني؛ لأنَّ اللغة سماعية، ولم يرد لفظ (المولى) مستعملًا بالمعنى المفعولي في أحد المصاديق المذكورة، كما أنه لا يمكن إرادة الأول أيضًا، وذلك لأنّ النبي ﷺ بخطابه إما كان في مقام الإنشاء أو الإخبار.

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ج٦، ص١٤١.

فإن كان في مقام الإنشاء – أي أنه كان يريد القول: من كنت ناصرًا له فعلي عليه السلام سينصره، أو تجب عليه نصرته مثلًا – فإنَّ هذا حكم خاص بأمير المؤمنين عليه السلام، ولا وجه لجمع الناس وإبلاغهم به.

وإن كان في مقام الإخبار: فهي – أي: اتحاد إرادة النبي صلى الله عليه وآله والوصي عليه السلام في النصرة والمحبة والتحالف – وإن كانت فضيلة، إلا أنَّ جمع الناس – في حالة استنفار قصوى، كما سيتضح لاحقًا – لأجل إبرازها، مما لا يتناسب مع حكمة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وحنطته ولباقته.

فيتيعيّن أن يكون المصداق الأول – وهو قرب الأولوية بالأمر والتصرف – هو المراد، وبه يتمّ المطلوب.

الطريق الثاني: حشد القرائن.

ونستطيع أن نقيم على أنَّ المراد من (المولى) هو الأولى بالأمر ثلاثة أنواع من القرائن:

أ/ النوع الأول: القرائن الداخلية.

ونريد بها: القرائن المستفادة من داخل الحديث وسياقاته، بغض النظر عن أية قرينة خارجية، ومن أهم هذه القرائن قرينتان:

القرينة الأولى: سياقات الخبر والقرن بين المفردات.

ويمكن تقريب الفكرة بالمثال، فيقال: لو أن شخصًا ورث العلم والتقوى من أبيه، فقال: أنا وارث أبي، وولدي فلان وارثي، لا يُشَكّ في أنَّ قرينة قرن المفردات في سياق واحد، ستعطي كلامه ظهورًا في وراثة ولده لعلمه وتقواه، كما هو ورث أباه.

وهكذا يقال في المقام، فإنَّ النبي ﷺ قبل أن يصدح بعبارة: (من كنت مولاه) قد استبقها بعبارة تفرض ظهورها -بسبب القرن بين المفردات- في الأولوية بالأمر، وقد كانت العبارة الاستباقية – بحسب رواية ابن كثير في البداية والنهاية[1]، وتجويده لسندها، ورواية سنن ابن ماجة وتصحيح الألباني لها[2] – هي: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» فلما قالوا: «بلى»، قال: «فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه»، وبذلك ربط رسول الله ﷺ بين أولويته بالمؤمنين من أنفسهم وأولوية أمير المؤمنين عليه السلام، وبهذا قطع مادة النزاع في معنى مفردة (المولى).

القرينة الثانية: نعي النبي ﷺ لنفسه الشريفة.

وقد ورد هذا بأسانيد صحيحة في غير واحد من مصادر القوم، ومنها: ما أورده الحاكم بسنده عن عن زيد بن أرقم، قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم حتى انتهينا إلى غدير خم فأمر بدوح، فكسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشد حرًا منه، فحمد الله وأثنى عليه وقال: «يا أيها الناس، إنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده كتاب الله عز وجل»، ثم قام فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: «يا أيها الناس، من أولى بكم من أنفسكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، «ألست أولى بكم من أنفسكم؟» قالوا: بلى، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

[التعليق – من تلخيص الذهبي] ٦٢٧٢ – صحيح» [3].

---

(١) البداية والنهاية: ج٥، ص٢١٢.

(٢) صحيح وضعيف سنن ابن ماجة: ج١، ص١٨٨.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص٦١٣.

فإنَّ هذا المقطع مما صحّ سنده عن النبي ﷺ - كما التزم بذلك الحاكم، والذهبي في التلخيص – وهو يشكّل قرينة داخلية تدلّ على أنَّ مراد النبي ﷺ من مقولته المعروفة إنما هو تسليط الضوء على مرحلة ما بعد رحيله، وليس يناسب الحديث عن هذه المرحلة إلا من ناحية تعيين الخليفة بعده والأولى بتسلم مقاليد أمور المسلمين.

ب/ النوع الثاني: القرائن الحالية.

وهي الأخرى من القرائن التي تعيّن مراد المتكلم، وتدفع غائلة الشك عنه، نظير ما لو استنفر ملك إحدى البلدان جميع وسائل الإعلام، لتعلن لرعيته أنَّ هناك قرارًا ملكيًا ينبغي التوجّه له، وبعد أن احتشدت الناس وعطّلت أعمالها، خرج الملك على الشاشة ليقول: (إنَّ فلانًا مولاكم)، فإنَّ أحدًا لن يحتمل أن الملك يريد بذلك كونه محبًا أو ناصرًا للرعية، خصوصًا إذا كانت هذه السمة فيه بارزة، بل الجميع سيقطع بكون ذلك تصريحًا بخلافته وولايته من بعده، وليس ذلك إلا لقرينة الحال، فإنَّ الاستنفار المذكور لا يتناسب إلا مع هذا المعنى الجليل والخطير.

وهكذا حصل يوم غدير خم، فإنَّ النبي ﷺ لما انتهى إلى منطقة (غدير خم) أمر بجمع الناس وردّ من مضى[1] والتعجيل بمن تخلّف، حيث شقَّ عليه تأخّرهم عنه[2]، إلى أن اجتمع ناس كثير من من جهينة ومُزينة وغفار[3] والمهاجرون والأنصار[4]، ولم يكن يوم أتى على الناس

(١) السنن الكبرى: ج٥، ص١٣٥.

(٢) تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٢٢٦.

(٣) سير أعلام النبلاء: ج٨، ص٣٣٤.

(٤) المعجم الكبير: ج٢، ص٣٥٧؛ وذكر ابن الجوزي في (تذكرة الخواص: ص٣٠) أن عددهم كان مائة وعشرين ألفًا.

أشدّ حرًا من ذلك اليوم[١]، حتى أنَّ بعض الصحابة كان يضع بعض ردائه تحت قدمه والبعض الآخر على رأسه لشدة الرمضاء[٢]، وكل هذه الصور تعبّر عن استنفار واضح قام به النبي ﷺ.

ولما اجتمع الناس، وحان وقت صلاة الظهر نودي فيهم: «الصلاة جامعة»[٣]، وخرج رسول الله ﷺ من خباء أو فسطاط[٤]، وبعد أن صلى بالناس[٥] توجّه إليهم حتى توسّطهم[٦]، ثم قام خطيبًا فيهم، وعلي عليه السلام بجانبه[٧]، فقال لهم ثلاثًا: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» وحين قالوا: «بلى» [٨] أشار بيده ثلاثًا[٩]، ثم ضرب بيده على عضد علي عليه السلام [١٠]، وأخذ بيده ورفعها حتى بان بياض إبطيهما[١١]، وعرفه القوم أجمعون[١٢]، فنادى رسول الله ﷺ بأعلى

(١) المعجم الكبير: ج٥، ص١٧١.

(٢) مناقب علي بن أبي طالب، لابن المغازلي: ص٤٤.

(٣) مسند أحمد: ج٣٠، ص٤٣٠.

(٤) سير أعلام النبلاء: ج٨ ص٣٣٤.

(٥) المعجم الكبير: ج٣، ص١٨٠.

(٦) المعجم الكبير: ج٢، ص٣٥٧.

(٧) أنساب الأشراف: ج٢، ص٣٥٦.

(٨) تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٢٢٨.

(٩) سير أعلام النبلاء: ج٨، ص٣٣٤.

(١٠) المعجم الكبير: ج٢، ص٣٥٧.

(١١) تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٢٢٨.

(١٢) ينابيع المودة: ج١، ص١٢٠.

صوته[1] ثلاث مرات[2]: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فما كان في الدوحات أحد إلا رأى بعينه وسمعه بأذنه[3].

وإذا أحطت علمًا بكل هذه الصور – المعبّرة عن درجة عالية من الاستنفار – فلن يبقى لك أدنى شك في أنَّ النبي ﷺ كان بصدد بيان أمر بالغ الأهمية والخطورة، وهذه قرينة حالية كافية لتحديد المقصود من كلمة (المولى) من غير أدنى ريب أو شبهة.

ج/ النوع الثالث: القرائن الخارجية.

ونعني بها القرائن المستفادة من خارج الخبر، ولكنها مؤثرة في فهم المقصود منه، ودالة عليه، وسوف نقتصر منها على ذكر ما يدلّ على فهم الصحابة - المعاصرين للحدَث – لمعنى الإمامة والولاية في حديث الغدير.

وبيان ذلك: أنه قد نوقش – كما تقدّم – في معنى مفردة (المولى) في الحديث، فهل هي بمعنى النّاصر؟ أم هي بمعنى الصديق؟ أم هي بمعنى المحبّ؟ أم هي بمعنى الأولى بالأمر؟ ولكن يمكن اختصار المسافة، وتجنّب الخوض في تفاصيل هذه الأبحاث، وذلك بتركيز البحث على نقطةٍ محوريةٍ مهمّةٍ، وهي: هل فهم الصحابة من حديث الغدير معنى الإمامة والولاية أم لا؟ فإنه إذا ثبت لدينا بأنَّ الصّحابة جميعًا قد فهموا معنى الإمامة والولاية من حديث الغدير لم يبقَ معنى للنّقاش في أنَّ كلمة المولى هل هي بمعنى النّاصر؟ أو بمعنى المحب؟ أو بمعنى الصديق؟ أو بغير ذلك من المعاني؟

---

(١) مناقب الخوارزمي: ص٩٤.

(٢) تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٢٢٨.

(٣) السنن الكبرى: ج٥، ص١٣٠.

وإليك القرائن الدالّة على فهمهم المزبور:

القرينة الأولى: بخبخة الشّيخَيْن وتهنئتهما.

أورد أحمد بن حنبل في مسنده قائلًا: «حدثنا عبد الله قال: حدثني أبي، نا عفان قثنا حماد بن سلمة قال: أنا علي بن زيد، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم في سفر، فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم تحت شجرتين، فصلى الظهر، وأخذ بيد علي فقال: «ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى، قال: «ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟» قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد علي فقال: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال: هنيئًا لك يا بن أبي طالب، أصبحتَ وأمسيتَ مولى كل مؤمن ومؤمنة» [1]

والظاهر أنَّ سند هذا الحديث لا مغمز فيه إلا من ناحية علي بن زيد، فإنه وإن اعترفوا بكونه صدوقًا، إلا أنهم قالوا (في حفظه شيء)، ومن هنا قال الخطيب التبريزي في (الإكمال): «سند هذا الحديث حسن؛ لأجل علي بن زيد» [2].

والذي يبدو أنَّ الغمز فيه ليس إلا لأجل أنه (كان يتشيع) - كما وصفه العجلي في معرفة الثقات[3]- وإلا فإنه كان أحد فقهاء البصرة الثلاثة، وطُلب منه بعد موت الحسن البصري أن

(١) فضائل الصحابة: ج٢، ص٥٩٦؛ تفسير الثعلبي: ج٤، ص٩٢؛ مصنف ابن أبي شيبة: ج٦، ص٣٧٢؛ تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٢٢٠؛ سير أعلام النبلاء: ج٢، ص٦٣٢؛ السنن لابن أبي عاصم: ص٥٩١؛ مسند أحمد بن حنبل: ج٣٠، ص٤٣٠؛ أنساب الأشراف: ج٢، ص٣٥٦؛ الشريعة للآجري: ج٤، ص٢٠٥٠.

(٢) الإكمال في أسماء الرجال: ص٢٥.

(٣) معرفة الثقات: ج٢، ص١٥٤.

يجلس مجلسه، وأنه لم يكن يجالسه إلا وجوه الناس، وقال فيه أبو حاتم: يُكتب حديثه، وقال عنه الترمذي: صدوق، كما حكى كل ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال [١].

وأما ابن حجر فقد حكى عن ابن عدي قوله: ولم أرَ أحدًا من البصريين وغيرهم امتنع من الرواية عنه، وعن يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ما هو، وعن الساجي: كان من أهل الصدق [٢].

وعن ابن الجنيد قال:قلت لابن معين: علي بن زيد اختلط؟ فقال: ما اختلط قط [٣].

ومع كل هذا الثناء فقد غمز فيه القوم، وليس ذلك إلا لما ذكرناه آنفًا، وقد أفصح عنه يزيد بن زريع حيث قال: «ولم أحمل عنه؛ لأنه كان رافضيًا» [٤].

وليس علي بن زيد أول قارورة تكسر في الإسلام، بل كل من تشيّع كان مصيره عند مدرسة الجمهور نفس مصيره.

وروى ابن المغازلي قائلًا: «أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن طاوان قال: حدثنا أبو الحسين أحمد بن الحسين ابن السماك قال: حدثنا أبو محمد جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، حدثنا علي بن سعيد بن قتيبة الرملي قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة قال: من صام يوم ثماني عشرة خلت من ذي الحجة، كتب له صيام ستين شهرًا، وهو يوم غدير خم لما أخذ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم

(١) ميزان الاعتدال: ج٣، ص١٢٧.

(٢) تهذيب التهذيب: ج٧، ص٢٨٣.

(٣) تهذيب التهذيب: ج٧، ص٢٨٤.

(٤) تهذيب التهذيب: ج٧، ص٢٨٤.

بيد علي بن أبي طالب، فقال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقال عمر بن الخطاب: بخٍ بخٍ لك يا علي بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن. فأنزل الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[1]» [2].

وروي أيضًا: «عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهرًا، وهو يوم غدير خم، لما أخذ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بيد علي بن أبي طالب، فقال: «ألست ولي المؤمنين؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقال عمر بن الخطاب: بخٍ بخٍ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾...

اشتهر هذا الحديث من رواية حبشون، وكان يقال: إنه تفرد به، وقد تابعه عليه أحمد بن عبد الله بن النيري، فرواه عن علي بن سعيد.

أخبرنيه الأزهري، حدثنا محمد بن عبد الله بن أخي ميمي، حدثنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مرهان المعروف بابن النيرى- إملاءً- حدثنا علي بن سعيد الشامي، حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة قال: من صام يوم ثمانية عشرة من ذي الحجة، وذكر مثل ما تقدم أو نحوه» [3].

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) مناقب علي، لابن المغازلي: ص٤٦.

(٣) تاريخ بغداد: ج٨، ص٢٨٤؛ تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٢٣٣؛ ترتيب الأمالي الخميسية للشجري: ج١، ص٥٦.

وروي أيضًا في (مختصر تاريخ دمشق: ج١٧، ص٣٥٨): «وعن أبي فاختة قال: أقبل علي وعمر جالس في مجلسه، فلما رآه عمر تضعضع وتواضع وتوسّع له في المجلس، فلما قام علي قال بعض القوم: يا أمير المؤمنين، إنك تصنع بعلي صنيعًا ما تصنعه بأحد من

وقال المناوي: «(من كنت مولاه فعلي مولاه) أي: وليه وناصره ولاء الإسلام ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1] وخصَّهُ لمزيد علمه، ودقائق مستنبطاته وفهمه، وحسن سيرته، وصفاء سريرته، وكرم شيمته، ورسوخ قدمه، قيل: سببه إنَّ أسامة قال لعلي: لست مولاي، إنما مولاي رسول الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ذلك.

ومن الغريب ما ذكره في لسان الميزان في ترجمة اسفنديار بن الموفق الواعظ: أنه كان يتشيع، وكان متواضعًا عابدًا زاهدًا، عن ابن الجوزي أنه حكى عن بعض العدول: أنه حضر مجلسه، فقال: لما قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه) تغير وجه أبي بكر وعمر، ونزلت ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2] الآية، هكذا ذكره الحافظ في اللسان بنصه، ولم أذكره إلا للتعجب من هذا الضلال، وأستغفر الله.

قال ابن حجر: حديث كثير الطرق جدًا، استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، منها صحاح، ومنها حسان، وفي بعضها قال ذلك يوم غدير خم، وزاد البزار في رواية "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله"، ولما سمع أبو بكر وعمر ذلك قالا فيما خرجه الدارقطني عن سعد بن أبي وقاص:

أصحاب محمد؟! قال عمر: وما رأيتني أصنع به؟ قال: رأيتك كلما رأيته تضعضعت وتواضعت وأوسعت حتى يجلس. قال: وما يمنعني؟ والله إنه لمولاي ومولى كل مؤمن».

وفيما يرتبط بتهنئة الشيخين، يمكن الرجوع إلى (موسوعة الغدير، للعلامة الأميني: ج١، ص٣٢١ – ٣٣٤)، حيث سرد فيها المصادر التي ذكرت هذه الحادثة.

(١) سورة محمد: ١١.

(٢) سورة الملك: ٢٧.

(أمسيت يا بن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة)، وأخرج أيضًا: قيل لعمر: إنك تصنع بعلي شيئًا لا تصنعه بأحد من الصحابة؟ قال: إنه مولاي» [1].

وقال ابن حجر: «ثالثها: سلمنا أنه أولى، لكن لا نسلم أنَّ المراد أنه الأولى بالإمامة، بل بالاتباع والقرب منه، فهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾[2]، ولا قاطع بل ولا ظاهر على نفي هذا الاحتمال، بل هو الواقع؛ إذ هو الذي فهمه أبو بكر وعمر - وناهيك بهما - من الحديث، فإنهما لما سمعاه قالا له: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة. أخرجه الدارقطني، وأخرج أيضًا أنه قيل لعمر: إنك تصنع بعلي شيئًا لا تصنعه بأحد من أصحاب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم؟ فقال: إنه مولاي» [3].

أقول: وليست تهمنا من ابن حجر درايته، وإنما تهمّنا روايته ليس إلا، وإلا فإنَّ ما فرَّ منه قد وقع فيه لو كان يعي ما يكتب، لوضوح أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام إذا كان الأولى بالاتباع والقرب كان الأولى بالأمر بالضرورة، لأنَّ أولويته بالاتباع والقرب أولوية مطلقة، وبما أنه عليه السلام قد ادعى أنه الأولى بالأمر بعد الرسول صلى الله عليه وآله فكان يلزم التسليم له، بمقتضى أولويته بالقرب والاتباع،

---

(١) فيض القدير للمناوي: ج٦، ص٢١٧.

(٢) سورة آل عمران: ٦٨.

(٣) الصواعق المحرقة: ج١، ص١١٠. وقال شعيب الأرنؤوط معلقًا على الحديث (مسند أحمد: ج٣٠، ص٤٣٠): «صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف من أجل علي بن زيد- وهو ابن جدعان - وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم».

وقال محمد أيمن الشبراوي معلقًا على الحديث (سير أعلام النبلاء: ج٢، ص٥٠٢): «حسن: رواه أحمد "٤/ ٢٨١"، وفي (فضائل الصحابة) "١٠٤٢" وابن ماجه "١١٦"، وابن أبي عاصم في (السنة) "١٣٦٣" من طريق حماد بن سلمة، به.

قلت: إسناده ضعيف، فيه علي بن زيد بن جدعان، وهو إن كان ضعيفًا، فقد تابعه أبو هارون العبدي، وهو ضعيف ضعفه جمع من العلماء، فالحديث حسن بمتابعته».

وإن أبيت عن دعواه ذلك، فمن المسلم عدم مبايعته لغيره – في الجملة أو بالجملة، كما هو الحق – وهذا يقتضي خطأ جميع المسلمين في مبايعتهم لغيره، لأنهم لم يتبعوه في عدم المبايعة، مع أنه الأولى بالاتباع، فهل يستطيع ابن حجر وأمثاله أن يلتزم بشيء من ذلك؟!

وقال عبد الملك العصامي المكي: «ولقي عمر بن الخطاب علي بن أبي طالب بعد ذلك، فقال له: هنيئًا لك يا بن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة، وعن سالم: قيل لعمر: إنك تصنع بعلي شيئًا ما نراك تصنعه بأحد من أصحاب رسول الله؟ قال: إنه مولاي.

وعن عمر وقد جاءه أعرابيان يختصمان، فقال لعلي: اقض بينهما يا أبا الحسن، فقضى علي بينهما، فقال أحدهما: هذا يقضي بيننا، فوثب إليه عمر وأخذ بتلبيبه، وقال: ويحك أتدري من هذا؟ هذا مولاي ومولى كل مؤمن، ومَن لم يكن مولاه فليس بمؤمن.

وعنه وقد نازعه رجل في مسألة فقال له: بيني وبينك هذا الجالس، وأشار إلى علي بن أبي طالب، فقال الرجل: هذا الأبطن، فنهض عمر عن مجلسه، وأخذ بتلبيبه، ورفعه من الأرض، ثم ضرب به الأرض، فقال: أتدري من صَغّرت؟ مولاي ومولى كل مؤمن أو مسلم» [1].

ومما ذكرناه تحصّل: أن التهنئة الصادرة من الشيخين تدل على أنَّ (المولى) في حديث الغدير يُراد بها الأولوية بالأمر والولاية والخلافة، وإلا لم يتّجه قيام الصحابة بالتهنئة والبخبخة، مما يؤكّد ما ذكرناه من أنَّ عمر بن الخطاب وأبا بكر وغيرهما من الصّحابة قد فهموا من حديث الغدير معنى الولاية والإمامة، فهنّؤوا – على ضوء فهمهم – عليًا عليه السلام بإمرة المؤمنين.

(١) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: ج٣، ص٣٦.

ومما يؤكد فهم الصحابة لمعنى الخلافة من حديث الغدير: ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده قائلًا: «حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الأشجعي، عن رياح بن الحارث، قال: جاء رهط إلى علي بالرحبة فقالوا: السلام عليك يا مولانا.

قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يوم غدير خم يقول: "من كنت مولاه، فإن هذا مولاه"، قال رياح: فلما مضوا تبعتهم، فسألت من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري» (١).

وتحليلًا لهذه الرواية نقول: إنَّ هؤلاء القوم من الأنصار – ومنهم: أبو أيوب – قد وصفوا أمير المؤمنين عليه السلام بـ (المولى)، فأراد عليه السلام أن يستنطق منهم وجه الوصف، ولذا سألهم قائلًا: «كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟»، مشيرًا إلى أنَّ كلمة (المولى) إنما يطلقها العبد على سيده أو السيد على عبده، وليس الثاني لقرينة المقام، حيث كان أمير المؤمنين عليه السلام حينها حاكم المسلمين، فبقي الأول، إلا أنَّ ما يمنع من قبوله كون الواصفين عربًا، ولم يكن في العرب عبيد، وإنما كانوا من الحبشة ونحوها.

فأجابوه: بأنَّ مرادهم من المولوية التي وصفوها به ليست المالكية ومولوية العتق، وإنما السيادة والأولوية بالأمر، كما تقتضيه قرينة المقام، وأكّدوا أنَّ ذلك هو ما فهموه من حديث الغدير.

---

(١) مسند أحمد: ج٣٨، ص٥٤٢. قال عنه شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح»، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد: ج٩، ص١٢٨): «ورجال أحمد ثقات»، وقال الألباني (سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤، ص٣٤٠): «وهذا إسناد جيد رجاله ثقات».

اعترافٌ خطيرٌ للغزالي:

ومن الجدير بالذكر في ختام البحث حول القرينة الأولى أن نختتم الكلام بكلمة مهمة لأبي حامد الغزالي، نقلها عنه الذهبي حيث قال: «ولأبي المظفر يوسف سبط ابن الجوزي في كتاب (رياض الأفهام) في مناقب أهل البيت قال: ذكر أبو حامد في كتابه (سر العالمين وكشف ما في الدارين) فقال في حديث: (من كنت مولاه، فعلي مولاه) أنَّ ... قال لعلي: بخٍ بخٍ، أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة.

قال أبو حامد: وهذا تسليم ورضى، ثم بعد هذا غلب عليه الهوى حبًا للرياسة، وعقد البنود، وأمر الخلافة ونهيها، فحملهم على الخلاف، فنبذوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمنًا قليلًا، فبئس ما يشترون، وسرد كثيرًا من هذا الكلام الفسل الذي تزعمه الإمامية، وما أدري ما عذره في هذا؟ والظاهر أنه رجع عنه، وتبع الحق، فإنَّ الرجل من بحور العلم، والله أعلم»[1].

القرينة الثانية: الوثائق الشعرية.

وهذه الوثائق التي أنشدها كبار شعراء الصّحابة، وذُكِرَت في كتب التّاريخ، تكشف أيضًا عن فهم الصّحابة لمعنى الولاية والإمامة من حديث الغدير، وإليك ثلاث وثائق منها:

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج١٩، ص٣٢٨.

قال عنه ابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب: ج٦، ص١٨ – ١٩): «وفيها الإمام [الغزّالي] زين الدّين، حجّة الإسلام، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطّوسي الشافعي، أحد الأعلام، تلمذ لإمام الحرمين، ثم ولّاه نظام الملك تدريس مدرسته ببغداد، وخرج له أصحاب، وصنّف التصانيف، مع التصوّن والذكاء المفرط والاستبحار في العلم، وبالجملة ما رأى الرجل مثل نفسه، توفي في رابع عشر جمادى الآخرة بالطّابران، قصبة بلاد طوس، وله خمس وخمسون سنة».

الوثيقة الأولى: شعر حسان بن ثابت.

وقد رواه الخوارزمي بإسناده عن أبي سعيد الخدري قال: «أن النبي ﷺ يوم دعا الناس إلى غدير خم، أمر بما كان تحت الشجرة من الشوك فَقُم وذلك يوم الخميس، ثم دعا الناس إلى علي، فأخذ بضبعه فرفعها حتى نظر الناس إلى بياض إبطه، ثم لم يتفرقا حتى نزلت: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[1].

فقال رسول الله ﷺ: الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضى الرب برسالاتي، والولاية لعلي، ثم قال: اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، فقال حسان بن ثابت: ائذن لي يا رسول الله أن أقول أبياتًا، قال: قل ببركة الله تعالى، فقال حسان بن ثابت: يا معشر مشيخة قريش، اسمعوا شهادة رسول الله ﷺ، ثم قال:

يناديهمُ يَوم الغدير نبيُّهم	بخمٍ وأسمع بالرسول مناديًا
بأنّيَ مولاكم نَعَمْ ونبيُّكم	فقالوا ولم يبدوا هناك التعاميًا
إلهك مولانا وأنتَ وليُّنا	ولا تجدنْ في الخلق للأمر عاصيًا
فقال له قم يا علي فإنني	رضيتك من بعدي إمامًا وهاديًا»[2]

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) المناقب للخوارزمي: ص١٣٦، وتذكرة الخواص: ص٣٣، وجاء في ترجمة الخوارزمي في تاريخ الإسلام للذهبي (ج٣٩، ص٣٢٧): «الموفق بن أحمد بن محمد أبو المؤيد المكي، العلامة، خطيب خوارزم. كان أديبًا، فصيحًا، مفوّهًا، خطب بخوارزم دهرًا، وأنشأ الخطب، وأقرأ الناس، وتخرج به جماعة. وهو الذي يقال له: خطيب خوارزم». (انتهى)

أما سبط ابن الجوزي فقد قبله الذهبي تمام القبول قائلًا في (تاريخ الإسلام: ج٤٨، ص١٨٣ – ١٨٤): «يوسف بن قزغلي بن عبد الله. الإمام، الواعظ، المؤرخ، شمس الدين، أبو المظفر التركي، ثم البغدادي العوني، الحنفي. سبط الإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي، نزيل دمشق. ولد سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. وسمع من: جده، وعبد المنعم بن كليب، وعبد الله بن أبي المجد الحربي. وبالموصل من: أبي طاهر أحمد، وعبد المحسن ابني الخطيب عبد الله بن أحمد الطوسي. وبدمشق من: عمر بن طبرزد، وأبي اليمن

وبحسب رواية سبط ابن الجوزي فإن القصيدة تزيد بيتين، وهما:

من كنت مولاه فهذا وليه فكونوا له أنصار صدق مواليا

هناك دعا اللهم والِ وليه وكن للذي عادى عليًا معاديا[1]

والملفت أنَّ حسان بن ثابت حين فهم هذا المعنى، وصرّح به في شعره، أقرّه النبيّ ﷺ على ذلك، ولم يُنْكِر عليه، وتقرير النبي ﷺ حجة؛ إذ لو كان فهمُ حسّان بن ثابت خاطئًا – سيما والمسألة بالغة الخطورة جدًا – لخطّأه النبي ﷺ، ولقال: يا حسان، أنا ما جمعتُ النّاسَ كلَّهم لأقول لهم: إمامكم علي، بل مرادي: إنّه حبيبهم وناصرهم ليس إلا!! ولمّا لم يفعل عُلمَ أنَّ ما فهمه لا شائبة تشوبه.

الوثيقة الثانية: شعر قيس بن سعد.

وقيس بن سعد بن عبادة كان من كرام الصحابة وهداتهم، وقد ألقى شعرًا بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام في يوم صفين، وضمّنه فهمه للإمامة والخلافة من حديث الغدير، حيث قال:

قلتُ لمّا بغى العدوُّ علينا حسبنا ربُّنَا ونِعْمَ الوكيلُ

وعليٌ إمامُنا وإمامٌ لسوانا أتى به التّنزيلُ

يوم قال النبيُّ: مَنْ كنتُ مولاه فهذا مولاه، خطبٌ جليلُ

إنَّ ما قاله النبي على الأمة حتم ما فيه قال وقيلُ[2]

الكندي، وأبي عمر بن قدامة، وغيرهم. روى عنه: المعز عبد الحافظ الشروطي، والزين عبد الرحمن بن عبيد، والنجم موسى الشقراوي، والعز أبو بكر بن عباس بن الشائب، والشمس محمد بن الزراد، والعماد محمد بن البالسي، وجماعة. وكان إمامًا، فقيهًا، واعظًا، وحيدًا في الوعظ، علامة في التاريخ والسير، وافر الحرمة، محببًا إلى الناس، حلو الوعظ، لطيف الشمائل، صاحب قبول تام».

(١) تذكرة الخواص: ص٣٣.

(٢) تذكرة الخواص: ص٣٣.

الوثيقة الثالثة: شعر أمير المؤمنين عليه السلام.

وهو ما أنشده لمعاوية حين كتب له: إنَّ أباه كان سيدًا في الجاهلية، فأنشأ عليه السلام:

محمد النبي أخي وصنوي	وحمزة سيد الشهداء عمي
وجعفر الذي يمسي ويضحي	يطير مع الملائكة ابن أمي
وبنت محمد سكني وعرسي	منوط لحمها بدمي ولحمي
وسبطا أحمد ولداي منها	فأيكم له سهم كسهمي
سبقتكم إلى الإسلام طرًا	غلامًا ما بلغت أوان حلمي
وأوجب لي ولايته عليكم	رسول الله يوم غدير خم
فويلٌ ثم ويلٌ ثم ويلٌ	لمن يلقى الإله غدًا بظلمي[1]

وقد نقل ابن حجر عن البيهقي: «قال البيهقي: إنَّ هذا الشعر مما يجب على كل أحد متوانٍ في علي حفظه؛ ليعلم مفاخره في الإسلام» [2].

والذي يهمّنا منه في المقام هو البيت السادس، لدلالته الواضحة على أنَّ مقصود النبي صلى الله عليه وآله من (المولى) هو جعل الإمرة والولاية لأمير المؤمنين عليه السلام.

والحاصل: فإنَّ الوثائق الشعرية التي تركها كبار الصحابة قرينةٌ ثانيةٌ على أنَّهم قد فهموا معنى الخلافة والولاية من حديث الغدير.

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب، لابن المغازلي: ص٤٥٨.

(٢) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٣٨٧.

القرينة الثالثة: نزول آية العذاب.

روى الثّعلبي في تفسيره: «وسئل سفيان بن عيينة عن قول الله سبحانه: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ فيمن نزلت؟ فقال: لقد سألتني عن مسألة ما سألني أحد قبلك.

حدثني أبي عن جعفر بن محمد عن آبائه، فقال: لما كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم بغدير خم، نادى بالناس فاجتمعوا، فأخذ بيد علي ﷺ فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

فشاع ذلك وطار في البلاد، فبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم على ناقةٍ له، حتى أتى الأبطح، فنزل عن ناقته وأناخها وعقلها، ثم أتى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم وهو في ملأٍ من أصحابه، فقال: يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله، وأنك رسول الله، فقبلناه منك، وأمرتنا أن نصلي خمسًا فقبلناه منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا، وأمرتنا بالحج فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم شهرًا فقبلنا، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك ففضّلته علينا، وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه، فهذا شيء منك أم من الله تعالى؟

فقال: «والذي لا إله إلا هو هذا من الله»، فولى الحرث بن النعمان يريد راحلته وهو يقول: «اللهم إن كان ما يقوله حقًا فأمطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم»، فما وصل إليها حتى رماه الله بحجر، فسقط على هامته، وخرج من دبره فقتله، وأنزل الله سبحانه: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾[1]» [2].

---

(١) سورة المعارج: ١ – ٢.

(٢) تفسير الثعلبي: ج١٠، ص٣٥.

وتقريب الاستدلال: إنَّ نزول آية العذاب دلَّ على أنَّ الحارث بن النعمان – وهو من الصحابة – قد فهم الولاية والخلافة من حديث الغدير؛ إذ أنَّه قد فهم من كلمة (المولى) ما يفيد التفضيل، وليس هو إلا الولاية والخلافة، ولذلك اعترض على النبي ﷺ، وقد أوضح له أنَّ هذا التنصيب من الله ﷻ، وليس من عنده، فلما شكّك في ذلك أدّبته السّماءُ وبيّنت له أنَّ خلافة علي مِن قِبَلِ الله ﷻ.

القرينة الرابعة: الاحتجاج.

ونعني به احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام والصديقة الزهراء عليها السلام بحديث الغدير.

أما احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام فقد رواه أحمد بن حنبل في مسنده قائلًا: «حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا الربيع – يعني ابن أبي صالح الأسلمي – حدثني زياد بن أبي زياد: سمعت علي بن أبي طالب ينشد الناس فقال: أنشد الله رجلًا مسلمًا سمع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول يوم غدير خم ما قال؟! فقام اثنا عشر بدريًا فشهدوا» (١).

وقبل إسناده ضياء الدين المقدسي حيث قال: «إسناده لا بأس به» (٢).

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج٢، ص٩٤. وعلق عليه شعيب الأرنؤوط: «صحيح لغيره، زياد بن أبي زياد ترجمه أبو زرعة العراقي في "ذيل الكاشف" فقال: سمع علي بن أبي طالب وجماعة من البدريين وعنه الربيع بن أبي صالح الأسلمي، قال الخطيب في "المتفق والمفترق": أحسبه من أهل الكوفة، ولم يورده ابن حجر في "التعجيل" مع أنه من شرطه، وباقي رجاله ثقات. وقد أورده الهيثمي في "المجمع" ٩/ ١٠٦-١٠٧ وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات. ومتن الحديث صحيح مشهور كما تقدم. وانظر ابن حبان (٦٩٣٠) و(٦٩٣١)».

(٢) الأحاديث المختارة: ج٢، ص٨١.

ورواه الطبراني بإسناده عن زيد بن أرقم: «نشد علي الناس: أنشد الله رجلًا سمع النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ فقام اثنا عشر بدريًا فشهدوا بذلك، قال زيد: وكنت أنا فيمن كتم، فذهبَ بصري»[1].

وقال شمس الدين الجزري: «عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعت عليًا ﷺ بالرحبة ينشد الناس: مَن سمع النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»؟ فقام اثنا عشر بدريًا فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول ذلك.

هذا حديث حسن صحيح من وجوه كثيرة، تواترَ عن أمير المؤمنين علي، وهو يتواتر أيضًا عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، رواه الجَمُّ الغفير عن الجمِّ الغفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممن لا اطلاع له في هذا العلم» [2].

ورواه الهيثمي من طريق أحمد بن حنبل، بسنده عن سعيد بن وهب، وقال: «ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة» [3].

كما رواه أيضًا من طريق أبي يعلى، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله وثقوا» [4].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني: ج٥، ص١٧٥.

(٢) مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب: ص١٢.

(٣) مجمع الزوائد: ج٩، ص١٠٤.

(٤) مجمع الزوائد: ج٩، ص١٠٥.

والحاصل: فإنَّ نقل الأئمة والحفاظ[1] لحديث الاحتجاج دليل على إقرار الصحابة والبدريين بولاية أمير المؤمنين عليه السلام وإمرته، حيث قام اثنا عشر بدريًا فشهدوا، ولم يعترض منهم أحد على دلالته.

وأما احتجاج الصّدّيقة الزّهراء عليها السلام: فإنها لما غصبوا عليًا عليه السلام حقه خطبت فيهم قائلة: «أنسيتم قولَ رسول الله صلى الله عليه وآله فيه يومَ غدير خم: مَن كنتُ مولاه فهذا عليٌ مولاه؟!».

قال شمس الدين الجزري: «وألطف طريق وقع بهذا الحديث وأغربه: مَا حدثنا به شيخنا خاتمة الحفاظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب المقدسي مشافهة، أخبرتنا الشيخة أم محمد زينب ابنة أحمد بن عبد الرحيم المقدسية، عن أبي المظفر محمد بن فتيان بن المنى، أخبرنا أبو موسى محمد بن أبي بكر الحافظ، أنا ابن عمة والدي القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن محمد بن عبد الواحد المديني بقراءتي عليه، أنا ظفر بن راعي العلوي باستراباذ، أنا والدي وأبو أحمد بن مطرف المطرفي، قالا: حدثنا أبو سعيد الإدريسي إجازة فيما أخرجه في تاريخ استراباذ، حدثني محمد بن محمد بن الحسن أبو العباس الرشيدي من ولد هارون الرشيد بسمرقند، وما كتبناه إلا عنه، ثنا أبو الحسن محمد بن جعفر الحلواني، ثنا علي بن محمد بن جعفر الأهوازي مولى الرشيد، ثنا بكر بن أحمد البصري، حدثتنا فاطمة بنت علي بن موسى الرضا، [حدثتني فاطة وزينب وأم كلثوم بنات موسى بن جعفر، قلن: حدثتنا فاطمة بنت جعفر بن محمد الصادق، قالت: حدثتني فاطمة بنت محمد بن علي، حدثتني فاطمة بنت علي]... حدثتني فاطمة وسكينة ابنتا الحسين بن علي، عن أم كلثوم بنت فاطمة بنت النبي (صلى الله عليه [وآله] وسلم) ورضي عنها، قالت: أنسيتم قول رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يوم غدير خم:

---

(١) ونقلها ابن كثير في (البداية والنهاية: ج٧، ص٣٨٣)، وابن الأثير في (أسد الغابة: ج٤، ص١٠٢)، والبغدادي في (تاريخ بغداد: ج١٤، ص٢٤٠)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٢٠٦)، وغيرهم.

مَن كنت مولاه فعلي مولاه؟! وقوله صلى الله عليه [وآله] وسلم: أنت مني بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام؟!

هكذا أخرجه الحافظ الكبير أبو موسى المديني في كتابه المسلسل بالأسماء، وقال: وهذا الحديث مسلسل من وجه آخر، وهو أنَّ كل واحدة من الفواطم تروي عن عمة لها، فهو رواية خمس بنات أخ، كلُّ واحدة منهنّ عن عمتها» (١).

خلاصة البحث:

وقد تحصّل من مجموع القرائن الأربع: أنَّ الصحابة لم يفهموا من حديث الغدير إلا معنى واحدًا، وهو الإمامة والولاية، ولم ترد مثل هذه القرائن في معنى آخر من المعاني المدعاة كالمحبة والنصرة، وبذلك نعود إلى ما ذكرناه من أنَّ بخبخة الشيخين والوثائق الشعرية ونزول آية العذاب واحتجاج أمير المؤمنين عليه السلام والصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام لا يبقي مجالًا للخوض في المقصود من مفردة المولى، ولا يتأتّى – مع توفّر هذه القرائن – الكلام حول دلالة لفظ الحديث على الإمامة والولاية، فإنَّ ذلك مفروغ عنه عند المعاصرين للنبي صلى الله عليه وآله.

الجهة الثالثة: دفع الشبهات المثارة حول دلالته.

ونتعرّض في المقام لشبهتين يكثر ترديد القوم لهما:

الشبهة الأولى: لماذا لم يبايع الصحابة عليًا عليه السلام؟

يتساءل بعضهم: هل من المعقول أنَّ كل الصحابة الذين حضروا يوم الغدير – وهم بذاك العدد الكبير – قد خذلوا أمير المؤمنين عليه السلام ولم يبايعوه وينصروه؟! ومن الطبيعي أن يكون

(١) أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ص١٤.

الجواب عن ذلك ابتداءً بعدم المعقولية، ويفرّع عليه أنَّ الصحابة لم يفهموا – من حديث الغدير وأمثاله – إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وولايته عليهم، وإلا لما تخلّفوا عن بيعته.

الجواب عن الشبهة الأولى:

أولًا: إنَّ لازم النتيجة التي يلزم أن يلتزم بها أصحاب هذا الإشكال – وهي: عدم نصب إمام بعد النبي صلى الله عليه وآله، وترك الأمر للأمّة – هو: أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد أقدم على أمر غير عقلائي؛ إذ لم ينصب من بعده من يخلفه، ويدير شؤون الأمة، ويحفظها من الانحراف والضلال.

والعجيب أنَّ بعض الصحابة قد التفت إلى أنَّ عدم نصب خليفة لإدارة شؤون المسلمين أمر غير عقلائي، وموجب للمذمة عند العقلاء، بينما غاب ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله، ويشهد لذلك ما رواه مسلم في صحيحه، عن عبد الله بن عمر: أنه دخل على أبيه عمر بن الخطاب بعدما طُعن، فقال له: «إني سمعت الناس يقولون مقالة، فآليت أن أقولها لك، زعموا أنك غير مستخلف؟! وإنه لو كان لك راعي إبل، أو راعي غنم، ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيّع!! فرعاية الناس أشد» [1]، وهذا النص يوضح أنَّ ابن عمر كان ملتفتًا إلى هذه النكتة العقلائية، بينما سيد العقلاء رسول الله صلى الله عليه وآله لم يلتفت إليها.

ولا يخفى أنَّ الالتزام بهذا اللازم طعن صريح في النبي صلى الله عليه وآله، وهذا يعني أنَّ أتباع مدرسة السقيفة قد أردوا الإيقاع بالشيعة في حفرة توهين الصحابة، فوقعوا في حفرة أخطر منها، وهي هاوية توهين النبي صلى الله عليه وآله وإخراجه عن ساحة العقلاء، وحاشا ساحته المقدسة ذلك.

(١) صحيح مسلم: ج٣، ص١٤٥٥.

وثانيًا: إنَّ لنا شواهد ودلائل على أنَّ جملة من الصحابة لم يكونوا يمتثلون أوامر النبي ﷺ في حياته، فلا عجب إن تمرّدوا عليها بعد وفاته، ونكتفي منها في المقام بشاهدين:

الشاهد الأول: ما رواه البخاري حول صلح الحديبية، عن عمر بن الخطاب: «قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لأصحابه: قوموا فانحروا ثم احلقوا، قال: فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يقم منهم أحد دخلَ على أم سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس» (١).

الشاهد الثاني: ما رواه البخاري أيضًا في صحيحه عن ابن عباس، قال: «عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: يوم الخميس وما يوم الخميس؟ ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وجعه يوم الخميس، فقال: «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعده أبدًا»، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجَر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، قال: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه»(٢).

وهذان شاهدان صحيحان صريحان في أنَّ من الصحابة مَن كان لا يمتثل أمر النبي ﷺ في حياته وحضوره، فكيف بعد وفاته؟!

وثالثًا: إنَّ عددًا كبيرًا من الصحابة والمسلمين آنذاك قد رفضوا مبايعة غير أمير المؤمنين عليه السلام، ورفضوا إعطاء الزكاة لغيره، ولذلك شُنَّت ضد بعضهم الحروب المعروفة بـ (حروب الردّة)، كما حصل للصحابي الجليل مالك بن نويرة وقومه.

---

(١) صحيح البخاري: ج٣، ص١٩٣.

(٢) صحيح البخاري: ج٤، ص٦٩.

وممّا يؤكّد هذا الموقف لبعض الصحابة: ما نقله ابن الأثير في الكامل والطبري في تاريخه من أنه لما بويع أبو بكر قالت الأنصار – أو بعض الأنصار – «لا نبايع إلا عليًّا» [1].

الشبهة الثانية: اتهام النبي ﷺ بالفشل في تربية الأمة.

وحاصلها: إنَّ القول بأن الصحابة لم يبايعوا أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ – رغم تنصيصه على إمامته يوم الغدير – يستلزم اتهامه ﷺ بالفشل الذريع في تربية أمته وصحابته.

الجواب عن الشبهة الثانية:

أولًا: إنَّ القرآن الكريم قد تحدّث عن نبي الله نوح عليه السلام، وأنه لبث في قومه ٩٥٠ سنة، ومع ذلك لم يؤمن به إلا القليل، حيث قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾[2]، وهذا يعني أنّ انحراف الأمم بعد الأنبياء عليهم السلام ليس من مختصّات هذه الأمة، بل هو أمر متكرّر.

وثانيًا: إنَّ انحراف الأمة بعد النبي ﷺ أمر ثابت قرآنًا وسنة، أما القرآن ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾[3].

وأما السنة ففي روايات كثيرة:

---

(١) الكامل في التاريخ: ج٢، ص٣٢٥؛ تاريخ الطبري: ج٢، ص٤٤٣.

(٢) سورة العنكبوت: ١٤.

(٣) سورة آل عمران: ١٤٤.

- منها: ما رواه البخاري في صحيحه: «ألا إنه يجاء برجال من أمتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: لا تدري ما أحدثوا بعدك» [1].
- ومنها: ما رواه البخاري أيضًا في صحيحه: «أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن معي رجال منكم ثم ليختلجن دوني، فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» [2].

وعلى ذلك، فإن كان لازم القول بنكث بعض الصحابة لبيعة الغدير هو اتهام النبي ﷺ بالفشل، فإنَّ نفس هذا اللازم يترتّب أيضًا على النصوص المذكورة التي تثبت انحراف الأمة بعد النبي ﷺ، وكلّ ما يدفع به صاحب الشبهة هذا اللازم عن هذه النصوص، هو نفسه ما ندفع به اللازم المذكور عن نكث الصحابة لبيعة الغدير.

وثالثًا: إنَّ حلّ الشبهة هو أنَّ الإشكال لا يعود إلى الفاعل – وهو رسول الله ﷺ أو غيره من الأنبياء عليهم السلام – وإنما يعود إلى القابل، وهم القوم الذين لم يلتزموا بتوجيهاته ولم يطبقوها.

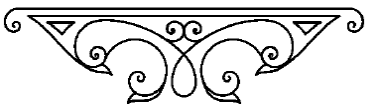

(١) صحيح البخاري: ج٦، ص٩٧.

(٢) صحيح البخاري: ج٨، ص١١٩.

الدليل الرابع: حديث المنزلة

وهو حديث جليل الشأن، بل من أهمّ الأحاديث التي وردت في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، والكلام عنه يتمّ في ثلاث جهات:

الجهة الأولى: السند.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صحة سنده.

ويكفي في تصحيح حديث المنزلة – على مباني القوم – أنه مما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، حيث جاء في البخاري: «عن سعد، قال: سمعت إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال: قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى»[1] ومثله في صحيح مسلم [2].

ومن المعروف عند علماء الحديث من العامة: أنّ كلّ حديث ورد في الصحيحين فهو حديثٌ صحيحٌ لا مجال للمناقشة في سنده، ولا مجال للتشكيك في صحته، بدعوى أنَّ البخاري ومسلم لا مطعن في أحدهما، وكل ما يخرجانه فهو صحيح، بل ما اجتمعا عليه فهو في غاية الصحة.

---

(١) صحيح البخاري: ج٥، ص١٩.

(٢) صحيح مسلم: ج٤، ص١٨٧٠.

بل إنّ بعضهم قد ترقى وقال – كما قال الدهلوي –: «وَأَنه كل من يهون أَمرهمَا فَهُوَ مُبْتَدع مُتبع غير سَبِيل الْمُؤمنِينَ» (١).

وهذا مما ينطبق على حديث المنزلة؛ لأنه – كما مرَّ – قد ورد في كلا الصحيحين، بل إنّه ورد فيهما بطرق متعددة، وبمقتضى قاعدة (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم)، فإنَّ مَن يضعف هذا الحديث فإنه مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين؛ إذ أنه تهوين لأمر الصحيحين بالتشكيك في صحّة حديث قد وردَ فيهما.

والعجب أنَّ بعض علماء الجمهور قد تجاوز إلى أكثر من ذلك، فادّعى أنّ قيمة الحديث إنّما هي بوروده في الصحيحين، وإذا لم يرد في الصحيحين كان ذلك من موهناته، وشاهد ذلك ما قاله ابن تيمية في كلامه عن حديث (ستفترق أمّتي ثلاثة وسبعين فرقة كلّها في النار إلا فرقة ناجية)، وإليك نص كلامه: «الوجه الرابع: أن يقال: أولًا أنتم قوم لا تحتجون بمثل هذه الأحاديث، فإن هذا الحديث إنما يرويه أهل السنة بأسانيد أهل السنة، والحديث نفسه ليس في

(١) حجة الله البالغة: ج١، ص٢٣٢. ومن المفارقات العجيبة أن قائل العبارة نفسه قد هون أمر ما ورد في الصحيحين على سبيل النقض على أدلة الشيعة على خلافة أمير المؤمنين ﷺ، فقد قال مبتدعًا –لالتزامه بأنّ من يهون أمرهما فهو مبتدع– في (مختصر التحفة الاثني عشرية: ص٣١٤): «فقد زعم الزاعمون لعلي – كرم الله وجهه – ما لم يكن له علم به، زعموا أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم عينه للخلافة بعده يوم استخلفه على المدينة وهو متجه إلى الشام في غزوة تبوك، وقال له يومئذ: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي". ورجال الحديث مختلفون في درجة هذا الخبر من الصحة، فبعضهم يراه صحيحًا، وبعضهم يراه ضعيفًا، وذهب الإمام أبو الفرج بن الجوزي إلى أنه موضوع مكذوب».

وهذا تناقض صريح منه، فإنه من ناحية قد حكم بالابتداع على كل من يهون الصحيحين، وفي نفس الوقت قد هوّن أمر حديث أخرجه كلاهما في الصحيح، فقال إن رجال الحديث مختلفون فيه، وابن الجوزي يراه موضوعًا مكذوبًا، ولا أدري هل هذا الاختلاف يصحّح الطعن في الحديث، أم أنه –كما قرر صاحب العبارة سابقًا– من ابتداع لكونه تهوينًا لأمر الصحيحين؟!

الصحيحين، بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث كابن حزم وغيره، ولكن قد رواه أهل السنن كأبي داود والترمذي وابن ماجه، ورواه أهل المسانيد، كالإمام أحمد وغيره» [1].

ومن كلامه هذا يظهر أنَّ عدم ذكر الحديث في الصحيحين من موهناته، حتى وإن أورده أصحاب السنن والأسانيد، ومع ذلك فإنَّ بعض علماء الجمهور –كالدهلوي– قد ضعّف حديث المنزلة، وحاول توهينه، رغم وروده في كلا الصحيحين، وانطباق أعلى مراتب الصحة عليه.

المطلب الثاني: تواتره.

ادعى ابن حجر الهيتمي: أنّ حديث (من كنت مولاه) وحديث المنزلة من أخبار الآحاد غير المتواترة، فقال: «ومن عجيب أمر هؤلاء الجهلة أنَّا إذا استدللنا عليهم بالأحاديث الصحيحة الدالة صريحًا على خلافة أبي بكر – كخبر (اقتدوا باللذين من بعدي) وغيره من الأخبار الناصة على خلافته، التي قدمتها مستوفاة في الفصل الثالث – قالوا: هذا خبر واحد، فلا يغني فيما يطلب فيه التعيين، وإذا أرادوا أن يستدلوا على ما زعموه من النص على خلافة علي أتوا بأخبار تدل لزعمهم، كخبر (من كنت مولاه) وخبر (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) مع أنها آحاد، وإما بأخبار باطلة كاذبة متيقنة البطلان، واضحة الوضع والبهتان، لا تصل إلى درجة الأحاديث الضعيفة التي هي أدنى مراتب الآحاد.

فتأمل هذا التناقض الصريح والجهل القبيح، لكنهم لفرط جهلهم وعنادهم وميلهم عن الحق يزعمون التواتر فيما يوافق مذهبهم الفاسد وإن أجمع أهل الحديث والأثر على أنه كذب

(١) منهاج السنة: ج٣، ص٤٥٦.

موضوع مختلق، ويزعمون فيما يخالف مذهبهم أنه آحاد، وإن اتفق أولئك على صحته وتواتر رواته، تحكمًا وعنادًا وزيغًا عن الحق، فقاتلهم الله ما أجهلهم وأحمقهم» [1].

وهذه الدعوى من الغرابة بمكان، فكيف صحّ لابن حجر ادعاء أنَّ حديث المنزلة –وحديث الغدير– من أحاديث الآحاد، والحال أنَّ الحديث متواتر عن رسول الله ﷺ، فقد اهتم الصحابة بنقله وروايته، ورواه كثير من الصحابة من النساء والرجال، ومنهم: أبو سعيد الخدري، وأسماء بنت عميس، وأم سلمة، وحبيش بن جناده، وابن عمر، وعلي، وجابر بن سمرة، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وأبو هريرة [2].

ونظرًا لتعدّد طرق الحديث الشريف، مضافًا لكثرة رواته، فقد اعتبره بعض علماء السنّة والحديث حديثًا متواترًا، كالسيوطي في كتابه (الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة) [3]، وقد تقدم – في الأبحاث السالفة – أنّ معنى تواتر الحديث – بحسب المحصل – هو كونه مقطوع الصدور عن النبي ﷺ، بحيث لا مجال للتشكيك في صحّة سنده.

وأمّا نحن الشيعة فعندنا أنَّ حديث المنزلة من الأحاديث المتواترة التي نقطع بصدورها عن النبي الأعظم ﷺ، ولا منازع في ذلك.

---

(١) الصواعق المحرقة: ج١، ص١٢٥.

(٢) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: ص٢٨١.

(٣) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: ص٢٨١. وأيضًا الكتاني قائلًا في (نظم المتناثر: ص١٩٥): «"أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى". أورده فيها أيضًا من حديث (١) أبي سعيد الخدري (٢) وأسماء بنت عميس (٣) وأم سلمة (٤) وابن عباس (٥) وحبشي بن جنادة (٦) وابن عمر (٧) وعلي (٨) وجابر بن سمرة (٩) والبراء بن عازب (١٠) وزيد بن أرقم عشرة أنفس. (قلت) ورد أيضًا من حديث (١١) مالك بن الحويرث (١٢) وسعد بن أبي وقاص (١٣) وعمر بن الخطاب وقد تتبع ابن عساكر طرقه في جزء فبلغ عدد الصحابة فيه نيفًا وعشرين، وفي شرح الرسالة للشيخ جسوس رحمه الله ما نصه: وحديث أنت مني بمنزلة هارون من موسى متواتر، جاء عن نيف وعشرين صحابيًا، واستوعبها ابن عساكر في نحو عشرين ورقة اهـ».

والحاصل من كلا المطلبين: أن الحديث صحيح في غاية الاعتبار ولا مجال للمناقشة في سنده، لوجوده في الصحيحين المتفق عليهما، بل رواه الشيخان فيهما بطرقٍ متعدّدة وفي موارد مختلفة من صحيحيهما، وبالتالي فهو حديثٌ صحيحٌ لا مجال للتشكيك فيه، بل هو حديث متواتر – كما مرَّ – وبذلك نال أعلى درجات الصحة.

الجهة الثانية: الدلالة.

وينبغي أن يُقال ابتداءً: إنَّ اهتمام جمع من الصحابة بنقل حديث المنزلة عن النبي ﷺ كاشفٌ عن تكرار النبي ﷺ له في مواضع متعددة ومناسبات مختلفة، وهذا مؤشر على أهميته البالغة، أو كاشف عن تضمنه لدلالاتٍ مهمّة تنبّه لها الصحابة.

ولا يخفى أنَّ للحديث دلالة واضحة على أنَّ جميع ما قد ثبت لهارون عليه السلام من المنازل بالنسبة للكليم عليه السلام فإنّه ثابتٌ لأمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة للرسول الأعظم ﷺ، وعلى ذلك فإنه لا بدَّ من معرفة المنازل الثابتة لهارون عليه السلام لمعرفة المنازل الثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام في المقابل.

والذي يمكن أن يُقال: إنَّ الله تعالى قد أثبت في كتابه المجيد ثلاث منازل لهارون عليه السلام بالنسبة لنبي الله موسى عليه السلام، وهي:

المنزلة الأولى: النبوة، حيث قال تعالى متحدثًا عن الكليم موسى عليه السلام: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾[1]، فمن رحمة الله أن جعل منزلة النبوة لهارون عليه السلام من موسى عليه السلام.

(١) سورة مريم: ٥٣.

المنزلة الثانية: الوزارة، حيث قال ﷻ على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾[1]، واستجاب الله ﷻ لموسى عليه السلام فقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾ [2].

المنزلة الثالثة: الخلافة، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[3].

وجه الربط بين الحديث والآيات:

وعلى ضوء هذه الآيات الثلاث يُقال: إنه عن طريقها قد بانَ ثبوت ثلاثة مقامات لهارون عليه السلام، وهي: النبوة والوزارة والخلافة، وبالتالي فعندما يقول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» فمعنى ذلك أنَّ كلّ ما ثبت لهارون عليه السلام من المنازل فهو ثابتٌ لعليٍّ أمير المؤمنين عليه السلام، بمعنى أنَّ لعليٍّ المنزلة الأولى وهي النبوة، والثانية وهي الوزارة، والثالثة وهي الخلافة، ولكنّ النبي صلى الله عليه وآله استثنى النبوة، ولم يكن هذا الاستثناء لقصور علي عليه السلام عن مقام الأنبياء عليهم السلام، وإنّما كان لأجل ختم النبوّة، فلا نبي بعد خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ولما اسْتُثْنِيَت النبوة بقيت الوزارة والخلافة على ما هما عليه من الثبوت، فعليٌّ عليه السلام هو وزير محمدٍ صلى الله عليه وآله وخليفته.

والخلاصة: فإنَّ حديث المنزلة يدل بدلالة واضحة – لكلّ منصفٍ متجرّدٍ عن المسبقات الفكرية والعقائدية – على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو وزير رسول الله الأعظم صلى الله عليه وآله وخليفته في حياته وبعد وفاته.

---

(١) سورة طه: ٢٩ – ٣٠.

(٢) سورة الفرقان: ٣٥.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٢.

ويشهد لذلك – إن لم يدل عليه – ما رواه أحمد في مسنده، قال: «وخرج الناس في غزوة تبوك، قال: فقال له علي: أخرج معك؟ قال: فقال له نبي الله: لا، فبكى علي، فقال له: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنك لست بنبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي. قال: وقال له رسول الله ﷺ: أنت وليي في كل مؤمن بعدي» (١).

الجهة الثالثة: مناقشة الشبهات المثارة حول دلالة الحديث.

بعد أن أعيت القوم الحيلة بالنسبة إلى سند حديث المنزلة، باعتبار وروده في الصحيحين، وقد عرفتَ أنَّ مَن ردّ على الصحيحين فهو مبتدعٌ ومتّبعٌ غير سبيل المؤمنين –على حدّ زعمهم– انصبّت مناقشاتهم على دلالة هذا الحديث الشريف، وهذا ما يدعونا للتركيز على أعمق شبهاتهم وأدقّها، وهي ثلاث شبهات:

الشبهة الأولى: قصور الحديث عن إثبات الخلافة.

وحاصلها: إنَّ حديث المنزلة لا يدلّ على ثبوت الوزارة والخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنه إنّما يدل على ذلك لو نزّل النبي الأعظم ﷺ عليًا عليه السلام منزلة هارون من موسى عليه السلام في كلّ شيء، والحال أنّه لا يستفاد عموم التنزيل من هذا الحديث الشريف.

ولتوضيح هذه الشبهة نقول: عندما يُنَزّل شيءٌ منزلة شيءٍ آخر فإنّ التنزيل يصحّ بلحاظ وجود جهة شبه واحدة فقط، إذ ليس من اللازم أن يشابه المنزَّلُ المنزّلَ له في كلّ شيء.

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج٥، ص١٨٠.

فمثلًا: لو توفّي أبٌ صالحٌ عالمٌ، وترك ولدًا صالحًا غير عالم، وقال في حقّه: (ولدي بمنزلتي)، فإنه لا يستفاد من كلامه هذا أنّ ابنه عالمٌ مثله، وإنّما يستفاد منه أنّه بمنزلته في الصلاح لا غير، إذ يكفي في التنزيل وجود جهة شبه واحدة فقط.

وعليه فالنبي ﷺ حين قال لعليٍّ عليه السلام: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» فليس مراده من تنزيله منزلة هارون عليه السلام أن يثبت له جميع المنازل؛ إذ يكفي لصحّة التنزيل وجود جهة شبه واحدة بين علي بالنسبة للنبي ﷺ وهارون بالنسبة لموسى عليه السلام، وهي جهة الأخوّة، إذ كما كان هارون عليه السلام أخًا لموسى عليه السلام كان عليٌّ عليه السلام أخًا لرسول الله ﷺ، حيث اصطفاه رسول الله ﷺ أخًا له في يوم المؤاخاة، وبالتالي فالحديث يدّل على ثبوت منزلة الأخوّة لعليٍّ عليه السلام لا غير.

جواب الشبهة الأولى:

وجوابها: إننا لا نستفيد عموم المنازل الثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام من خلال أصل التنزيل فحسب، إذ أصل التنزيل لا يثبت العموم، وإنّما يستفاد عموم التنزيل من استثناء النبوّة.

ولمزيد البيان نقول: إنَّ العموم في الحديث مستفاد من الاستثناء، لأنّه قد قُرّر في محله أنّ الاستثناء آية العموم، فعندما يقال: (أعطيتُ ممتلكاتي لفلان إلا السيّارة) فمعنى ذلك أنّه أعطى فلانًا جميع ممتلكاته ما عدا السيّارة، وكذلك عندما يستثني النبي الأعظم ﷺ من المنزلة خصوص النبوة يستفاد أنَّ عموم المنازل الثابتة لهارون عليه السلام ثابتة لعلي عليه السلام ما عدا النبوة.

والسرّ في ذلك هو: أنه لو فرضنا أنّ الحديث يشير لثبوت منزلة الأخوّة لعليٍّ عليه السلام ليس إلا، لكان استثناء منزلة النبوّة لغوًا ظاهرًا؛ إذ ما الجدوى من استثناء النبي ﷺ منزلة النبوّة في حال أن الدلالة مقتصرة على منزلة واحدة كما هو دعوى القائلين بالتخصيص؟! وحتى نبتعد عن هذا اللازم الباطل – وهو لغوية التنزيل في كلام النبي ﷺ – لا بدَّ من القول باستفادة عموم المنازل من الاستثناء، وهذا موافق لما قُرّر مِن أنَّ الاستثناء آية العموم.

الشبهة الثانية: محدودية الخلافة التي يثبتها الحديث.

إنه مع التنزّل عمّا ذكرناه سابقًا، يمكن أن يقال بثبوت منزلة الخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام، ولكنّ هذه الخلافة غير مطلقة وعامة له عليه السلام، وإنما هي مقيّدة ومحدودة بفترة زمنية معيّنة فقط.

ولهم في بيان هذه الشبهة تصويران:

التصوير الأول: إنَّ الحديث إنّما دلّ على خلافة عليٍّ عليه السلام لأنّه نزّل عليًّا منزلة هارون عليه السلام، وبما أنّ خلافة هارون عليه السلام كانت محدودة فخلافة عليٍّ محدودةٌ؛ لأنّها نزّلت بمنزلة خلافته عليه السلام، والدليل على ضيق خلافته ومحدوديتها قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾[1]، ومفادها: حصر خلافة هارون عليه السلام في أربعين يومًا فقط.

الجواب عن التصوير الأول:

والجواب عن هذا التصوير بأمرين:

الأمر الأول: أنَّ النبي صلى الله عليه وآله لو كان يتحدّث عن خلافة محدودة لأمير المؤمنين عليه السلام في فترة غيابه -أي: في غزوة تبوك فقط- لما كانت في ذلك مزية لأمير المؤمنين عليه السلام؛ لما ثبت تاريخيًا عند الجمهور من أنَّ النبي الأعظم صلى الله عليه وآله قد استخلف أكثر من شخص على المدينة، ومنهم: ابن أبي مكتوم، فقد جاء في سير أعلام النبلاء للذهبي: «قال الشعبي: استخلف النبي -صلى الله عليه [وآله] وسلم- عمرو بن أم مكتوم، يؤم الناس، وكان ضريرًا، وذلك في غزوة تبوك، كذا قال.

(١) سورة الأعراف: ١٤٢.

والمحفوظ: أنَّ النبي -صلى الله عليه [وآله] وسلم- إنما استعمل على المدينة عامئذ: علي بن أبي طالب.

وقال قتادة: استخلف النبي -صلى الله عليه [وآله] وسلم- ابن أم مكتوم مرتين على المدينة، وكان أعمى» [1].

وعليه، فلو كان الاستخلاف المحدود بفترة زمنية معيّنة فضيلةً لقاله النبي ﷺ في حقّ ابن أبي مكتوم أيضًا، ونزّله بمنزلة هارون من موسى عليه السلام، ولكن لمّا لم يقل ذلك إلا في حق أمير المؤمنين عليه السلام عرفنا أنَّ تنزيل الرسول الأكرم ﷺ عليًّا عليه السلام منه منزلة هارون من موسى عليه السلام لا يعني استخلافًا مؤقّتًا يشترك فيه عليٌ عليه السلام مع غيره، وإنّما يتحدّث عن استخلاف خاصٍ بأمير المؤمنين عليه السلام ويعدّ من فضائله، وليس ذلك إلا الخلافة العامة والمطلقة له.

وقد اعترف أحدُ أعلام العامة - وهو ابن شاهين[2] - باختصاص فضيلة التنزيل بأمير المؤمنين عليه السلام: فعن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لعلي بن أبي طالب عليه السلام: يا علي! أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي. قال سعيد بن المسيب: فلقيت سعدًا فقلت: إنَّ عامرًا ابنك حدثني، فأومأ بيده، ثم قال: صُكّتا إن لم أكن سمعته من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، إن لم أكن سمعته من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم.

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج١، ص٣٦١.

(٢) وترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء: ج١٦، ص٤٣١): «ابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي الشيخ، الصدوق، الحافظ، العالم، شيخ العراق، وصاحب (التفسير الكبير)، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي، الواعظ».

قال أبو حفص عمر[1]: تفرد بهذه الفضيلة علي بن أبي طالب عليه السلام ما شاركه فيها أحد»[2].

الأمر الثاني: إنَّ نفس الحديث الشريف يدلّ على أنّ النبي صلى الله عليه وآله ليس بصدد الحديث عن فترة مؤقّتة في حياته ومحدودة بها، وإنما بصدد الحديث عن منزلة عليٍّ عليه السلام بالنسبة له في حياته وبعد وفاته، والدليل عليه لفظة (بعدي) في قوله: «إلا أنّه لا نبي بعدي» [3]، فإنَّ هذه المفردة تؤكّد نظره إلى مرحلة ما بعده أيضًا، وإلا لما صحَّ الاستثناء.

وقد روى أحمد بن حنبل في مسنده: «قال: وخرج بالناس في غزوة تبوك، قال: فقال له علي: أخرج معك؟ قال: فقال له نبي الله: لا. فبكى علي، فقال له: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنك لست بنبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي. قال: وقال له رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: أنت وليي في كل مؤمن بعدي» [4].

وممّا يدلّ على كون هذه المنازل له في حياته وبعد وفاته ما رواه النسائي: «عن سعيد بن المسيب قال: سألت سعد بن أبي وقاص، فهل سمعتَ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم

---

(١) وهو ابن شاهين.

(٢) جزء من حديث ابن شاهين، رواية ابن المهتدي: ص٣٢٨.

وممن صرح باختصاص الفضيلة فيه عليه السلام: ابن عثيمين، حيث قال: «الجواب: لا يلزم من فضيلة أسامة رضي الله عنه بهذه الخصيصة أن يكون أفضل من غيره مطلقًا، لأن الفضل منه ما هو مقيد ومنه ما هو مطلق، فأفضل الصحابة على الإطلاق أبو بكر رضي الله عنه. ولكن لا يلزم أن يفضله غيره في بعض الخصائص، كما قال عليه الصلاة والسلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي"، هذه خصيصة لم تكن لغيره رضي الله عنه».

راجع: شرح حديث جابر بن عبد الله في صفة حجة النبي صلى الله عليه وآله: ص٦٥.

(٣) صحيح مسلم: ج٤، ص١٨٧٠؛ الطبقات الكبرى: ج٣، ص١٦؛ والثقات لابن حبان: ج٢، ص٩٣.

(٤) مسند أحمد بن حنبل: ج٥، ص١٨٠.

[يقول:] لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس معي أو بعدي نبي؟ قال: نعم، سمعته» (١).

والخلاصة: فمن خلال هاتين القرينتين الداخلية والخارجية يتّضح أنَّ تنزيل عليٍّ عليه السلام من النبي صلى الله عليه وآله منزلة خلافة هارون عليه السلام من موسى عليه السلام لا يستلزم محدودية خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، بل هي خلافةٌ مطلقةٌ وعامةٌ لما ذكرناه.

التصوير الثاني: إنَّ غاية ما يدلّ عليه الحديث هو أنّ عليًا عليه السلام منه بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام في مدّة غزوة تبوك؛ لأنّه واردٌ في خصوص هذا المورد، فلا يستفاد من هذا الحديث الشريف عموم خلافته عليه السلام.

الجواب عن التصوير الثاني:

والجواب عنه بأمرين:

الأمر الأول: إنه مع تسليم وروده في مورد خاص يُقال: إنَّ ورود الحديث الشريف في غزوة تبوك لا يخصّصه فيها، لما هو مقرّر في مباحث علم أصول الفقه وعلم التفسير من أنَّ (خصوص المورد لا يوجب تخصيص عموم الوارد).

ولتوضيح هذه القاعدة نقول: إنَّ المتكلّم إذا تكلم بكلامٍ عام في موردٍ خاصٍ، فإنَّ خصوص المورد لا يؤثّر على عموم كلامه، فمثلًا: لو قدّم شخصٌ لآخر رمّانًا كهدية فقال له المُهْدَى إليه: (إنّي لا آكل الرمّان)، فإن المُهْدِي لا يفهم من ذلك أنه لا يأكله في وقت معين، أو في هذا المكان الخاص؛ وليس ذلك إلا لأنَّ عبارة: (أنا لا آكل الرمّان) ظاهرة في العموم، فلا يوجب خصوص المورد تخصيصها.

---

(١) فضائل الصحابة للنسائي: ص١٣.

ولولا هذه القاعدة لكانت أكثر الآيات القرآنية خاصةً بزمن النبي ﷺ؛ لأنّ أغلب الآيات قد نزلت في موارد خاصة ومحدودة، وفي مناسبات معيّنة، وحينئذٍ لا تبقى آية قرآنية تخاطبنا، وهذا ما لا يمكن أن يلتزم به مسلم.

وإذا اتضحت هذه القاعدة العقلائية العرفية نقول: لو سلّمنا بأنَّ حديث التنزيل قد قاله النبي ﷺ لعليٍّ عليه السلام في موردٍ خاصٍ، وذلك عند خروجه إلى غزوة تبوك، فإنَّ خصوص هذا المورد لا يؤثّر على عموم الحديث الشريف، وذلك لما أوضحناه كبرويًا من أنَّ (خصوص المورد لا يخصّص عموم الوارد)، مع ضميمة صغرى أنَّ الحديث الشريف عامٌ ومطلقٌ، إذ لم يقل النبي ﷺ: (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى في هذه الغزوة)، بل أطلق كلامه، فكأنّه قال: (عليٌّ منّي دائمًا وأبدًا بمنزلة هارون من موسى).

الأمر الثاني: إنّنا لا نسلّم بأنَّ الحديث خاص بالمورد المذكور، فإنَّ النبي ﷺ لم يتكلّم بحديث المنزلة في خصوص غزوة تبوك فقط، بل ادّعاءُ ذلك يكشف عن قصورٍ في الاطّلاع على الأحداث التاريخية؛ لأنها تثبت أنَّ الحديث قد ورد في موارد أُخر.

١ – منها: عندما آخى النبي ﷺ بينه وبين أمير المؤمنين عليه السلام، فقد ورد في فضائل الصحابة: «فقال علي رضي الله عنه: لقد ذهبت روحي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فإن كان هذا من سخطٍ عليَّ فلك العتبى والكرامة.

فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: والذي بعثني بالحق ما أخّرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي. قال: وما أرث منك يا نبي الله؟ قال: ما ورثت الأنبياء من قبلي. قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: كتاب ربهم، وسنة نبيهم، وأنت معي في قصري في الجنة، وفاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي. ثم تلا

رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[1] المتحابين في الله ينظر بعضهم إلى بعض» [2].

وأورد نفسه في فضائل الصحابة: «عن محدوج بن زيد: أنَّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم آخى بين المسلمين، ثم قال: يا علي، أنت أخي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي، أما علمت يا علي أنه أول من يدعى به يوم القيامة يدعى بي، فأقوم عن يمين العرش في ظله، فأكسى حلة خضراء من حلل الجنة، ثم يدعى بالنبيين بعضهم على أثر بعض، فيقومون سماطين عن يمين العرش ويكسون حللًا خضراء من حلل الجنة.

ألا وإني أخبرك يا علي أن أمتي أول الأمم يحاسبون يوم القيامة، ثم أُبَشَّر أول مَن يُدعى بك لقرابتك مني، ومنزلتك عندي، ويدفع إليك لوائي، وهو لواء الحمد، فتسير به بين السماطين، آدم عليه السلام وجميع خلق الله يستظلون بظل لوائي يوم القيامة، وطوله مسيرة ألف سنة، سنانه ياقوتة حمراء، قضبه فضة بيضاء، زجه درة خضراء، له ثلاث ذوائب من نور، ذوابة في المشرق، وذوابة في المغرب، والثالثة وسط الدنيا، مكتوب عليه ثلاثة أسطر: الأول: بسم الله الرحمن الرحيم، والثاني: الحمد لله رب العالمين، والثالث: لا إله إلا الله محمد رسول الله، طول كل سطر ألف سنة، وعرضه مسيرة ألف سنة

فتسير باللواء والحسن عن يمينك، والحسين عن يسارك، حتى تقف بيني وبين إبراهيم في ظل العرش، ثم تكسى حلة خضراء من الجنة، ثم ينادي مناد من تحت العرش: نعم الأب أبوك

(١) سورة الحجر: ٤٧.

(٢) فضائل الصحابة: ج٢، ص٦٦٦.

إبراهيم، ونعم الأخ أخوك علي، أبشر يا علي، إنك تكسى إذا كسيت، وتدعى إذا دعيت، وتحيا إذا حييت» [1].

٢- وروى الطبراني عن النبي ﷺ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدي نبي، ألا من أحبك حف بالأمن والإيمان، ومن أبغضك أماته الله ميتة جاهلية، وحوسب بعمله في الإسلام» [2].

٣- ونُقل الحديث عن النبي ﷺ في يوم سدّ الأبواب[3]، حيث رواه ابن المغازلي في المناقب: «عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: لما قدم أصحاب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم المدينة، لم يكن لهم بيوت يبيتون فيها، فكانوا يبيتون في المسجد، فقال لهم النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: «لا تبيتوا في المسجد فتحتلموا».

---

(١) فضائل الصحابة: ج٢، ص٦٦٣.

(٢) المعجم الأوسط: ج٨، ص٤٠.

(٣) أقول: وللفائدة أنقل ما أفاده الديوبندي من وجه الربط بين (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) والدخول في المسجد: «وعند الترمذي في المناقب أنه قال لعلي ﷺ: "لا يجوز لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك" أي: يمر في المسجد جنبًا، وحسَّنَه الترمذي، وتصدى إليه ابن الجوزي فأدخله في الموضوعات، فَهْمًا منه أنَّ الروافض لما رأوا فضيلة أبي بكر ﷺ في إبقاء خوخته خاصة، أرادوا أن يخترعوا له خصوصية أيضًا، فوضعوا له هذا الحديث. وردَّهُ الحُفَّاظ وقالوا: الحديث قوي.

ثم ما زلت أتفكر في وجه الإباحة لهما خاصة، وأقول: لعلّهما لم يكن لهما طريق إلا من المسجد. ثم رأيت في «السيرة المحمدية»: أنَّ موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام لما بنيا المسجد في مصر أعلنا أن لا يقعد في المسجد جنبٌ غيرهما، فتبين لي أنَّ جواز الدخول جنبًا لهما من خصائص النبوة، ولذا تحت الخصائص ذكره صاحب (السيرة).

وعلى هذا أقول: إنَّ مروره صلى الله عليه [وآله] وسلم من المسجد جنبًا أيضًا من هذا الباب، وليس من عدم وجدانه طريقًا آخر، وإنما رخَّص لعلي ﷺ مع عدم نبوته، لما في الصحاح: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى"... إلخ».

راجع (فيض الباري شرح صحيح البخاري: ج١، ص٣٤٢).

ثم إنَّ القوم بنوا بيوتًا حول المسجد، وجعلوا أبوابها إلى المسجد، وإنَّ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بعث إليهم معاذ بن جبل، فنادى أبا بكر فقال: إنَّ رسول الله يأمرك أن تخرج من المسجد، فقال: سمعًا وطاعةً، فسدَّ بابه وخرج من المسجد.

ثم أرسل إلى عمر فقال: إنَّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يأمرك أن تسدَّ بابك الذي في المسجد وتخرج منه، فقال: سمعًا وطاعةً لله ولرسوله، غير أني أرغب إلى الله في خوخة في المسجد، فأبلغه معاذ ما قال عمر!

ثم أرسل إلى عثمان وعنده رقية، فقال: سمعًا وطاعةً، فسدَّ بابه وخرج من المسجد، ثم أرسل إلى حمزة فسدَّ بابه وقال: سمعًا وطاعة لله ورسوله.

وعليٌّ على ذلك يتردد لا يدري أهو فيمن يقيم؟ أو فيمن يخرج؟ وكان النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قد بنى له بيتًا في المسجد بين أبياته، فقال له النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: «اسكن طاهرًا مطهرًا»، فبلغ حمزة قول النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لعلي، فقال: يا محمد تخرجنا، وتمسك غلمان بني عبد المطلب؟ فقال له نبي الله: «لا، لو كان الأمر لي ما جعلت من دونكم من أحد، والله ما أعطاه إياه إلا الله، وإنك لعلى خير من الله ورسوله، أَبشِر»، فبشَّرَه النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقتل يوم أحد شهيدًا.

ونَفَسَ ذلك رجالٌ على عليٍ فَوَجَدُوا في أنفسهم، وتبين فضله عليهم وعلى غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقام خطيبًا فقال: «إنَّ رجالًا يجدون في أنفسهم في أني أسكنت عليًا في المسجد، والله ما أخرجتهم ولا أسكنته! إنَّ الله ﷻ أوحى إلى موسى وأخيه ﴿أَن تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ

قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[1]، وأمر موسى أن لا يسكن مسجده، ولا ينكح فيه، ولا يدخله إلا هارون وذريته، وإنَّ عليًا مني بمنزلة هارون من موسى، وهو أخي دون أهلي، ولا يحل مسجدي لأحد ينكح فيه النساء إلا علي وذريته، فمن ساءه فهاهنا» وأومأ بيده نحو الشام» [2].

٤-وورد أيضًا في غزوة خيبر، كما رواه ابن المغازلي بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «لما قدم علي بن أبي طالب بفتح خيبر، قال له النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم:

«يا علي لولا أن تقول طائفة من أمتي فيك ما قالت النصارى في عيسى بن مريم؛ لقلت فيك مقالًا، لا تمرُّ بملأٍ من المسلمين إلا أخذوا التراب من تحت رجليك، وفضل طهورك يستشفون بها، ولكن حسبك أن تكون مني وأنا منك، ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي، وأنت تبرئ ذمتي وتستر عورتي، وتقاتل على سنتي، وأنت غدًا في الآخرة أقرب الخلق مني، وأنت على الحوض خليفتي، وإنَّ شيعتك على منابر من نور مبيضةٌ وجوههم حولي، أشفع لهم، ويكونون في الجنة جيراني.

وإنَّ حربك حربي، وسلمك سلمي، وسريرتك سريرتي، وعلانيتك علانيتي، وإنَّ ولدك ولدي، وأنت تقضي ديني وأنت تنجز وعدي، وإنَّ الحق على لسانك، وفي قلبك، ومعك، وبين يديك، ونصب عينيك، الإيمان مخالط لحمك ودمك، كما خالط لحمي ودمي، لا يرد عليَّ الحوضَ مبغضٌ لك، ولا يغيب عنه محب لك».

(١) سورة يونس: ٨٧.

(٢) مناقب علي، لابن المغازلي: ص٣٢٢ - ٣٢٣.

فخرّ عليٌ عليه السلام ساجدًا وقال: الحمد لله الذي مَنَّ عليَّ بالإسلام، وعلمني القرآن، وحببني إلى خير البرية، وأعزِّ الخليقة، وأكرم أهل السماوات والأرض على ربه، وخاتم النبيين، وسيد المرسلين، وصفوة الله في جميع العالمين، إحسانًا من الله العلي إليّ، وتفضلًا منه عليّ.

فقال له النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: لولا أنت يا علي ما عرف المؤمنون بعدي، لقد جعل الله عز وجل نسل كل نبي من صلبه، وجعل نسلي من صلبك يا علي، فأنت أعزُّ الخلق، وأكرمهم عليَّ، وأعزهم عندي، ومحبك أكرم من يرد عليّ من أمتي» [1].

٥- وورد أيضًا في مورد تسمية الحسن والحسين عليهما السلام، فقد نقل الخركوشي[2]: «وأما حديث أسماء بنت عميس، فهو في نسخة الإمام علي بن موسى الرضا -كما في ذخائر العقبى- ولفظها: قالت: قبلت فاطمة بالحسن، فجاء النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال: يا أسماء! هلمي ابني، فدفعته إليه في خرقة صفراء، فألقاها عنه قائلًا: ألم أعهد إليكن أن لا تلفوا مولودًا بخرقة صفراء؟! فلففته بخرقة بيضاء، فأخذه وأذَّنَ في أذنه اليمنى، وأقام في اليسرى، ثم قال لعلي: أي شيء سميت ابني؟ قال: ما كنت لأسبقك بذلك، قال: ولا أنا سابق ربي.

---

(١) مناقب علي، لابن المغازلي: ص٣٠٥.

(٢) ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء: ج١٧، ص٢٥٦): «الخركوشي عبد الملك بن محمد بن إبراهيم الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان محمد بن إبراهيم النيسابوري، الواعظ. وخركوش: سكة بنيسابور. حدث عن: حامد الرفاء، ويحيى بن منصور، وأبي عمرو بن مطر، وإسماعيل بن نجيد، وطبقتهم. وتفقه: بأبي الحسن الماسرجسي. وسمع: بدمشق وببغداد ومكة، وجاور، وصحب الكبار، ووعظ وصنف، ورزق القبول الزائد، وبعد صيته. له (تفسير) كبير، وكتاب (دلائل النبوة)، وكتاب (الزهد). حدث عنه: الحاكم - وهو أكبر منه -، والحسن بن محمد الخلال، وعبد العزيز الأزجي، وأبو القاسم التنوخي، وأبو القاسم القشيري، وأبو علي الأهوازي، وأبو بكر البيهقي، وأبو الحسين بن المهتدي بالله، وأبو صالح المؤذن، وأبو بكر بن خلف، وخلق. قال الحاكم: أقول إني لم أر أجمع منه علمًا وزهدًا، وتواضعًا وإرشادًا إلى الله وإلى الزهد، زاده الله توفيقًا، وأسعدنا بأيامه، وقد سارت مصنفاته».

فهبط جبريل عليه السلام فقال: يا محمد! إنَّ ربك يقرئك السلام ويقول لك: علي منك بمنزلة هارون من موسى، لكن لا نبي بعدك، فسم ابنك هذا باسم ولد هارون، فقال: وما كان اسم ابن هارون يا جبريل؟ قال: شبّر، فقال صلى الله عليه [وآله] وسلم: إنَّ لساني عربي، فقال: سمه الحسن، ففعل صلى الله عليه [وآله] وسلم.

فلما كان بعد حول ولد الحسين، فجاء نبي الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وذكرت مثل الأول، وساقت قصة التسمية مثل الأول، وأنَّ جبريل عليه السلام أمره أن يسميه باسم ولد هارون شبير، فقال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم مثل الأول، فقال: سمه حسينًا»[1].

وبما سردناه يظهر: أنَّ حديث المنزلة لم يُذْكَر مرّةً واحدةً كما يقول المستشكل، بل تكرّر ذكره عدّة مرات، ويستفاد من تكرار هذا الحديث أنّ منزلة عليٍّ عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله منزلة هارون عليه السلام من موسى عليه السلام دائمًا وأبدًا، فهو وزير رسول الله صلى الله عليه وآله وخليفته مطلقًا.

الشبهة الثالثة: دلالة الحديث على استنقاص أمير المؤمنين عليه السلام.

قال ابن تيمية: «فإن قيل: استخلافه يدل على أنه لا يستخلف إلا الأفضل، لزم أن يكون علي مفضولًا في عامة الغزوات، وفي عمرته وحجته، لا سيما وكل مرة كان يكون الاستخلاف على رجال مؤمنين، وعام تبوك ما كان الاستخلاف إلا على النساء والصبيان ومن عذر الله، وعلى الثلاثة الذين خلفوا، أو مُتّهم بالنفاق، وكانت المدينة آمنة لا يخاف على أهلها، ولا يحتاج المستخلف إلى جهاد كما يحتاج في أكثر الاستخلافات» [2].

(١) شرف المصطفى للخركوشي: ج٥، ص٣٤٤.

(٢) منهاج السنة: ج٥، ص٣٥.

الجواب عن الشبهة الثالثة:

ويكفي لردّ هذه الشبهة الضحلة أن يقال: إنّها تجاوز صارخ لظهور النص، وفهم تأباه السليقة والذائقة العربية المستقيمة، ويكفيك في ردّه أنَّ الصحابة المعاصرين للنص قد فهموا خلافه، واعتبروه دالًا على فضيلة ظاهرة ومنقبة باهرة، وشاهد ذلك ما رواه مسلم في صحيحه: «عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعدًا، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثًا قالهن له رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فلن أسبه، لئن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم.

سمعتُ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول له، وقد خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي؟».

وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلًا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله» قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعوا لي عليًا»، فأُتيَ به أرمد، فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية: ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾[1] دعا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم عليًا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فقال: اللهم هؤلاء أهلي»[2].

فظهر أنَّ سعد بن أبي وقاص – وهو من الذين عاصروا حادثة حديث المنزلة – قد صرّح بأنّ حديث المنزلة فضيلةٌ لأمير المؤمنين عليه السلام كفضيلته يوم خيبر، وفضيلته يوم المباهلة، ولذلك

(١) سورة آل عمران: ٦١.

(٢) صحيح مسلم: ج٤، ص١٨٧١.

كان يتمنّى أنّه أُعْطِيَ هذه الفضيلة، وقد مرَّ عليك تصريح غير واحد من علمائهم بأنّ حديث المنزلة يعد فضيلة من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا ما يؤكّد مدى الشذوذ في فهم ابن تيمية للحديث ودلالاته.

وأمّا ما ذكره سعد بن أبي وقّاص من اعتراض أمير المؤمنين عليه السلام على استخلاف النبي صلى الله عليه وآله له، فليس صحيحًا، بل الصحيح أنه كان استفهامًا منه عن سرِّ الاستخلاف، وليس اعتراضًا، وقد جاء في كلام ابن تيمية المتقدّم ما يوضِّح جانبًا من جوانب هذا السرّ، حين أقرَّ بوجود (المنافق المتّهم) في المدينة؛ إذ أنَّ النبي صلى الله عليه وآله لما أراد الخروج لغزوة تبوك خرج معه جميع الناس إلا المنافقون الذين كانوا يخطّطون للإطاحة بدولته صلى الله عليه وآله ورسالته، ولذلك بثّوا شائعة بأنّه لم يبقَ في المدينة إلا النساء والصبيان، حتى لا يبقى عليٌّ عليه السلام فيها، وحينها جاء عليٌّ عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله ليخبره بما يقوله ويردّده المنافقون، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، أي: كما كان هارون عليه السلام وزير موسى عليه السلام وخليفته في الحوادث المهمّة، فكذلك علي عليه السلام.

والحاصل: فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله إنما استخلف عليًا عليه السلام لإحباط مخطّطات المنافقين؛ لأنّه الوحيد الجدير بخلافته صلى الله عليه وآله في مثل هذه المهمّات الخطيرة والمصيرية.

الدليل الخامس: حديث مدينة العلم

وسوف نتناول هذا الحديث الشريف بالتفصيل من خلال أربع جهات:

الجهة الأولى: سند الحديث.

وهنا زاويتان من البحث:

الزاوية الأولى: صحّة حديث المدينة بحسب مقاييس مذهب أهل البيت عليهم السلام.

وهنا مطلبان:

المطلب الأول: إنَّ حديث المدينة قد ورد في بعض مصادرنا بأسانيد صحيحة، وعلى سبيل المثال فقد رواه الشيخ الصدوق قدس سره في كتابه (الأمالي) عن أبيه قدس سره قال: «حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن خالد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي عبد الله الصادق جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله على منبره: يا علي، إنَّ الله عز وجل وهبَ لك حُبَّ المساكين والمستضعفين في الأرض، فرضيت بهم إخوانًا، ورضوا بك إمامًا، فطوبى لمن أحبَّكَ وصدق عليك، وويل لمن أبغضك وكذب عليك.

يا علي، أنت العلم لهذه الأمة، من أحبك فاز، ومن أبغضك هلك.

يا علي، أنا مدينة العلم وأنت بابها، وهل تؤتى المدينة إلا من بابها»[1].

---

(١) الآمالي: ص٦٥٥.

المطلب الثاني: إنَّ الشيعة تعتبر حديث المنزلة من الأحاديث المتواترة، كما صرّح بذلك غير واحد من علمائنا، ومنهم: الحجّة الفقيه الشيخ محمد حسن المظفر قدس سره في (دلائل الصدق)، حيث قال: «أقول: ولا ريب لمصنف في صحّته؛ لاستفاضة طرقه، بل تواترها، لا سيّما بضميمة أخبارنا، وله شواهد من الكتاب والسنّة لا تحصى» [1].

وكذلك المرجع الديني الكبير الشيخ الوحيد الخراساني (دام ظله الوارف)، حيث قال في كتابه (مقدمة في أصول الدين): «أمّا حديث: (أنا مدينة العلم) فمن حيث السند غني عن التصحيح، فلو لم نقل بتواتره لفظًا أو معنى، فهو متواتر إجمالًا» [2].

وهذا يعني عدم الحاجة لتصحيح سنده.

الزاوية الثانية: صحّة حديث المدينة بحسب مقاييس مدرسة أهل الخلاف.

وقبل الشروع في بيان صحة الحديث بحسب قواعدهم، لا بدَّ من إيضاح الطريقة التي سلكها المخالفون في التعامل مع فضائل أهل البيت عليهم السلام، وكيف طبَّقوا ذلك في المقام، وخلاصتها: أنهم قد تعاملوا مع فضائلهم بأساليب ثلاثة:

- **الأسلوب الأول**: تصحيف مصادرها وتحريفها، حيث يعمدون إلى المصدر الذي يروي الفضيلة فيحرّفونها فيه.
- **الأسلوب الثاني**: اختلاق المعارض، بمعنى أنهم يختلقون نفس الفضيلة لغيره، حتى لا تنحصر بهم عليهم السلام.

(١) دلائل الصدق: ج٦، ص١٨١.

(٢) مقدمة في أصول الدين: ص٢٦٦.

- **الأسلوب الثالث**: توهين رواة الأحاديث، لكي لا تثبت رواية من روايات الفضائل الواردة عن النبي ﷺ.

ولك أن تطبّق هذه الأساليب على حديث المدينة، ليتضح لك صدق ما ذكرناه.

تطبيق الأسلوب الأول: تصحيف المصادر وتحريفها.

وشاهده أنَّ هذا الحديث الشريف قد وُجد في كتاب (سنن الترمذي)، وصرَّح بذلك غير واحد من أعلامهم، ولكننا لا نجده الآن موجودًا في النسخ الجديدة منه.

وممن صرّح بذلك:

١- ابن تيمية في منهاجه، حيث قال: «وحديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" أضعف وأوهى، ولهذا إنما يُعدُّ في الموضوعات، وإن رواه الترمذي» [١].

٢- وابن الاثير في جامع الأصول [٢].

٣- والسيوطي في تاريخ الخلفاء، حيث قال: «وأخرج الترمذي، والحاكم عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: "أنا مدينة العلم، وعلي بابها". هذا حديث حسن على الصواب، لا صحيح، كما قال الحاكم» [٣].

٤- الكنجي الشافعي في مطالب السؤول، حيث قال: «ولم يزل بملازمة رسول الله ﷺ يزيده الله تعالى علمًا حتى قال رسول الله ﷺ – فيما نقله الترمذي في صحيحه – بسنده عنه: "أنا

(١) منهاج السنة: ج٧، ص٥١٥.

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول: ج٨، ص٦٥٧.

(٣) تاريخ الخلفاء: ص١٣٣.

مدينة العلم وعلي بابها"، فكان من غزارة علمه يذلّل جوامح القضايا، ويوضّح مشكلات الوقائع، ويسهّل مستصعب الأحكام، فكلّ علم كان له فيه أثر، (وكل حكمة كان له) عليها استظهار» [1].

وكما رأيت، فإنَّ كلّ هؤلاء قد نقلوا حديث المدينة عن مصدرٍ واحد، وهو سنن الترمذي، ولكنك لا تجد لهذا الحديث أثرًا فيه؛ ولا وجه لذلك إلا أنَّ يد التحريف قد طالته وحذفته منه.

تطبيق الأسلوب الثاني: اختلاق المعارض.

وشاهده ما رووه عن النبي ﷺ – زورًا وبهتانًا – أنه قال: (أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها).

وقد جعلوه معارضًا لفضيلة أمير المؤمنين عليه السلام، واستدلّ به جملة من علمائهم، ومنهم:

١– ابن حجر الهيتمي، حيث قال: «على أنَّ تلك الرواية معارضة بخبر الفردوس: "أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها"، فهذه صريحة في أنَّ أبا بكر أعلمهم، وحينئذ فالأمر بقصد الباب إنما هو لنحو ما قلناه، لا لزيادة شرفه على ما قبله، لما هو معلوم ضرورة أنَّ كلًا من الأساس والحيطان والسقف أعلى من الباب» [2].

٢– الدواني، حيث قال: «ثانيها: أنَّ بعض أهل السنة يقولون زيادة على هذا القدر، وذلك قوله: إنَّ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، وأبو بكر وعمر

(١) مطالب السؤول: ص٧٥.

(٢) الصواعق المحرقة: ج١، ص٨٧.

وعثمان حيطانها وأركانها"، والباب فضاء فارغ، والحيطان والأركان طرف محيط؛ فرجحانهن على الباب ظاهر» [1].

وفي نقل الديلمي: أنَّ معاوية حلقتها، حيث أورد عن أنس بن مالك: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، وحلقتها معاوية» [2].

ولا يخفى ما في هذا الحديث من الضعف والتهافت؛ إذ أنَّ مقتضاه هو أنَّ أبا بكر أساس علم رسول الله ﷺ! وهو باطل بالاتفاق.

مضافًا إلى أنَّ المدينة لا سقف لها، فالتشبيه بها لا وجه له، إلا أن يكون القصد هو الطعن في بلاغة رسول الله ﷺ، مع أنه سيّد الفصحاء والبلغاء.

تطبيق الأسلوب الثالث: توهين الرواة وتضعيفهم.

فإنَّ من أبرز رواة حديث المدينة هو الراوي المتألق أبو الصلت الهروي، صاحب الإمام الرضا عليه السلام، وقد وثّق من قبل الحاكم النيسابوري وابن معين، حيث جاء في المستدرك على الصحيحين: «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب"، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون. فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين، عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة» [3].

---

(١) الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة: ص١٨٩.

(٢) الفردوس بمأثور الخطاب: ج١، ص٤٤.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص١٣٧.

ونظرًا لدلالة الحديث على فضيلةٍ عظيمةٍ لأمير المؤمنين عليه السلام، فقد حاول القوم تضعيف أبي الصلت لكونه قد وقعَ في سند هذا الحديث الشريف، فقال ابن الجوزي: «وقد سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبّح الله أبا الصلت» (١).

ومع ذلك، فإنه يمكن تصحيح سنده بطريقين:

الطريق الأول: توثيق أبي الصلت الهروي.

وقد تقدّم توثيقه عن إمام الجرح والتعديل عندهم -وهو يحيى بن معين-، ومع ذلك أعرضوا عن توثيقه، وأخذوا بتضعيف الذهبي، مع أنَّ الضابطة عندهم ليست على تقديم الجرح مطلقًا، وإن لم يكن معلّلًا، فما بالك وماورائيات تضعيف الذهبي واضحة لائحة، وهي – حتى على مبانيه – لا توجب التضعيف، ورفع اليد عن توثيق ابن معين، وإليك التفصيل ليتّضح الحال، ووجه المحاكمة بين الأقوال.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «الشيخ، العالم، العابد، شيخ الشيعة، أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، ثم النيسابوري، مولى قريش، له فضل وجلالة، فيا ليته ثقة» (٢).

ولك أن تعجب من هذه المفارقة الواضحة، باعتباره الرجل عالمًا وعابدًا وله جلالة، وعدم اعتباره في الوقت نفسه من الثقات.

وتعميقًا لمناقشة الذهبي نقول: إنَّ مقتضى مبانيه الحكم بوثاقة أبي الصلت الهروي، ويتمّ ذلك بالالتفات لأمرين:

---

(١) الموضوعات: ج١، ص٣٥٤.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج١١، ص٤٤٦.

الأمر الأول: إنَّ البدعة عنده لا تتنافى مع الوثاقة، حيث يقول في ميزانه: «فلقائلٍ أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلًا مَن هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أنَّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى -كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف-، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق.

فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى - كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطِّ على أبي بكر وعمر ﷺ، والدعاء إلى ذلك - فهذا النوع لا يُحتجّ بهم ولا كرامة.

وأيضًا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفِهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًا ﷺ، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يُكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضال معثر»[1].

الأمر الثاني: إنَّ الذهبي نفسه يبرِّئ أبا الصلت من التعرّض للصحابة، وأنه لا يذكرهم إلا بالجميل، وبالتالي فإنه - طبقًا للضابطة المتقدمة - يكون صاحب بدعةٍ صغرى، فتُقبَل روايته، وإليك ما يشهد بهذا:

قال: «وكان زاهدًا، متعبدًا، أُعجبَ بهِ المأمون لما رآه، وأدناه، وجعله من خاصته.

(١) ميزان الاعتدال: ج١، ص٦.

قال أحمد بن سيار: قدم مرو غازيًا.

ولما أراد المأمون أن يُظهِر التجهم وخلق القرآن، جمع بين هذا وبين بشر بن غياث ليناظره.

قال: وكان أبو الصلت يردّ على أهل الأهواء من الجهمية والمرجئة والقدرية، فكلَّم بشرًا غير مرة بحضرة المأمون، واستظهر.

ثم قال ابن سيار: ناظرته لأستخرجه، فلم أره يغلو، ورأيته يقدم أبا بكر، ولا يذكر الصحابة إلا بالجميل. وقال: هذا مذهبي وديني، إلا أنَّ ثَمَّ أحاديث يرويها في المثالب.

قال ابن محرز: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت، فقال: ليس ممن يكذب. وقال عباس: سمعت ابن معين يوثق أبا الصلت، فذكر له حديث: (أنا مدينة العلم)، فقال: قد حدَّث به محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية. قلت: جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا بارًا بيحيى، ونحن نسمع من يحيى دائمًا، ونحتجّ بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوّة من وهاه»[1].

وكما ترى فإنَّ يحيى بن معين قد وثّقَ أبا الصلت، رغم كونه من أعمدة مذهبهم، إلا أنَّ الذهبي قد اتّهمه في توثيقه، مشيرًا إلى أنَّ دافعه للتوثيق ليس هو إلا البرّ والإحسان إليه، فمن أحسنَ لابن معين وثّقه، وهذا طعن صريح في نزاهته وتوثيقاته، وليس هذا إلا لأنَّ أبا الصلت قد روى فضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام، وهي غصّة في حلقه.

وإنك لو قرأت ما قاله غير الذهبي –من أهل الأهواء والتعصّب– في حال أبي الصلت، لوقفت على الحقيقة التي على أساسها ضعّفوا الرجل واتّهموه بالكذب، ويشهد لذلك قول ابن حجر العسقلاني: «وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت، وهو متّهم فيها.

(١) سير أعلام النبلاء: ج١١، ص٤٤٧.

وقال البرقاني عن الدارقطني: كان رافضيًا خبيثًا. قال لي دعلج: إنه سمع أبا سعيد الهروي، وقيل له: ما تقول في أبي الصلت؟ قال: نعم بن الهضيم ثقة، قال: إنما سألتك عن عبد السلام؟ فقال: نعم ثقة، ولم يزد على هذا» [1].

فيثبت بكل وضوح أنَّ تضعيفه إنما هو من باب الهوى، وليس لمقياس علمي، وحينئذ لا مناص من الحكم بوثاقته –طبقًا لمبانيهم– وبالتالي يصح الحديث.

الطريق الثاني: حشد القرائن.

ويمكن على ضوء قانون حساب الاحتمال – والذي هو من موجبات حصول اليقين والعلم – إخراج الحديث من الضعف إلى القوة؛ إذ أنَّ هناك من القرائن ما تثبت صحة الحديث، وعليه فالقول بضعف سنده لا يضر، لأنَّ احتفاف القرائن به يخرجه من الضعف إلى القوّة، وهذه القرائن ثلاث، وهي:

القرينة الأولى: إنَّ كثرة الطرق والمخارج لحديث المدينة قرينة على صحة الحديث الشريف، ومع تعدّد الطرق وتكثّرها لا يمكن أن يقال إنَّ أبا الصلت قد اختلق الحديث.

وقد نصَّ على تعدّد طرقه بعض علمائهم كابن الجوزي، حيث قال: «الحديث العاشر في ذكر مدينة العلم، وفيه عن علي وابن عباس وجابر. فأما حديث علي ﷺ فله خمسة طرق... وأما حديث ابن عباس فله عشرة طرق» [2].

---

(١) تهذيب التهذيب: ج٦، ص٣٢١.

(٢) الموضوعات: ج١، ص٣٤٩ – ٣٥٠.

وقد صرّح بذلك ابن حجر العسقلاني أيضًا، فقال: «وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقلّ أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع» (١).

القرينة الثانية: إنَّ كثرة الشواهد من القرائن التي تشهد بصحة الحديث أيضًا، ونعني بها الشواهد المعنوية المتوافقة معه مضمونًا، وإليكَ الأحاديث التي تصبّ في نفس المعنى، ولكن بألفاظ وقوالب مختلفة:

الأول: روى الترمذي وأبو نعيم الإصفهاني: «عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: أنا دار الحكمة وعلي بابها» (٢).

الثاني: (أنا دار العلم وعلي بابها)، نقله عن الطبري فقال: «عن علي ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: (أنا دار العلم وعلي بابها)، أخرجه البغوي في المصابيح في الحسان» (٣). وكذلك نقله عنه الملا علي القاري، حيث قال: «وفي رواية المصابيح: أنا دار العلم وعلي بابها» (٤).

الثالث: روى الآجري: «عن علي ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: أنا مدينة الفقه وعلي بابها» (٥).

---

(١) لسان الميزان: ج٢، ص١٢٣.

(٢) سنن الترمذي: ج٥، ص٦٣٧؛ حلية الأولياء: ج١، ص٦٤.

(٣) ذخائر العقبى: ص٧٧.

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج٩، ص٣٩٤٠.

(٥) الشريعة: ج٤، ص٢٠٦٨.

وذكره سبط ابن الجوزي قائلًا: «قال أحمد في الفضائل: حدثنا إبراهيم بن عبد الله، حدثنا محمد بن عبد الله الرومي، حدثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي عليه السلام قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: أنا مدينة العلم وعلي بابها، وفي رواية: أنا دار الحكمة وعلي بابها، وفي رواية: أنا مدينة الفقه وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب، ورواه عبد الرزاق فقال: فمن أراد الحكم فليأت الباب.

فإن قيل: فقد ضعّفوه.

فالجواب: إنَّ الدارقطني قال: قد رواه سويد بن غفلة، عن الصنابحي، ولم يذكر سويد بن غفلة، وقول الدارقطني إن ثبت فهو صفة الإرسال، والمرسل حجة في باب الأحكام، فكيف بباب الفضائل؟!

فإن قيل: في هذه الروايات مقال.

قلنا: نحن لم نتعرض لها، بل نحتج بما خرَّجَه أحمد، وهو الرواية الأولى عن علي عليه السلام إذا ثبتت الروايات كلها، لأنَّ رواية الحديث بالمعنى جايزة في أحكام الشريعة، فهاهنا أولى.

فإن قيل: محمد بن علي الرومي شيخ شيخ أحمد بن حنبل، ضعفه ابن حبان، فقال: يأتي على الثقات بما ليس في أحاديث الأثبات.

قلنا: قد روى عنه إبراهيم بن محمد شيخ أحمد، ولو كان ضعيفًا لبيّنَ ذلك، وكذا أحمد، فإنه أسند إليه ولم يضعفه، ومن عادته الجرح والتعديل، فلما أسند عنه عُلِمَ أنه عدل في روايته»[1].

(١) تذكرة الخواص: ص٤٨.

الرابع: روى ابن المغازلي: «أخبرنا أبو غالب محمد بن أحمد بن سهل النحوي رحمه الله – فيما أذن لي في روايته عنه – أنّ أبا طاهر إبراهيم بن عمر بن يحيى حدّثهم قال: حدثنا محمد ابن عبد الله بن المُطّلب، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى سنة عشر وثلاثمائة، حدّثنا محمد بن عبد الله بن عمر بن مُسلم اللاحقّي الصفّار بالبصرة سنة أربع وأربعين ومائتين، حدّثنا أبو الحسن علي بن موسى الرضا قال: حدثني أبي، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: يا عليُّ أنا مدينة العلم وأنت الباب، كذَبَ من زعم أنّه يصل إلى المدينة إلّا من الباب» (١).

وهذه الشواهد المتعدّدة تجعل نسبة الصحة تتصاعد أكثر فأكثر، فليس صحيحًا أن يحتمل أن تكون جميع هذه الألفاظ والطرق موضوعة ومختلقة.

القرينة الثالثة: اعتراف علمائهم بصحة الحديث.

وإليك أسماءهم وكلماتهم:

الأول: الحافظ السمرقندي.

فقد نقل الذهبي: أنَّ الحافظ السرمنقدي ذكر الحديث في كتابه (بحر الأسانيد في صحاح المسانيد) حيث قال: «كتاب (بحر الأسانيد في صحاح المسانيد) جَمَعَ فيه مائة ألف حديث، لو رُتِّبَ وهُذِّبَ لم يقع في الإسلام مثله، وهو ثمانمائة جزء. وقال عبد الغافر الفارسي: هو عديم النظير في حفظه، استوطنَ نيسابور، وهو مكثر عن المستغفري. مات في ذي القعدة سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، وله اثنتان وثمانون سنة، رحمه الله تعالى.

(١) مناقب علي بن أبي طالب: ص٩١.

أخبرنا إسحاق بن يحيى، أنا الحسن بن عباس، أنا عبد الواحد بن حمويه، أنا وجيه بن طاهر، أنا الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ، أنا أبو طالب حمزة بن محمد الحافظ، أنا محمد بن أحمد الحافظ، نا أبو صالح الكرابيسي، نا صالح بن محمد، نا أبو الصلت الهروي، نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن بن عباس، عن رسول الله -صلى الله عليه [وآله] وسلم- قال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد بابها فليأتِ عليًّا» [1].

الثاني: يحيى ابن معين.

فقد نقل البغدادي في (تاريخ بغداد) تصحيح ابن معين للحديث، حيث قال: «فأخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي، حدثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري، حدثنا أبو الصلت الهروي، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه».

قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح» [2].

الثالث: ابن حجر والحافظ العلائي.

قال السفيري: «والحديث المشهور على ألسنة الناس: (أنا مدينة العلم وعلي بابها) قال ابن الملقن: إنه حديث منكر.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ج٤، ص٢١.

(٢) تاريخ بغداد: ج١١، ص٥٠.

لكن قال شيخنا الحافظ العلامة الجلال السيوطي: هذا الحديث أخرجه الترمذي من حديث علي. والطبراني والحاكم، وصححه من حديث ابن عباس.

وحسَّنه الحافظ العلائي وابن حجر.

وجاء في رواية: أنا دار الحكمة وعلي بابها» [1].

الرابع: الحاكم النيسابوري، وقد تقدّم تصحيحه.

الخامس: الصالحي الشامي، حيث قال: «روى الترمذي وغيره مرفوعًا: (أنا مدينة العلم وعلي بابها)، والصواب الحديث حسن. كما قال الحافظان العلائي وابن حجر، وقد بسط الشيخ الكلام عليه في كتاب (تهذيب الموضوعات)، وفي (النكت)» [2].

السادس: البغوي، حيث أدرجه في (مصابيح السنة) ضمن الأحاديث الحسان في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام [3].

السابع: أبو نعيم الأصبهاني.

حيث عدَّ لقب (باب المدينة) من ألقاب أمير المؤمنين عليه السلام قال: «ومن أساميه المشتقة من أحواله: أمير المؤمنين، ويعسوب الدين والمسلمين، ومبيد الشرك والمشركين، وأبو الريحانتين، وذو القرنين، وذو الفراش، والهادي، والواعي، والشاهد، وباب المدينة، وبيضة البلد» [4].

---

(١) شرح البخاري السفيري: ج٢، ص١٦٧.

(٢) سبل الهدى والرشاد: ج١، ص٥٠٩.

(٣) مصابيح السنة: ج٤، ص١٧٤.

(٤) معرفة الصحابة: ج١، ص٨٤.

وهذا إن لم يكن دالًا على اعتقاده بصحة حديث المدينة، فلا أقل من دلالته على معروفية ذلك ومشهوريته.

الثامن: عبد الله المكي المراوعي.

وإليك نص كلامه: «(أنا مدينة العلم وعليّ بابها) الذي يدخل منه إلى المدينة، فإن المصطفى صلى الله عليه [وآله] وسلم المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلّها، ولا بدّ للمدينة من باب، فأخبر أنَّ بابها هو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فمن أخذ طريقه دخل المدينة، ومن أخطأه أخطأ طريق الهدى، وقد شهد له بالأعلميّة الموافق والمخالف، والمعادي والمحالف...

قال الحرالي: قد علم الأولون والآخرون أنَّ فهم كتاب الله تعالى منحصر إلى علم عليّ، ومن جهل ذلك فقد ضلّ عن الباب، الذي من ورائه يرفع الله عن القلوب الحجاب، حتى يتحقّق اليقين الذي لا يتغير بكشف الغطاء. إلى هنا كلامه؛ ذكره المناوي.

وفيه أيضًا: وناهيك بهذه المرتبة ما أسناها، وهذه المنقبة ما أعلاها، ومن زعم أن المراد «وعلي بابها» أنه مرتفع من العلوّ، وهو الارتفاع، فقد تنحّل لغرضه الفاسد بما لا يجديه، ولا يسمنه ولا يغنيه» [1].

الجهة الثانية: مفاتيح دلالة الحديث.

لحديث المدينة عدة دلالات أشار إليها الأعلام، ولكن الوصول إليها يتوقف على معرفة مفاتيحها، وهذا ما يدعونا إلى عقد البحث حول هذه المفاتيح، وهي خمسةٌ:

(١) منتهى السؤل: ج٣، ص٣٤٦.

المفتاح الأول: المدينة.

ويقع الكلام هنا حول وجه استخدام مفردة (المدينة)، حيث اعتمد النبي الأعظم ﷺ أسلوب التشبيه مع حذف أداة التشبيه التي هي (الكاف)، فقال: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وبذلك شبّه نفسه بالمدينة وشبَّه عليًا عليه السلام بالباب، وهذا ما يثير تساؤلًا حول وجه هذا التشبيه، مع أنَّ المقام مقام الحديث عن العلم، وهو ممّا يناسبه التشبيه بالبحر.

ولكي يتضح سبب اختياره ﷺ لهذه المفردة دون غيرها، لا بدَّ من فهم المقصود من هذا التشبيه، وفهمه يتوقف على بيان نكتة بلاغية، وهي: أنَّ الشيء الواحد قد يشبَّه بعدة تشبيهات، نظرًا لتعدد أغراض المشبِّه.

ومثاله: إنك قد تشبّه شخصًا بالشمس نظرًا لنوره وإشراقه، بينما تشبّهه تارة أخرى بالقمر للتعبير عن جماله وبهائه، وهكذا.

والمقام من هذا القبيل، فإنَّ النبي ﷺ حيث يريد بيان علمه، فالمناسب أن يقول: (أنا بحر العلم)، ولا يقول: (أنا مدينة العلم)، ولكنه ﷺ ليس في مقام بيان غزارة علمه، وإنما هو بصدد بيان أنَّ العلوم الإلهية قد جمعت عنده ﷺ ولا طريق إليها إلا أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا الغرض لا يمكن أن يتحقق بالتشبيه بالبحر، لذلك كان المناسب لتحقيق هذه الدلالة هو أن يشبّه نفسه بالمدينة وعليًا عليه السلام بالباب.

المفتاح الثاني: العلم.

ويقع الكلام هنا حول العلم المذكور في الحديث، وهو علم رسول الله ﷺ، فإننا في مرحلةٍ سابقة على الدلالات لا بدَّ من أن نعرف ما هو العلم الذي شبَّه النبي ﷺ نفسه بالمدينة بالنسبة إليه، وشبَّهَ عليًا عليه السلام بالباب إليها؟ وبيانه يتوقّف على بيان مطلبين:

المطلب الأول: جامعية القرآن.

وقد تحدث القرآن عن جامعيته بصورة بلاغية مختصرة جزلة، ولكنها تؤدي معنى عميقًا جدًا، إذ قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1]، وقد استخدمت الآية الكريمة مفردة (شيء)، وهي المفردة التي تنطبق على جميع ما يخطر في الذهن، بل لا توجد مفردة أعم منها؛ إذ كل ما خلق الله يطلق عليه (شيء)، بل حتى الله ﷻ تطلق عليه هذه المفردة، لقول الإمام الصادق عليه السلام: «وأنه شيء بحقيقة الشيئية»[2].

ومع أنها أعمُّ المفردات، إلا أنها – في الآية الكريمة – ضمّت إليها مفردة (كل)، وهي من أدوات العموم، وعلى ذلك فالقرآن الكريم يستوعب كل شيء من خلال ظهوره وبطونه التي تصل إلى سبعين بطنًا، كما تقدّم البحث فيه عنه.

والحاصل: فإنَّ الآية تدلّ بشكل واضح على العموم من خلال المفردتين المذكورتين.

المطلب الثاني: هيمنة النبي ﷺ على الكتاب.

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[3]، ومن الواضح جدًا أنه لو لم تكن للنبي ﷺ هيمنة عليه لما استطاع أن يبيّنه للناس.

وجاء أيضًا قوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[4]، ومن الواضح أيضًا أنَّ المعلِّم لا بدَّ من أن يكون مهيمنًا على ما يريد تعليمه للناس، وإلا لم يمكن أن يكون معلِّمًا له.

---

(١) سورة النحل: ٨٩.

(٢) الكافي: ج١، ص٨١.

(٣) سورة النحل: ٤٤.

(٤) سورة الجمعة: ٢.

وإذا اتّضح ما تقدّم نقول: إذا جمعنا المطلبين المذكورين نصل إلى نتيجة مهمّة، وهي: أنَّ كل معرفة من المعارف الإلهية التي يصدق عليها (شيء) هي في القرآن الكريم، والمهيمن على كل ذلك هو النبي الأعظم ﷺ، ولا طريق إليه إلا علي بن أبي طالب عليه السلام.

المفتاح الثالث: مركزية العلم.

والدليل من الحديث على مركزية العلم: أنَّ النبي ﷺ قال: «أنا مدينة العلم»، فاختارَ من بين جميع صفاته وكمالاته صفة العلم.

ونعني بمركزيته: أنَّ الصفة التي تدور عليها بقية الصفات، وترتبط بها بقية الكمالات، هي: العلم، فمع ثبوت العلم تثبت البقية.

ويمكن تصوير ذلك ببيان شاهد عليه، وهو: أنَّ صفة (العصمة) مثلًا تدور مدار العلم، وعن العلم تتفرع، وهذا أمر ثابت بالوجدان والقرآن.

أما الوجدان: فإنه إذا كانت هناك قارورة ماء وفيها سُمّ، فلا شكّ في أنَّ العالم بوجود السمّ فيها سيمتنع عن شرب مائها، وأما الجاهل به فإنه قد يقدم على شربها باعتبارها ماءً، والذي عصَمَ العالم دون الجاهل ليس هو إلا علمه.

وأما القرآن الكريم: فقد قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[1]، وهو حين يقول: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ أي: وإلا تعصمني، ستكون النتيجة: ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾، ولا يخفى على المسلم أنَّ كلمات القرآن مختارة وفي غاية الدقة، فهو لم يقل (أكن من الظالمين) أو

(١) سورة يوسف: ٣٣.

(الفاسقين)، وإنما قال: ﴿وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ لأنَّ العلم له دخل في العصمة، بينما الجهل ينتج عدم العصمة، وهذا هو معنى ما ذكرناه من أنَّ العصمة تتفرع عن العلم دون بقية الصفات.

إشكالٌ وجواب:

وهنا إشكال حاصله: أنه لا ملازمة بين العلم والعصمة، والدليلُ عليه: عدم اجتناب العالم عما يعلم بفساده، وشاهده ما نرى عليه كثيرًا من الناس من تعاطي المواد المضرّة مع علمهم بضررها.

والجواب: هنالك نحوان من العلم: حصولي وحضوري.

أمّا الحصولي: فهو الذي يتحقّق بحضور صور الأشياء في الذهن، كالعلم بوجود زيد في المجلس، فإنَّ الذي يحضر في الذهن إنما هي صورته لا حقيقته.

وأمّا الحضوري: فهو حضور الأشياء بحقائقها عند العالم، كعلم الإنسان بخوفه؛ إذ أنَّ حقيقة الخوف هي التي تحضر في النفس لا صورته؛ ولذا فإنَّ أثره يترتب عليه قهرًا.

وعدم الملازمة بين العلم والعصمة إنما هو في العلم الحصولي، لأنَّ العلم الحصولي عبارة عن العلم بالصور، ومن الواضح أنَّ الصور يمكن أن تتغلّب عليها صور أخرى، كما يقول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾[1]، وعلى ضوء هذه الآية، فإنه من الممكن أن تكون صورة ضرر المواد المضرة – مثلًا – حاضرة عند الشخص، غير أنَّ الشيطان يزيّن له صورة تعاطيها فتتغلب على الصورة الأولى، وهذا ما يؤكّد عدم الملازمة بين العلم الحصولي والعصمة.

(١) سورة الأنفال: ٤٨.

بينما في العلم الحضوري هناك ملازمة تامّة بين العلم والعصمة؛ إذ أنَّ حقائق الأشياء – ولو بجانبها الملكوتي – تكون حاضرة في نفس المعصوم[1]، ولذلك لا تنفكّ العصمة عن هذا العلم، إذ لا صورة لتتغلب على أخرى، بعد أن كان ما عنده عبارة عن حقيقة الشيء، لا صورته المحتملة لعروض التزيين والتغيير عليها.

والحاصل: فإنَّ علم المعصوم ليس علمًا بصور الأشياء، وإنما هو علمٌ بحقائقها، ولذلك فإنَّ أثر علمه يترتّب عليه قهرًا، كما يترتّب أثر الخوف عليه.

المفتاح الرابع: بيان معنى (علي).

وهنا نتعرّض لشبهة أثارها بعضهم، **وحاصلها**: أنَّ حديث المدينة صحيح، ولكنه أجنبي عن علي بن أبي طالب عليه السلام، والسبب في ذلك أنَّ كلمة (علي) يحتمل أن تكون اسم فاعل من العلو، أو صفة مشبهةً بالفعل (علا يعلو)، فيصير المعنى: (أنا مدينة العلم وبابُها عالٍ) أي: مرتفع.

وهذا كناية عن شموخ علمه صلى الله عليه وآله، وأنَّ علومه لا تطال، وعن ذلك تحدّث الدواني فقال: «ثالثها: وقع في تأويل "علي بابها" أي: مرتفع، وعلى هذا يبطل الاحتجاج به للرافضة»[2].

---

(١) ولعلَّ إلى ذلك يشير أمير المؤمنين عليه السلام في قوله: «فهم والجنة كمن قد رآها، فهم فيها منعمون، وهم والنار كمن قد رآها، فهم فيها معذبون». نهج البلاغة: ج٢، ص١٦١. (الخباز)

(٢) الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة: ص١٨٩.

ولكن لا يخفى أنَّ القائلين بهذا (شواذ) كما وصفهم ابن حجر الهيتمي، حيث قال: «وشذَّ بعضهم فأجاب: بأنَّ معنى (وعلي بابها) أي من العلو، على حدِّ قراءة ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ﴾[1] برفع علي وتنوينه، كما قرأ به يعقوب» [2].

وكذلك الملا القاري حيث قال: «وشذ بعضهم فأجاب: أنَّ معنى (وعلي بابها) أنه فعيل من العلو، على حدِّ قراءة: ﴿صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ﴾برفع علي وتنوينه، كما قرأ به يعقوب» [3].

ومن الواضح أنَّ غرض هؤلاء الشواذ غرض فاسد، وليس هو إلا إنكار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ومحاجّة الشيعة، ولو كان ذلك على حساب الحق والدليل.

وعن ذلك تحدث المناوي فقال: «(أنا دار الحكمة)، وفي رواية: (نبي الحكمة)، (وعلي) بن أبي طالب (بابها) الذي يُدخل منه إليها، ومَن زعم أنه من العلو – وهو الارتفاع – فقد تَنَحّلَ لغرضهِ الفاسد بما لا يجديه (ت عن علي)، (وقال غريب)» [4].

وقال عبد الله المكي المراوعي: «وفيه أيضًا: وناهيك بهذه المرتبة ما أسناها، وهذه المنقبة ما أعلاها، ومن زعم أن المراد (وعلي بابها) أنه مرتفع من العلوّ وهو الارتفاع فقد تنحّل لغرضه الفاسد بما لا يجديه، ولا يسمنه ولا يغنيه» [5].

---

(١) سورة الحجر: ٤١.

(٢) الصواعق المحرقة: ج١، ص٨٧.

(٣) مرقاة المفاتيح: ج٩، ص٣٩٤١.

(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير: ج١، ص٣٧٧.

(٥) منتهى السؤل: ج٣، ص٣٤٦.

وكيف كان، فإليك بعض القرائن التي تدلّ على أنَّ المقصود من لفظ (علي) في الحديث هو أمير المؤمنين عليه السلام:

القرينة الأولى: ورود الحديث بصياغات متعددة، وكلمة (علي) على ضوء بعضها لا يمكن حملها على أنها صفة مشبّهة أو اسم فاعل، بل هي اسم علم.

ومنها: ما عن عبد الرحمن بن بهان، قال: «سمعت جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يوم الحديبية، وهو آخذ بيد علي عليه السلام، وهو يقول: هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، يمد بها صوته، أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب» [1].

ومنها: ما رواه ابن المغازلي قائلًا: «علي بن موسى الرضا، قال: حدثني أبي، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: يا علي أنا مدينة العلم، وأنت الباب، كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة إلا من الباب» [2].

ومنها: مارواه الحافظ السمرقندي في كتاب بحر الأسانيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد بابها فليأتِ عليًّا» [3].

القرينة الثانية: إننا لو حملنا كلمة (علي) على أنها اسم فاعل للزم التهافت بين صدر الحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وذيله «فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

---

(١) معجم ابن المقرئ: ص٨٤، مناقب علي لابن المغازلي: ص١٣٥.

(٢) مناقب علي: ص١٤٢.

(٣) تذكرة الحفاظ: ج٤، ص٢١.

وبيانه: أنه لو كان المعنى من (علي) هو شموخ وارتفاع علم النبي الأعظم ﷺ -وهذا هو الصدر - فهذا يقتضي أنه لا يمكن الوصول إليه، بينما قول الحديث في ذيله: «فمن أراد المدينة فليأتها من بابها» يدل على إمكان الوصول إليها، وهذا تهافت واضح.

وأما لو حملنا كلمة (علي) على أنها اسم علم - وهو المتبادر والواضح عند كلّ ذي لب - يندفع محذور التهافت، ولأجل هذا يتعيّن حمل كلمة (علي) على أنها اسم علم لشخص، ولا شخص اسمه علي إلا أمير المؤمنين عليه السلام، ولذلك عدَّه علماء المسلمين من فضائله.

المفتاح الخامس: ظهور ذيل الحديث في التخيير.

ومحصل الكلام هنا: أنَّ بعض المخالفين قد زعمَ أنَّ الأسلوب في عبارة: «فمن أراد المدينة فليأتها من بابها» أسلوب تخيير، لأنَّ مفردة (فمن) – بحسب الاستعمالات العرفية – إنما تأتي للتخيير.

ولنا على ذلك تعليقان:

التعليق الأول: إنَّ هذا الأسلوب وإن كان ظاهرًا في التخيير، إلا أنه يراد منه التهديد والتحذير، كقول الله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1]، فإنَّ (مَن) وإن كانت ظاهرةً في التخيير، إلا أنَّ المقصود منها في الآية هو التحذير، ولذلك هدّدهم بأليم العقاب إذا لم يؤمنوا.

(١) سورة الكهف: ٢٩.

التعليق الثاني: لو قلنا بأنَّ حديث المدينة يراد به التخيير للزم من ذلك لازم باطل لا يقول به مسلم، وهو جواز الأخذ من غير النبي ﷺ.

إذ عندما يقول النبي ﷺ: إنَّ الطريق إلى علومه منحصر بعلي عليه السلام، ومن أراد علمه فليأتِ عليًا عليه السلام، فإنَّ حمل ذلك على التخيير يلزم منه جواز أخذ العلم من غير أمير المؤمنين عليه السلام، والذي – أي: هذا الغير – لا يوصل إلى علم النبي ﷺ، بل يوصل إلى علم غيره.

وعليه، فالأسلوب لا يراد به التخيير، بل يراد به التعيين، بمعنى أنَّ الطريق الموصل لخزائن علم الله منحصر بعلي عليه السلام.

والأدلة على انحصار واختصاص الوصول لعلم النبي ﷺ بأمير المؤمنين عليه السلام كثيرة جدًا، ولا بأس بنقل كلمة ابن دريد، التي نقلها عنه المناوي في قوله: «(علي عيبة علمي) أي مظنة استفصاحي، وخاصتي، وموضع سرّي، ومعدن نفائسي، والعيبة: ما يحرز الرجل فيه نفائسه.

قال ابن دريد: وهذا من كلامه الموجز، الذي لم يسبق ضرب المثل به في إرادة اختصاصه بأموره الباطنة، التي لا يطّلع عليها أحد غيره، وذلك غاية في مدح علي، وقد كانت ضمائر أعدائه منطوية على اعتقاد تعظيمه.

وفي شرح الهمزية: أن معاوية كان يرسل يسأل عليًا عن المشكلات فيجيبه، فقال أحد بنيه: تجيب عدوك؟ قال: أما يكفينا أن احتاجنا وسألنا»[1].

(١) فيض القدير: ج٤، ص٣٥٦.

الجهة الثالثة: دلالات الحديث.

هناك دلالات كثيرة يدل عليها الحديث، ولكننا نقف على ثلاث منها فقط، وهي:

الدلالة الأولى: أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأنبياء والمرسلين ما عدا النبي صلى الله عليه وآله.

وهذه واحدة من معتقداتنا في أمير الؤمنين عليه السلام، وقد أوجبت هذه العقيدة إثارة اللغط عند المخالف، وصار يتّهم الشيعة بأنهم مغالون في أئمتهم، والحال أنَّ الأدلة موجودة في كتب الفريقين، وأحد تلك الأدلة هو حديث المدينة.

ودلالته على هذه العقيدة يتّضح من خلال مقدمات ثلاث:

المقدمة الأولى: هيمنة النبي صلى الله عليه وآله على جميع المعارف الوحيانية، بمعنى أنه ما من وحي سماوي أوحاه الله لأحد أنبيائه ورسله عليهم السلام إلا وللنبي صلى الله عليه وآله هيمنة عليه، وإليه أشارت الآية الشريفة: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[1]، لإفادتها أنَّ الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن الكريم، مصدقًا لما أمامه من الكتب، ومهيمنًا عليها.

وهذا المعنى هو ما نقرؤه في زيارة النبي صلى الله عليه وآله: «السلام على رسول الله، أمين الله على وحيه، وعزائم أمره، الخاتم لما سبق من رسله، الفاتح لما استقبل، والمهيمن على ذلك كلّه» [2].

المقدمة الثانية: التلازم بين الهيمنة والأفضلية، فإنَّ المهيمن على علوم السابقين بالضرورة يكون هو الأفضل منهم، لأنَّ جميع ما لديهم عنده وزيادة، فالمعارف الوحيانية تفرقت على الأنبياء عليهم السلام، ولكنها اجتمعت عند رسول الله صلى الله عليه وآله.

---

(١) سورة المائدة: ٤٨.

(٢) الوافي: ج١٤، ص١٥٠٠.

المقدمة الثالثة: إحاطة أمير المؤمنين عليه السلام بجميع المعارف المحمدية، وهذه المقدمة نستفيدها من عدة أدلة، ومنها حديث المدينة.

وتقريبه: إنَّ قوله صلى الله عليه وآله: (أنا مدينة العلم، وعلي بابها) قد تضمّن تشبيهًا لنفسه الشريفة بالإضافة إلى علمه صلى الله عليه وآله – المهيمن على جميع المعارف – (بالمدينة) وجعل الطريق إلى هذه المدينة (أمير المؤمنين عليه السلام)، ولذا شبَّههُ بالباب، وهذا يستلزم أن يكون هو الآخر محيطًا بجميع ما فيها، وإلا لما كان بابًا موصلًا إلى ما احتوت عليه.

والشاهد على إحاطة أمير المؤمنين عليه السلام بجميع المعارف المحمدية، هو قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[1]، وقد تقدم الكلام مفصّلًا حول نزوله في أمير المؤمنين عليه السلام ودلالاته المتعددة، فراجع.

والنتيجة: فإنَّ هيمنة رسول الله صلى الله عليه وآله على جميع المعارف الوحيانية إذا كانت قد استلزمت أفضليته على جميع الأنبياء والمرسلين، فإنها نفسها تستلزم تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأنبياء والمرسلين عليهم السلام أيضًا، لأنه يحيط بتلك المعارف كلها، وعليه فلا غلو في هذه العقيدة؛ إذ أنها مدلول الأحاديث المروية في كتب الفريقين.

الدلالة الثانية: أمير المؤمنين عليه السلام هو حافظ الوحي الإلهي وصائنه.

وهنا أمور ثلاثة تحتاج إلى بيان:

(١) سورة الرعد: ٤٣.

الأمر الأول: معنى صيانة الوحي الإلهي وكيفيته.

ولا يخفى – ابتداءً – أنَّ الوحي هو لغة التخاطب بين الله والعباد جميعًا، ولذا فهي لأهميتها تحتاج إلى حفظ وصيانة، وهو ما تعهد به الله ﷻ في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، إذ الذكر هو الوحي الإلهي الذي أراد الله حفظه وصيانته.

وقد حفظه الله في مقام الإنزال عن طريق الروح الأمين ﷺ، حيث قال ﷻ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾[2]، فوصف الذي تولّى مهمّة الإنزال بـ (الأمين)، كما وصف الذين انتهى الوحي إليهم، وفي أكثر من آية في سورة الشعراء، وعلى لسان أكثر من نبي بـ (الأمناء)، حيث قال: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾، فسلّمه الأمين إلى الأمناء، ولذلك أكد القرآن الكريم على أمانة الأنبياء ﷺ على الوحي في عدة آيات، منها:

- الآية الأولى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾[3].
- الآية الثانية: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾[4].
- الآية الثالثة: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾[5].
- الآية الرابعة: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾[6].

---

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) سورة الشعراء: ١٩٣.

(٣) سورة الشعراء: ١٠٦ – ١٠٧.

(٤) سورة الشعراء: ١٢٤ – ١٢٥.

(٥) سورة الشعراء: ١٤٢ – ١٤٣.

(٦) سورة الشعراء: ١٦١ – ١٦٢.

- الآية الخامسة: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾[1].
- الآية السادسة: ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾[2].

ولما توفي النبي صلى الله عليه وآله – وهو الأمين على الوحي الذي بذل الأنبياء والمرسلون عليهم السلام أرواحهم في سبيل حفظه طوال القرون المتتالية – كان الوحي في معرض الضياع، ولكنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قام مقام النبي صلى الله عليه وآله في حفظ الوحي وصيانته.

الأمر الثاني: دلالة الحديث على صيانة أمير المؤمنين عليه السلام للوحي.

إنَّ الحديث له دلالة على أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الحافظ والصائن للوحي الإلهي بعد النبي صلى الله عليه وآله، ويستفاد ذلك من تشبيه النبي صلى الله عليه وآله عليًّا عليه السلام بالباب، حيث أنَّ الباب له وظيفتان:

- **الوظيفة الأولى**: الإيصال إلى ما وراء الباب، فهو المدخل للمدينة، وقد تقدم الحديث حول ذلك.
- **الوظيفة الثانية**: حفظ ما وراءها؛ إذ لولا وجود الباب لا يكون ما في المدينة محفوظًا، ولا يوجد ما يصونه عن السرقة والضياع.

وممّا يجدر ذكره: إنَّ كون وظيفة حفظ الوحي الإلهي – الذي جاء به الأنبياء عليهم السلام – هي وظيفة أمير المؤمنين عليه السلام، مما دلّت عليها عدة من الأحاديث، ومنها حديث صحيح وارد من طريق الفريقين:

وهو ما رواه أحمد بن حنبل: «عن أبي سعيد الخدري قال: كنا نمشي مع النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فانقطع شسع نعله، فتناولها علي يصلحها، ثم مشى فقال: «إنَّ منكم لمن

(١) سورة الشعراء: ١٧٧ – ١٧٨.

(٢) سورة الدخان: ١٨.

يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله»، قال أبو سعيد: فخرجت فبشّرته بما قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فلم يكبر به فرحًا، كأنه شيء قد سمعه» (١).

وفي لفظ آخر: «عن أبي سعيد الخدري قال: كنا جلوسًا في المسجد، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وعلي في بيت فاطمة، وانقطعت شسع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فأعطاها عليًا يصلحها، ثم جاء فقام علينا فقال: «إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله»، قال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا»، قال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكنه صاحب النعل».

قال إسماعيل: فحدثني أبي أنه شهد - يعني عليًا - بالرحبة فأتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، هل كان من حديث النعل شيء؟ قال: وقد بلغك؟ قال: نعم، قال: اللهم إنك تعلم أنه مما كان يخفي إلي رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم» (٢).

وروى ابن حبان: «عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. قال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا. قال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكن خاصف النعل. قال: وكان أعطى عليًا نعله يخصفه» (٣).

---

(١) فضائل الصحابة: ج٢، ص٦٢٧.

(٢) فضائل الصحابة: ج٢، ص٦٣٧.

(٣) صحيح ابن حبان: ج١٥، ص٣٨٥. قال شعيب الأرنؤوط معلقًا: «إسناده صحيح على شرط مسلم. جرير: هو ابن عبد الحميد، وهو في "مسند أبي يعلى" "١٠٨٦".

وأخرجه النسائي في "الخصائص" "١٥٦" عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن قدامة، كلاهما عن جرير، بهذا الإسناد.

والتأويل له أحد معنيين:

- **المعنى الأول**: صرف المعنى عن ظاهره، أي: تحريفه عن معناه.
- **المعنى الثاني**: التفسير، وهو: المعنى اللغوي للتأويل.

وعلى كلا المعنيين يدلّ الحديث على أنَّ عليًّا عليه السلام هو المسؤول عن صيانة الوحي الإلهي، أما على الأول: فواضح؛ إذ أنَّ عليًا عليه السلام هو المقاتل والمدافع عن تحريف الشريعة السماوية، وأما على الثاني: فكذلك؛ إذ أنَّ عليًا هو المسؤول عن توضيح معنى الوحي وتفسيره الصحيح.

الأمر الثالث: المدلول الالتزامي لصيانة أمير المؤمنين عليه السلام للوحي.

لقد ظهر ممّا تقدّم: أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام هو صائن الوحي وحافظه، وهذا يقتضي أمرين:

وأخرجه القطيعي في زوائده على "الفضائل" لأحمد "١٠٨٣"، والحاكم ٣/ ١٢٢، والبغوي "٢٤٤٧"، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" ١/ ٢٣٩ من طرق عن الأعمش، به. وضعفه ابن الجوزي بإسماعيل بن رجاء ظنا منه أنه إسماعيل بن رجاء الحمصي الذي ضعفه ابن حبان والدارقطني، وهذا وهمٌ منه رحمه الله، فإسماعيل هذا هو الزبيدي الثقة الذي خرج له مسلم في "صحيحه"، نبه ذلك الإمام الذهبي في "تلخيص العلل المتناهية" ورقة ١٨، فقال: تكلم فيه ابن الجوزي من قبل إسماعيل فأخطأ، هذا ثقة، وإنما المضعف رجل صغير روى عن موسى بن الحصين، فهذا حديث جيد السند، قلت: وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي في مختصره.

وأخرجه أحمد ٣/ ٣١و٣٣و٨٢، والقطيعي "١٠٧١"، والحاكم ٣/ ١٢٢ – ١٢٣ من طريق فطر بن خليفة، وابن أبي شيبة ١٢/ ٦٤، وابن عدي في "الكامل" ٧/ ٢٦٦٦ من طريق عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، كلاهما عن إسماعيل بن رجاء، به. وفي بعض الروايات جاء الحديث مختصرًا.

وأورده الهيثمي في "المجمع" ٩/ ١٣٣، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة». (انتهى)

وقال حسين سليم أسد في (مسند أبي يعلى الموصلي: ج٢، ص٣٤١): «إسناده صحيح».

والألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان: ج١٠، ص٧٤: صحيح – الصحيحة (٢٤٨٧).

الأمر الأول: عصمة أمير المؤمنين عليه السلام بالضرورة؛ إذ لو لم يكن معصومًا لم تتحقق صيانة الوحي الإلهي على يديه، بداهة أنَّ غير المعصوم عليه السلام قد يشتبه في البيان، وقد يظن الباطل حقًا والحق باطلًا، ومثله يستحيل أن يكون حافظًا للوحي وصائنًا له.

الأمر الثاني: لزوم الأخذ منه، وعدم جواز الأخذ من غيره؛ إذ أنه هو الوحيد -بعد النبي صلى الله عليه وآله- الحافظ للوحي والصائن له، وهذا يعني أنَّ المعارف الإلهية التي عنده محفوظة سالمة عن التحريف، بينما معارف غيره ليست لها ضمانة السلامة عن التحريف والتغيير، فتتعيّن مرجعيته الدينية دون سواه، ولا يصح أن يُقاس به أحد من الصحابة على الإطلاق.

الدلالة الثالثة: إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

وهي على قسمين:

القسم الأول: الإمامة الدينية، وتعني المرجعية الدينية بعد النبي صلى الله عليه وآله.

وقد اتضح قريبًا من الحديث ثبوتها لأمير المؤمنين عليه السلام بدون أدنى شك، بل تبيّن أنه الطريق الوحيد لمعارف النبي صلى الله عليه وآله دون سواه، فيلزم الأخذ منه، ولا يجوز الأخذ من غيره.

القسم الثاني: الإمامة السياسية، وتعني: تقلد مقاليد الحكم وإدارة الأمور بعد النبي صلى الله عليه وآله.

ويمكن استفادتها من الحديث ببيانين:

البيان الأول: ضميمة التلازم بين العصمة واستحقاق الإمامة السياسية، لما ذكرناه -في أبحاث سابقة- من أنَّ التفكيك بين الإمامتين الدينية والسياسية إنما يتّجه على ضوء مباني أهل الخلاف، لتفكيكهم بين الإمامة الدينية والعصمة، وبالتالي فمن الممكن أن يكون الشخص

إمامًا في الدين، إلا أنه لا يصلح لإدارة أمور المسلمين، لقصور منه في الإدارة يستوجب خطأه واشتباهه في إدارة الأمور.

ولكن إذا قلنا بالتلازم بين الإمامة والعصمة، كما عليه مدرسة الإمامية، فالتفكيك بين الإمامتين يكون بلا وجه؛ إذ بعد ثبوت العصمة للإمام فإنه لا يمكن أن يكون في معرض الخطأ، وهذا ما يعينه للإمامة السياسية وإدارة الأمور دون سواه.

وبما أنَّ حديث المدينة قد دلَّ على ثبوت الإمامة الدينية والعصمة معًا، فهو يقتضي ثبوت الإمامة السياسية بالضرورة.

البيان الثاني: ضميمة التلازم بين الأعلمية واستحقاق الإمامة السياسية؛ إذ أنَّ المساواة بين المفضول والفاضل مستهجنة عند العقلاء، فلو أنَّ مديرًا لشركة نصّب من هو أقل كفاءة على الأعلى منه كفاءة، لقبَّحَ فعله العقلاء، وهذا ما نبّه عليه القرآن الكريم في قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1]، ممّا يؤكّد أنَّ الأعلمية والأفضلية تقتضي التقديم في أمر الخلافة والحكم.

وبما أنه قد تقدّم عند بيان الدلالة الأولى: أنّ عليًّا عليه السلام ليس أفضل من الصحابة فقط، بل هو أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، لهيمنته على جميع علومهم ومعارفهم الوحيانية، فلو جُعِلَ غيره حاكمًا عليه، لاستهجن ذلك العقلاء وقبّحوه.

وسيأتي لاحقًا بعض ما يتعلق بهذا البيان، فانتظر.

(١) سورة الزمر: ٩.

الجهة الرابعة: معالجة الإشكالات المثارة حول حديث المدينة.

وهاهنا أربعة إشكالات:

الإشكال الأول: عدم الملازمة بين الأعلمية واستحقاق الخلافة.

ذكرنا قريبًا أنَّ حديث المدينة يدل على ثبوت الإمامة السياسية لأمير المؤمنين عليه السلام بضميمة الملازمة بين الأفضلية والأعلمية واستحقاق الإمامة.

إلّا أنَّ بعضهم قد ناقش في هذه الملازمة، فقال: إنها غير مسلّمة؛ إذ ربّما يكون الشخص عالمًا، بل يكون هو الأعلم، ولكن لا تكون لديه خبرة بقيادة الأمور، وبما أنَّ الإمامة منصب إداري وتنفيذي فإنه يحتاج إلى خبروية، ولا يكفي فيه مجرّد العلم.

الجواب عن الإشكال الأول:

ويمكن الإجابة عنه بجوابين:

الجواب الأول: إنَّ النبي صلى الله عليه وآله شبَّه علمه بالمدينة وشبَّه عليًا عليه السلام بالباب الموصل إليها، وحينئذ فإمّا أن يلتزم المستشكل بأنَّ علم النبي صلى الله عليه وآله يستوعب فنّ القيادة والعلوم السياسية أو لا.

فإن التزم بعدم الشمول كان ذلك اتّهامًا لرسول الله صلى الله عليه وآله بالنقص في العلم فيما يرتبط بالحكم والسياسة، وهذا يجرّ لاتّهام الله سبحانه وتعالى، لأنه جعله حاكمًا على الناس، رغم كونه ناقصًا.

وإن التزم بشمول علمه للعلوم السياسية وفنّ القيادة وإدرة الأمور، وبهذا العلم تأهّل للحاكمية، لزم الالتزام بدلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام السياسية، لأنَّ العلم

الموجود عند رسول الله صلى الله عليه وآله – بمقتضى حديث المدينة – موجود بتمامه عند أمير المؤمنين عليه السلام، فيؤهّله للحاكمية مثله.

الجواب الثاني: إنَّ المتأمل لكتاب الله تعالى يجد تأسيس القرآن الكريم للملازمة بين العلم والحاكمية، ويمكننا الاستشهاد على ذلك بشاهدين:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[1]، والمستفاد من هذه الآية هو: أنَّ البسط في العلم والجسم هو ملاك الحاكمية.

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[2]، وهذه الآية شاهد آخر على ارتباط مقام الخلافة بالعلم، حيث زوّد الله تعالى خليفته بالعلم، وحرم الملائكة إياه، وبذلك أثبت لهم احتياجهم إليه، وأنه الأولى والأحق بالخلافة.

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٢) سورة البقرة: ٣٠ – ٣٣.

وسرّ الملازمة بين العلم والحاكمية في القرآن الكريم هو: أنَّ القرآن الكريم إنما يتحدث عن الملازمة بين العلم الإلهي والحاكمية، لا بين العلم البشري وبينها؛ وذلك لأنَّ العلم الإلهي لا يؤتى إلا للنفوس الكاملة المؤهلة – بمقتضى كمالها – للحاكمية، وأما العلم البشري فإنه يتاح للناقص والكامل، ولذا فإنه لا يقتضي الحاكمية، ولا شك في أنَّ العلم الثابت لأمير المؤمنين عليه السلام من سنخ العلم الإلهي لا البشري، فالملازمة بينه وبين الحاكمية ثابتة.

دخلٌ ودفع:

وقد يُقال: إنَّ الاستدلال بالتأسيس القرآني يمكن نقضه من خلال نفس القرآن الكريم، فإنه قد ذكر أنَّ النبي موسى عليه السلام تعلّم من العبد الصالح، حيث قال: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾[1]، والروايات تقول إنه الخضر عليه السلام.

وبمقتضى هذه فإنَّ الخضر عليه السلام كان أعلم من موسى عليه السلام، ومع ذلك فإنَّ الحاكمية كانت لموسى عليه السلام ولم تكن للخضر عليه السلام، وهذا ما يؤكد عدم التلازم بين الأعلمية والحاكمية.

ويمكن دفع هذا الدخل بالقول: بعدم صلاحية الآية المذكورة لنقض الملازمة؛ لأنَّ الاستدلال بها يتوقف على إثبات عدّة مقدّمات، والحال أنَّ من يستدل بها يعجز عن إثباتها، وإليكها:

المقدمة الأولى: إثبات أنَّ موسى في الآية هو نبي الله موسى عليه السلام، والحال أنه محلّ خلاف، كما يتّضح لمن راجع كتب التفسير.

(١) سورة الكهف: ٦٦.

المقدمة الثانية: إثبات أنَّ الخضر لم يكن نبيًا، والحال أنَّ لدينا من الروايات ما تصرّح بأنه نبي، وإذا كان نبيًا فالتفاضل بين الأنبياء ﷺ ليس بممتنع، ومن الممكن أن يجتمع نبيّان في وقت واحد، وتكون لكل منهما حاكمية، ولكن بحيث تكون حاكمية المفضول في ظل حاكمية الأفضل، وقد تكرّر هذا في حياة الأنبياء، ولا مانع منه، كما حصل ذلك لنبي الله إبراهيم عليه السلام، ونبي الله لوط عليه السلام.

ثم إنه مع التنزّل والتسليم بأنَّ (موسى) هو النبي، وأنَّ الخضر لم يكن نبيًا، فمع ذلك لا يصح النقض بالآية؛ لأنَّ ما تساعد عليه ظواهر الأدلة أنَّ رئاسة موسى عليه السلام وحاكميته آنذاك لم تكن حاكمية عامة، بل كانت خاصة ببني إسرائيل، وشاهد ذلك هو قرن الله كثيرًا بين نبي الله موسى عليه السلام وبني إسرائيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[1]، وقوله تعالى أيضًا: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا﴾[2]، وعليه فإنَّ حاكميته كانت على بني إسرائيل، وبما أنَّ الخضر لم يكن من بني إسرائيل، فلا تنتقض به ضرورة حاكمية الأفضل على المفضول.

وعلى ذلك نقول: إنَّ موسى عليه السلام كانت له حاكمية على بني إسرائيل بمقتضى أعلميته عليهم، وكانت للخضر مهامّه الخاصّة به بمقتضى عالميته عليه السلام، فلا يصحّ النقض به.

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٦.

(٢) سورة الإسراء: ١٠١.

الإشكال الثاني: إمكان الوصول إلى العلم النبوي عن طريق الصحابة.

وحاصله: إنَّ رسول الله ﷺ إما أن يكون قد علَّم غير علي عليه السلام من الصحابة وإما أنه لم يعلّم سواه، **فإن قلتم:** لم يعلّم غير علي عليه السلام كان ذلك انتقاصًا للنبي ﷺ من ناحية عدم تعليمه لأصحابه، بل وتكذيبًا للقرآن من ناحية تصريحه بأنه قد علَّم غيره، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1].

وإن قلتم: علّم غيره بمقتضى دلالة الآيات القرآنية، انتقضت دلالة الحديث على أنه لا سبيل للعلم إلا علي عليه السلام؛ إذ الفرض وجود العلم النبوي عند غير أمير المؤمنين عليه السلام، فيجوز أخذه منه، وهو خلاف مدلول الحديث، فيكون ذلك قرينة على كذبه ووضعه.

الجواب عن الإشكال الثاني:

وهذا الإشكال مدفوع بالالتفات إلى أمرين:

الأمر الأول: إنَّ العلم المقصود في الحديث الشريف، إنما هو العلم الكلي، لا العلم الجزئي، إذ أنَّه ﷺ في قوله: (أنا مدينة العلم) قد استخدم مفردة (العلم) بألف ولام الجنس، وهي تقتضي استيعاب جميع أفراد العلم والمعارف الوحيانية، وهذا ما يعني أنَّ العلم النبوي علم كلي، وعلي عليه السلام هو الباب إليه، وهذا خاص به دون غيره، فلا تنتقض دلالة الحديث بوجود بعض العلم الجزئي عند غيره.

---

(١) سورة البقرة: ١٢٩.

الأمر الثاني: تقدّم فيما سبق أنَّ غرض النبي ﷺ من تشبيه علمه بالمدينة هو بيان أنَّ علمه لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق علي عليه السلام، وهذا معناه التأسيس لمرجعية علمية، وأنها منحصرة في علي عليه السلام.

وعلى ضوء هذين الأمرين يتّضح: أنَّ النبي ﷺ وإن كان قد علّم غير أمير المؤمنين عليه السلام، إلا أنه تعليم جزئي، فلا يصلح غيره للرجوع إليه، بل المرجعية الدينية منحصرة به، لتميّز علمه بالكلية والعصمة معًا، وليس لغيره شيء من ذلك.

الإشكال الثالث: مخالفة حديث المدينة للسيرة العملية لأمير المؤمنين عليه السلام.

وحاصله: إنَّ السيرة العملية لأمير المؤمنين عليه السلام تكذِّب حديث المدينة، لأنَّ الحديث يصوّره محيطًا بكل معارف رسول الله ﷺ، والحال أنَّ السيرة تثبت أنه كان جاهلًا – والعياذ بالله –بأبسط المسائل الفقهية.

ويستشهد أصحاب هذا الإشكال بقضية أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام استحى أن يسأل رسول الله ﷺ عن حكم المذي، لمكان فاطمة عليها السلام، فأمر المقداد بن الأسود، فسأل الرسول ﷺ فأجابه.

ومن الواضح جدًا: أنَّ عليًا لو كان باب مدينة العلم، لم يكن ليجهل بأبسط المسائل الفقهية المعلومة عند عامّة المتديّنين والمتشرّعة.

والروايات – التي تناولت هذه القضية – موجودة في مجاميع الحديث عند الشيعة والسنة، وبأسانيد صحيحة معتبرة، ومنها: صحيحة إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن المذي؟ فقال: إنَّ عليًا عليه السلام كان رجلًا مذاءً، فاستحيا أن يسأل رسول الله ﷺ لمكان فاطمة عليها السلام، فأمر المقداد أن يسأله وهو جالس، فسأله، فقال له النبي ﷺ: ليس بشيء»[1].

(١) وسائل الشيعة: ج١، ص٢٧٨.

ومنها: ما نقله البخاري في صحيحه: «عن علي بن أبي طالب، قال: كنت رجلًا مذاءً، فأمرت المقداد بن الأسود أن يسأل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فسأله، فقال: فيه الوضوء»[1].

الجواب عن الإشكال الثالث:

ويمكن أن نجيب عن هذه الإشكالية بجوابين:

الجواب الأول: إنَّ منهج الشيعة العلمي واضح، فإنَّ كلّ رواية وإن صحَّ سندها - بل حتى لو كانت من الصحيح الأعلائي، كما يعبّرون - تُعْرَض على الأصول المذهبية الثابتة بالقطع واليقين - كعصمتهم وعلمهم وإمامتهم - فما وافق هذه الأصول الدينية والمذهبية القطعية يؤخذ به، وما خالفها يردّ علمه إلى أهله.

وعليه، فليس عندنا قاعدة تقتضي قبول كلّ رواية صحَّ سندها من طريقنا، بل إنَّ هذا النحو من الروايات على فرض تنافيه مع الأصول يردّ علمه إلى أهله، وذلك لأنَّ الحديث الصحيح إذا كان خبر آحاد، فهو ظن لا يجابه القطع، لأنَّ حجية العلم والقطع ثابتة، بينما حجية الظن غير ثابتة في حال تعارضه مع القطع.

الجواب الثاني: إنَّ الرواية يمكن توجيهها بما لا يتنافى مع الأصول المذهبية، وبما لا يمسّ حديث المدينة ولا يخدش فيه، ببيان: أنَّ مجرد السؤال لا يعني الجهل بجوابه، فكم من سائل عن أمر وهو عالم به، وإنما يسأل – رغم علمه – لأغراض أخرى غير المعرفة، كإيصال المعلومة للمستمعين من طريق سؤال العالم، ليستفيدوا منها في مقام العمل.

---

(١) صحيح البخاري: ج١، ص٣٨.

والروايات – التي بين أيدينا – من هذا القبيل؛ إذ أنَّ غاية ما تدل عليه هو أنَّ عليًا عليه السلام أراد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن حكم المذي، فاستحى لمكان فاطمة عليها السلام، فأمرَ المقداد أن يسأل، ولكنها لا تدل على أنه قد سأل لعدم معرفته بالجواب، فمن المحتمل أن يكون سؤاله لأجل إيصال الجواب إلى من كان حاضرًا من الصحابة في مجلس النبي صلى الله عليه وآله.

وممّا يجدر ذكره: أنَّ المخالف يتّفق مع الشيعة في أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان عالمًا إن لم يكن هو الأعلم، ومثله يمتنع عادةً جهله بأبسط المسائل الابتلائية الواضحة عند عامّة المكلفين، فمن يعتقد بجهله عليه السلام بمثل هذه المسألة فلا شكّ في أنه مريض القلب أو ضعيف العقل.

الإشكال الرابع: حديث المدينة خبر آحاد.

وحاصله: إنَّ حديث المدينة من أحاديث الآحاد، والإمامة عند الشيعة إما هي أصل ديني أو مذهبي، وأخبار الآحاد لا تثبت الأصول، لأنها مما لا يمكن إثباته إلا باليقين.

الجواب عن الإشكال الرابع:

والجواب عن هذا الإشكال:

أولًا: إنَّ حديث المدينة متواتر عندنا، وكذلك عند غيرنا وفقًا لضابطة التواتر عندهم؛ إذ يكفي عندهم رواية أربعة من الصحابة لحديث معيّن، لكي يندرج في سلسلة الأحاديث المتواترة، وإليك شاهدين على ذلك:

الشاهد الأول: قال ابن حزم: «ومن طريق ابن أبي شيبة: ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي المنهال (عن إياس بن عبد المزني – ورأى ناسًا يبيعون الماء – فقال: لا تبيعوا الماء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم نهى أن يُباع).

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون، ثنا أبو إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: (نهى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم أن نمنع نقع البئر، يعني: فضل الماء) هكذا في الحديث تفسيره، ورويناه أيضًا مسندًا من طريق جابر، فهؤلاء أربعة من الصحابة، **فهو نقل تواتر لا تحل مخالفته**» [1].

وتحصّل من كلامه: أنَّ المقياس العلمي لتواتر الخبر أن يرويه أربعة من الصحابة.

الشاهد الثاني: قال ابن حجر الهيتمي: «السابع: أخرجَ الشيخان عن أبي موسى الأشعري ﷺ، قال: مرض النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فاشتد مرضه، فقال: (مروا أبا بكر فليصل بالناس)، قالت عائشة: يا رسول الله إنه رجل رقيق القلب، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، فقال: (مري أبا بكر فليصل بالناس)، فعادت، فقال: (مري أبا بكر فليصل بالناس، فإنكن صواحب يوسف)، فأتاه الرسول، فصلى بالناس في حياة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم. وفي رواية أنها لما راجعته فلم يرجع لها قالت لحفصة: قولي له: يأمر عمر، فقالت له فأبى حتى غضب، وقال: (أنتن – أو إنكن، أو لأنتن – صواحب يوسف، مروا أبا بكر).

اعلم أنَّ هذا الحديث متواتر، فإنه ورد من حديث عائشة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن زمعة وأبي سعيد وعلي بن أبي طالب وحفصة» [2].

وإذا كان هذا هو ملاك التواتر، فإنَّ حديث المدينة من المتواترات؛ لأنه قد رواه عشرة من الصحابة، غير أنه لّما تضمّن فضيلة لعلي ﷺ صار – عند القوم – من أخبار الآحاد، مع أنه بحسب مقاييسهم ينبغي أن يكون متواترًا، بل أعلى درجة من المتواتر.

---

(١) المحلى: ج١، ص٣٦٠.

(٢) الصواعق المحرقة: ج١، ص٦٠.

وثانيًا: مع التسليم بأنه غير متواتر، فإنَّ الشيعة لا يستدلّون بحديث المدينة وحده، بل يستدلّون بمجموع الآيات والأحاديث التي قد تقدّم بعضها، ولا شكّ ولا ريب في أنَّ المجموع ممّا يورث اليقين والقطع بإمامة علي عليه السلام، وأنه الأحق بالإمامة والخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

الدليل السادس: (علي مع القرآن والقرآن مع علي)

ويقع الكلام حوله في نقطتين:

النقطة الأولى: سند الحديث.

إنَّ هذا الحديث المبارك إن لم يكن عندنا -نحن الشيعة الإمامية- متواترًا مقطوعَ الصدور عن النبي ﷺ فهو قريبٌ من المتواتر، وأما عند غيرنا فقد روى الحاكم بإسناده عن أبي ثابت مولى أبي ذر قال:

«كنت مع علي ﷺ يوم الجمل، فلما رأيت عائشة واقفة دخلني بعض ما يدخل الناس، فكشف الله عني ذلك عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أمير المؤمنين، فلما فرغ ذهبت إلى المدينة، فأتيت أم سلمة فقلت: إني والله ما جئت أسأل طعامًا ولا شرابًا، ولكني مولى لأبي ذر، فقالت: مرحبًا، فقصصت عليها قصتي، فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟ قلت: إلى حيث كشف الله ذلك عني عند زوال الشمس، قالت: أحسنت، سمعتُ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض».

ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون، ولم يخرجاه.

وذكره الذهبي في تلخيصه، وقال عنه: صحيح»[1].

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص١٣٤.

ولا يخفى أنه لا يضر عدم إخراج الشيخين للحديث، مع كونه صحيحًا على شرطهما بحسب الفرض؛ إذ أنَّ سبب ذلك ليس إلّا ما جرت عليه سيرة البخاري ومسلم من تجاوز الأحاديث المرتبطة بفضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وبما أنَّ هذا الحديث هو أحدها؛ لذلك تجاوزاه ورصده الحاكم في مستدركه وصحّحه. بل إنَّ الذهبي رغم مواقفه المتشدّدة تجاه فضائل أمير المؤمنين عليه السلام قد ذكر الحديث، وحكم بصحته، كما تقدّم.

أضف إلى ذلك: أنَّ الحديث قد ورد بصياغات أخرى مقاربة، ومنها ما رواه ابن حجر الهيتمي بقوله: «وفي رواية: أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم قال في مرض موته: أيها الناس يوشك أن أقبض قبضًا سريعًا، فينطلق بي، وقد قدمت إليكم القول معذرةً إليكم، ألا إني مخلف فيكم كتاب ربي عزّ وجلّ وعترتي أهل بيتي، ثم أخذ بيد علي فرفعها، فقال: هذا علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لا يفترقان حتى يردا عليَّ الحوض، فأسألهما ما خُلِّفت فيهما» [1].

وقال المناوي تعقيبًا على الحديث الشريف: «(علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يتفرقا حتى يردا) في القيامة (عليّ الحوض) وهذا كان أعلم الناس بتفسيره. قال المولى خسرو الرمي – عندما قال القاضي: إنه جمعَ في تفسيره ما بلغه عن عظماء الصحابة –: أراد بعظمائهم عليًا وابن عباس، والعبادلة، وأبي وزيد. قال: وصدرهم علي، حتى قال ابن عباس: (ما أخذت من تفسيره فعن علي)، ويتلوه ابن عباس اه» [2].

(١) الصواعق المحرقة: ج٢، ص٣٦٨.

(٢) فيض القدير للمناوي: ج٤، ص٣٥٦.

وممّا لا يخفى: أنَّ ورود الحديث في كتب العامة يشكّل قرينةً نوعيةً عقلائيةً على أنَّه بعيدٌ عن الجعل والتدليس والوضع، وإلا لو كان كذلك لما رووه في كتبهم وحكموا بصحّته، مع أنه لا يلتقي مع مصالحهم.

النقطة الثانية: دلالة الحديث.

ولأجل الوقوف عند دلالات الحديث، نثير حوله تساؤلين:

السؤال الأول: لماذا كرّر النبي ﷺ المعية، مع أنها من النسب المتكررة؟

وقبل الجواب عن هذا السؤال لا بدَّ من بيان المقصود من (النسبة المتكرّرة)، فنقول: إنها - حسب الاصطلاح الفلسفي - تعني النسبة التي إذا ثبتت لأحد الطرفين فإنها تثبت للطرف الآخر قهرًا، ومن مصاديق النسب المتكررة نسبة المعية، ومثالها: إذا قلت "زيد مع عمرو"، فإنَّ هذه المعية تتكرر بالضرورة، فتثبت أنَّ عمرًا مع زيد أيضًا.

وعلى ذلك، فقول الحديث: (علي مع القرآن) يغني عن قوله: (والقرآن مع علي)؛ لأنَّ المعيّة نسبة متكرّرة إذا ثبت أحد طرفيها ثبت الآخر قهرًا، فما هو الوجه في تكرار المعيّة؟

والجواب عن ذلك: إنَّ تكرار نسبة المعية له هدفان:

الهدف الأول: التنبيه على التعادل الرتبي.

وهذه حقيقة عرفية مرتكزة في أذهان العقلاء، ومتداولة في المحاورات العرفية، وهي: أنك إذا أردت مدح إنسان وإعلاء شأنه فإنك تضيفه إلى من هو أرفع منه شأنًا، فتقول: (زيد مع العلماء) مثلًا، وبما أنَّ النبي ﷺ كان ملتفتًا إلى هذا المرتكز العرفي والعقلائي، لذلك كان يعلم أنه لو قال: (علي مع القرآن) فقط، لكان ذلك موجبًا لإيهام الناس أنَّ رفعة علي عليه السلام لأنه

مع القرآن، فأراد النبي ﷺ دفع هذا التوهّم، وإثبات أنَّ القرآن الكريم ليس أفضل رتبة من علي عليه السلام، فقال: (والقرآن مع علي)، وهذا معنى قولنا: إنَّ الغرض من تكرار المعية هو التنبيه على التعادل الرتبي، وأنَّ القرآن لا يفوق عليًا عليه السلام رتبة.

الهدف الثاني: التنبيه على المعية الاتحادية.

والمراد بـ (المعيّة الاتحادية): اتحاد طرفين بحيث يكونان كالشيء الواحد، وكأن كلَّ واحدٍ منهما عين الآخر، في قبال (المعيّة الانضمامية) والتي تعني التلازم المؤقت بين شيئين بأحد أنحاء التلازم، من غير أن يكون أحدهما مرآة للآخر وحاكيًا عنه.

والمعية في المقام من قبيل النحو الأول، أي: المعية الاتحادية، فالقرآن وعلي عليه السلام كأنهما شيء واحد؛ إذ لكل منهما صفات الآخر التكاملية، فيحكيه ويماثله، وكأنه هو هو، بحيث يكون كل واحد منهما كالمرآة العاكسة للطرف الآخر.

وقد صرّح كلٌ من القرآن والسنة بالمعية الاتحادية بين القرآن الكريم وبعض الأصفياء من عباده، وإليك بعض آيات القرآن الكريم التي تنبّه على ذلك:

- ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾[1].
- ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[2].
- ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[3].

(١) سورة العنكبوت: ٤٩.

(٢) سورة الواقعة: ٧٧ – ٧٩.

(٣) سورة فاطر: ٣٢.

- ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[1].

وكلّ هذه الآيات – لو تأمّلها المتأمّل – تنبّه على وجود معية اتحادية بين القرآن وبعض العباد، وصفة هؤلاء أنَّ القرآن في صدورهم، ولا تمسّه إلا نفوسهم، ولا يعلم تأويله وحقيقته إلا هم، وأنه أُورث إليهم.

وإنَّ نفس هذا المعنى الذي أرشد إليه القرآن قد أرشدت إليه السنة، في قول النبي ﷺ المتواتر: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا»[2]، وكما ترى فإنَّ النبي ﷺ قال بأنَّ التمسّك (بهما) هو المنجي من الضلال، وأنهما (لن يفترقا)، وهذا يعني أنَّ العترة لا تفترق عن القرآن، ولا القرآن يفترق عنها، وليس معنى الوحدة الاتحادية بين الكتاب والعترة إلا ذلك.

وإذا اتّضح ما ذكرناه يتّضح الهدف من تكرار النسبة في الحديث الشريف: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي» فإنه تنبيهٌ على المعية الاتحادية.

النتائج المترتّبة على المعية الاتحادية:

وإذا اتضح ما ذكرناه، فاعلم أنَّ المعية الاتحادية بين القرآن الكريم وأمير المؤمنين عليه السلام تترتّب عليها ثلاث نتائج مهمّة:

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

(٢) تقدّم تخريجه.

النتيجة الأولى: الاشتراك في الصفات.

ومفادها: أنَّ صفات أمير المؤمنين عليه السلام هي نفسها صفات القرآن الكريم؛ إذ أنَّ عليًا عليه السلام هو القرآن والقرآن هو علي عليه السلام ولا فرق بينهما، وهذا ما يمكن الالتفات إليه عند مقارنة الآيات التي تحدثت عن القرآن الكريم والآيات التي تحدثت عن أمير المؤمنين عليه السلام، فإنَّ المقارنة بينها تفضي للإذعان بأنَّ الآيات قد وصفت عليًا عليه السلام بأوصاف القرآن الكريم، وهاكَ جملة منها:

الصفة الأولى: صفة العلم.

قال القرآن عن نفسه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[1]، وفي آية أخرى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[2]، وقال عن أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[3]، ومفاد الآيتين الأُولين أنَّ القرآن الكريم هو خزانة العلم، ومفاد الآية الثالثة أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كذلك أيضًا.

الصفة الثانية: العصمة.

قال القرآن عن نفسه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[4]، وقال عن أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[5]، ومن خلال ربط الآيتين ببعضهما يُستفاد أن الباطل كما لا يأتي للقرآن لا يأتي لعلي عليه السلام، وكما أنَّ الرجس لا يمسّ أمير المؤمنين عليه السلام كذلك القرآن لا يمسّه إلا المطهرون.

---

(١) سورة النحل: ٨٩.

(٢) سورة الأنعام: ٣٨.

(٣) سورة الرعد: ٤٣.

(٤) سورة فصلت: ٤٢.

(٥) سورة الأحزاب: ٣٣.

الصفة الثالثة: الهداية.

قال القرآن الكريم عن نفسه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[1]، وقال عن أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2]، فكما أنَّ القرآن متّصف بصفة الهداية، كذلك أمير المؤمنين عليه السلام.

وممّا يجدر ذكره هنا: أنَّ القول بأنَّ صفات أمير المؤمنين عليه السلام هي نفسها صفات القرآن الكريم، وأنها مما لا يمكن تطبيقها على غير أمير المؤمنين عليه السلام، ممّا يفضح زيف ما اختلقه التاريخ، كنسبة لقب (الفاروق) إلى غير أمير المؤمنين عليه السلام، فإنَّ هذه الصفة من صفات القرآن الكريم؛ إذ من ألقابه (الفرقان) لتفريقه بين الحق والباطل، كما تحدّث عن ذلك عزّ وجلّ فقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[3]، وبما أنَّ القرآن مع علي عليه السلام، وعليًا معه بالمعية الاتحادية، فهذا يقتضي أنه (الفاروق) دون سواه.

النتيجة الثانية: إثبات أنَّ مخالفة أمير المؤمنين عليه السلام مخالفةٌ للقرآن الكريم.

وهذا هو مقتضى النتيجة الطبيعية للمعيّة الاتحادية في الحديث الشريف، إذ ما داما واحدًا فكل من خالف أحدهما فقد خالف الآخر بالضرورة، وهذا ما أشارت إليه السيدة أم سلمة رضي الله عنها حين دخل عليها أبو ثابت مولى أبي ذر، وأخبرها بأنه كان في واقعة الجمل، فسألته: أين كنتَ حين طارت القلوب مطائرها؟ فلما قال لها: كنت مع علي عليه السلام، قالت له: أحسنت، فلقد

(١) سورة الإسراء: ٩.

(٢) سورة الرعد: ٧.

(٣) سورة الفرقان: ١.

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض»[1]، وهذه إشارة منها إلى أنه لو لم يكن مع علي لكان مخالفًا للقرآن العظيم.

النتيجة الثالثة: المرجعية الثنائية.

وهذه نتيجة مهمّة جدًا، إذ هناك من صدر الإسلام إلى يومنا الحاضر من يدّعي إمكان إثبات المعارف الدينية عن طريق القرآن فقط، من غير حاجة إلى السنة الواردة عن علي عليه السلام وعترته، فيحاول جهد أيمانه أن يستدل من القرآن الكريم فقط دون الرجوع إلى السنة الشريفة.

وبعبارة أخرى: هناك من يدّعي وجود إسلامين مختلفين: إسلام للقرآن، وإسلام للحديث، وكلٌّ منهما له إسلامه الخاص الممتاز عن الآخر، فإسلام القرآن إسلام نقي، بينما إسلام الحديث مشوب بشوائب، وهذا ما يقتضي لزوم التمسّك بالقرآن دون الحديث.

ولكن الصحيح أنَّ هذا الطرح خاطئٌ من أساسه، وقد أبطله النبي ﷺ في غير موضع وأكثر من حديث، كحديث الثقلين وغيره، ومن الأحاديث التي زيّفت هذا الطرح حديث: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي»، فإنَّ النبي ﷺ في هذا الحديث قد أشار إلى وجود مرجعية ثنائية متقوّمة بالقرآن الكريم وعلي بن أبي طالب عليه السلام معًا.

السؤال الثاني: لماذا بدأ النبي ﷺ الحديثَ باسم علي عليه السلام وختم به؟

والظاهر أنَّ سر هذا الابتداء والانتهاء هو التنبيه على محورية أمير المؤمنين عليه السلام، فإنَّ القرآن الكريم لا أثر له إلا بعلي عليه السلام.

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص١٢٤.

وتوضيح ذلك: أنّه من المعلوم عند المسلمين جميعًا أنَّ القرآن يشتمل على مفصلات ومجملات، وناسخ ومنسوخ، ومطلق ومقيد، وعام وخاص، ومحكم ومتشابه، ولا يعلم بهذا كله إلا من لا يفارق القرآن ولا يفارقه القرآن، وهو مع القرآن والقرآن معه، وليس هو إلا أمير المؤمنين عليه السلام، فالابتداء به والانتهاء إليه يعني أنه المحور الذي يدور القرآن الكريم مداره.

ولعلَّ أمير المؤمنين عليه السلام في قوله: «هذا كتاب الله الصامت، وأنا كتاب الله الناطق»[1] قد أشار إلى ذلك، مضافًا لإشارته للمعية الاتحادية، فإنَّ تعبيره عن القرآن الكريم بالصامت يعني أنَّ القرآن وحده لا يمكن الاكتفاء به في مجال المعارف الإلهية؛ لأنه لا نطق له، وإنما نطقه ولسانه علي بن أبي طالب عليه السلام، فهو (كتاب الله) مع زيادة كونه (ناطقًا).

وهذا ما أشار إليه في نهج البلاغة، حيث قال: «وهذا القرآن إنما هو خط مستور بين الدفتين، لا ينطق بلسان، ولا بدَّ له من ترجمان، وإنما ينطق عنه الرجال»[2].

ولا شكّ في أنَّ هؤلاء الرجال الذين ينطقون به ليس هم إلا الذين بينهم وبين القرآن معية اتحادية، وهم من تحدّثت عنهم الآيات السالفة، وحديث الثقلين، وحديث المعيّة.

والحاصل: فإنَّ القرآن الكريم محوره علي أمير المؤمنين عليه السلام، والابتداء والاختتام به لأن القرآن – أولًا وآخرًا – يدور مداره، ولا يفترق عنه.

(١) وسائل الشيعة: ج٢٧، ص٣٤.

(٢) نهج البلاغة: ج٢، ص٥.

الدليل السابع: حديث (علي مني وأنا منه)

والكلام في هذا الحديث الشريف يقع في جهتين:

الجهة الأولى: سند الحديث.

وهو من الأحاديث التي اتّفق الفريقان على صحّتها بل صدورها من النبي صلى الله عليه وآله، وقد اعتنى به بشكل خاص أصحاب المجاميع الحديثية[1]، وروي عن كثير من الصحابة، ونحن نكتفي في المقام بكلمة أحد خبراء هذا الفنّ، وهو العلامة الأميني قدس سره، حيث قال:

«أسلفنا ترجمة كثير من هؤلاء الأعلام في الجزء الأول ص ٧٣ - ٥١ تنتهي أسانيدهم في مأثرة أذان البراءة وتبليغها إلى جمع من الصحابة الأولين، منهم:

١. علي أمير المؤمنين
٢. أبو بكر بن أبي قحافة
٣. ابن عباس
٤. جابر بن عبد الله الأنصاري
٥. أنس بن مالك
٦. أبو سعيد الخدري
٧. سعد بن أبي وقاص

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج٢، ص٢٤٩؛ وعلق شعيب الأرنؤوط: «إسناده حسن». مصنف ابن أبي شيبة: ج٢، ص٢١٣؛ مناقب ابن المغازلي: ص٢٩٦، وغيرها من المصادر.

٨. أبو هريرة

٩. عبد الله بن عمر

١٠. حبشي بن جنادة

١١. عمران بن حصين

١٢. أبو ذر الغفاري» [١].

ولا يخفى أنَّ كلامه قدّس سرّه خاص بقضية تبليغ براءة، وأما في غير هذه القضية فقد وردت روايات أخرى أيضًا رواها المحدّثون والحفّاظ من غير الشيعة، منها: ما رواه البخاري عن البراء بن عازب قال: اعتمر النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في ذي القعدة، فأبى أهل مكة أن

(١) الغدير للعلامة الشيخ الأميني (ج٦، ص٣٤١ – ٣٤٨)، ومنعًا للإطالة حذفت الأحاديث والمصادر، ونشير فقط إلى بعض من صحّح الحديث من علماء العامة:

١- قال الحاكم (المستدرك: ج٣، ص١١٩): «ما تريدون من علي، إن عليًا مني وأنا منه، وولي كل مؤمن بعدي. هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

٢- قال الترمذي (سنن الترمذي: ج٥، ص٢٩٧): هذا حديث حسن غريب.

٣- قال المناوي (فيض القدير: ج٤، ص٣٥٧): قال جدنا للأم الزين العراقي: الأجلح الكندي وثقه الجمهور، وباقيهم رجاله رجال الصحيح.

٤- الألباني، كما جاء في (سنن ابن ماجة: ج١، ص٤٤): «عن حبشي بن جنادة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: «علي مني وأنا منه، ولا يؤدي عني إلا علي» [حكم الألباني] حسن». وقال في (سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٥، ص٢٦١): «قلت: وإسناده حسن».

٥- شعيب الأرنؤوط ومجموعة من المحققين لكتاب (سير أعلام النبلاء، طبعة الرسالة، ج٨، ص٢١٢): «في المقدمة، والترمذي (٣٧١٩)، وأحمد ٤ / ١٦٥ من حديث شريك، عن أبي إسحاق، عن حبشي بن جنادة، وأخرجه أحمد ٤ / ١٦٤ من طريق يحيى بن آدم وابن أبي بكير قالا: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حبيش بن جنادة وكان شهد يوم حجة الوداع قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: "علي مني وأنا منه، لا يؤدي عني إلا أنا أو علي"، وهذا إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين». وقال في تعليقه على صحيح ابن حبّان (١٥ / ٣٧٤): «إسناده قوي».

يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام، فلما كتبوا الكتاب، كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا: لا نقرّ بها، فلو نعلم أنك رسول الله ما منعناك، لكن أنت محمد بن عبد الله، قال: «أنا رسول الله، وأنا محمد بن عبد الله»، ثم قال لعلي: «امحُ رسول الله»، قال: لا والله لا أمحوك أبدًا.

فأخذ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الكتاب، فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله، لا يدخل مكة سلاح إلا في القراب، وأن لا يخرج من أهلها بأحد، إن أراد أن يتبعه، وأن لا يمنع أحدًا من أصحابه أراد أن يقيم بها.

فلما دخلها ومضى الأجل، أتوا عليًا فقالوا: قل لصاحبك اخرج عنا فقد مضى الأجل، فخرج النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فتبعتهم ابنة حمزة: يا عم يا عم، فتناولها علي بن أبي طالب ﷺ، فأخذ بيدها، وقال لفاطمة ﷺ: دونك ابنة عمك، حملتها.

فاختصم فيها علي، وزيد، وجعفر، فقال علي: أنا أحق بها وهي ابنة عمي، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضى بها النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لخالتها، وقال: «الخالة بمنزلة الأم»، وقال لعلي: «أنت مني وأنا منك»، وقال لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي»، وقال لزيد: «أنت أخونا ومولانا»[1].

والخلاصة: إنَّ هذا الحديث الشريف ورد بألسنة وصياغات مختلفة عن النبي ﷺ، واهتمّ به كبار الصحابة مع نقل أصحاب المجاميع الحديثية، وعلى هذا الأساس فإنَّ مثل هذا الحديث إن لم يكن متواترًا فهو من الأحاديث المستفيضة الصادرة عن النبي ﷺ.

(١) صحيح البخاري: ج٣، ص١٨٤.

الجهة الثانية: دلالة الحديث.

إنَّ فهم دلالة الحديث متوقّف على فهم مفردة (من)، فإنَّ الرسول ﷺ استخدمها مرتين، وقد جاءت هذه المفردة بعدة معانٍ في اللغة، إلا أنَّ ما يمكن أن نتصوّره من معنى في هذا الحديث الشريف يقتصر على معنيين من تلك المعاني:

المعنى الأول: التبعيض.

بمعنى: علي عليه السلام بعضي وأنا بعض علي عليه السلام، وهو معنى ثابت لا شكّ فيه، وصحة هذا المعنى مرتبطة بعالم الأنوار الثابت برواية الفريقين، ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل في كتاب فضائل الصحابة: «عن سلمان قال: سمعت حبيبي رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: كنا أنا وعلي نورًا بين يدي الله عزّ وجلّ، قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلما خلق الله آدم قسّم ذلك النور جزأين، فجزء أنا، وجزء علي عليه السلام»[1]، فأمير المؤمنين عليه السلام بعض ذلك النور الذي هو نور رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بعض أمير المؤمنين عليه السلام لأنَّه بعض نوره.

المعنى الثاني: الاشتراك في جنس واحد.

بمعنى: إنَّ عليًا عليه السلام من جنسي، وأنا من جنس علي عليه السلام، وهذا الجنس المشترك قد يتصوَّر فيه تصوّران:

(١) فضائل الصحابة: ج٢، ص٦٦٢؛ الرياض النضرة في مناقب العشرة، لمحب الدين الطبري: ج٣، ص١٢٠؛ تاريخ دمشق: ج٤٢، ص٦٧.

التصوّر الأول: النصرة والاتّباع.

وهو الذي يطرحه بعض المتعصّبين المعاصرين في (حقبة من التاريخ) -بعد تسليمه بصحة الحديث- **وحاصله**: إنَّ الجنس المشترك بين رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام هو جنس النصرة والاتّباع، فعلي عليه السلام ناصر رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ ناصر علي عليه السلام، وبذلك فلا خصوصية لعلي عليه السلام على غيره، بل إنَّ مثل هذا القول ورد في حق الأنصار: «الأنصار مني وأنا منهم».

ويلاحَظ عليه: إنَّ التسليم بورود هذا الحديث في حقّ الأنصار لا يلازم أنَّ المعنى الذي دلّ عليه الحديث في حقّهم هو ذاته المعنى الذي دلّ عليه في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام؛ فإنَّ المتتبّع لمناسبات صدور الحديث يقف بوضوح على أنَّ النبي ﷺ كان في مقام بيان خصوصية لأمير المؤمنين عليه السلام ليست لغيره[1]، كالحديث المتقدّم الذي رواه البخاري من اجتماع علي بن أبي طالب عليه السلام وجعفر بن أبي طالب عليه السلام وزيد بن حارثة عند النبي ﷺ، فإنَّ النبي ﷺ كان في مقام بيان خصوصية كل واحد منهم، فلو كان المدّعى بيان الاشتراك في النصرة فلا خصوصية وميزة فيه لعدم انفراده عنهما في ذلك، فكما أنَّه عليه السلام ناصر لرسول الله ﷺ كذلك جعفر بن أبي طالب عليه السلام وزيد بن حارثة.

ولا يقال: إنَّ بعض علماء العامّة – كالقسطلاني – قد ذكر أنَّ الاشتراك في النسب والصهر وغيرهما، وبذلك يكون أمير المؤمنين عليه السلام قد امتاز عنهما، وهذا يكفي لتصحيح تعبير النبي ﷺ عنه بأنه منه.

(١) وممن ذكر أنّ الجنس خاص فيه لا يشاركه فيه أحد: الملا علي القاري في (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج٩، ص٣٩٣٦).

فإنه يقال: إنَّ النسب جنس مشترك بينه وبين جعفر بن أبي طالب أيضًا، فلا وجه لتمييز أمير المؤمنين عليه السلام عنه بالتعبير المذكور، وأما (الصهر) فهو ليس جنسًا مشتركًا بين أمير المؤمنين عليه السلام والنبي الأعظم صلى الله عليه وآله؛ إذ الصهر هو زوج البنت، وهذا يختصّ بأمير المؤمنين عليه السلام، فهو ليس جنسًا مشتركًا.

ومجرّد الاشتراك في اللفظ – بناءً على صحّة إطلاق لفظ (الصهر) على أهل الزوجة – لا يقتضي الاشتراك في الجنس، كما لا يخفى، فتنبّه جيّدًا.

التصوّر الثاني: الإمامة الإلهية.

وهو ما نعتقد به، فالجنس المشترك بين علي عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله هو الإمامة الكبرى والولاية العظمى، وقد ورد ما يدلّ على ذلك في كتب القوم، وإليك بعضه:

الرواية الأولى: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده: «عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بريدة قال: بعث رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم بعثين إلى اليمن: على أحدهما علي بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقيتم فعلي على الناس، وإن افترقتما فكل واحد منكما على جنده. قال: فلقينا بني زيد من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة، وسبينا الذرية، فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه.

قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يخبره بذلك، فلما أتيت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم دفعت الكتاب، فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقلت: يا رسول الله، هذا مكان العائذ بعثتني

مع رجل وأمرتني أن أطيعه ففعلت ما أرسلت به. فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: لا تقع في علي؛ فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي»[1].

وذيل هذه الرواية صريحٌ في أنَّ النبيّ ﷺ ناظرٌ إلى الولاية والحاكميّة، وهي الجنس المشترك بينهما.

الرواية الثانية: ما رواه ابن المغازلي في المناقب: «عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: «أنا دعوة أبي إبراهيم» قلنا: يا رسول الله وكيف صرت دعوة أبيك إبراهيم؟ قال: «أوحى الله ﷻ إلى إبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[2]، فاستخف إبراهيم الفرح، قال: يا رب! ومن ذريتي أئمة مثلي! فأوحى الله إليه أن: يا إبراهيم إني لا أعطيك عهدًا لا أفي لك به. قال: يا رب ما العهد الذي لا تفي لي به؟ قال: لا أعطيك لظالم من ذريتك، قال إبراهيم عندها: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾[3]»، قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: «فانتهت الدعوة إليّ وإلى علي، لم يسجد أحد منّا لصنم قط، فاتخذني الله نبيًا واتخذ عليًا وصيًا» [4].

---

(١) مسند أحمد: ج٣٨، ص١١٨ – ١١٩؛ مسند أبي يعلى الموصلي: ج١، ص٢٩٣. وفي المصدر قد حكم بصحته حسين سليم أسد وقال: «رجاله رجال الصحيح».

وذكره ابن شاهين في (شرح مذاهب أهل السنة: ص٨٩): «عن عمران بن حصين، أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: "علي مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي" تفرد علي بن أبي طالب بهذه الفضيلة، لم يشركه فيها أحد».

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(٣) سورة إبراهيم: ٣٥ – ٣٦.

(٤) مناقب علي بن أبي طالب: ص٣٤٥.

وهذه الرواية تدلّ على اشتراك النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام في الإمامة الإبراهيمية، وهي الجنس المشترك بينهما.

وبهذا يتمّ الكلام حول ما وُفِّقنا لاستعراضه من أدلّة الإمامة الإلهيّة، ونسأل الله تعالى أن يتقبّله منّا بأحسن القبول، ويوفّقنا لإتمام البحث حول بقيّة الأدلّة وإبراز دقائقها ونكاتها، إنه ولي التوفيق، وله الحمد أولًا وآخرًا حمدًا لا انقطاع له ولا نفاد، بحقّ نبيّه المصطفى وعترته الأئمة الأمجاد عليهم السلام.

المصادر

١- القرآن الكريم.

٢- ابن خويز منداد حياته وآراؤه الأصولية، عبد العزيز بن سعد الصبحي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى.

٣- الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ.

٤- إثبات الرجعة، الفضل بن شاذان، تحقيق: غلام حسن محرمي، دار المجتبى – قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

٥- أجوبة المسائل، السيد محمد صادق الروحاني.

٦- أجود التقريرات، تقريرًا لأبحاث المحقق النائيني، بقلم السيد الخوئي، منشورات مصطفوي قم المقدسة، الطبعة الثانية.

٧- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

٨- الاحتجاج، الشيخ الطبرسي، تحقيق: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر – النجف الأشرف، ١٣٨٦ هـ.

٩- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٨ هـ.

١٠-أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ.
١١-إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١٢-الاختصاص، الشيخ المفيد، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار المفيد للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.
١٣-اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٤ هـ.
١٤-إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، السابعة، ١٣٢٣ هـ.
١٥-الإرشاد، الشيخ المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت (ع) لتحقيق التراث، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الثانية/ ١٤١٤هـ.
١٦-أسباب نزول الآيات، الواحدي، تحقيق: كمال زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
١٧-الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤١٢ هـ.
١٨-أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الأولى.
١٩-أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب، ابن الجزري الشافعي، تحقيق: محمد هادي الأميني.

٢٠-الأصول الستة عشر، عدة محدثين، دار الشبستري للمطبوعات – قم المقدسة، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

٢١-إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

٢٢-الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر / ٢٠٠٢ م.

٢٣-الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٢٤-الإكمال في أسماء الرجال، الخطيب التبريزي، تعليق أبي أسد الله بن الحافظ محمد عبد الله الأنصاري، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام.

٢٥-الأمالي، الشيخ الصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة – طهران، الأولى / ١٤١٧ هـ.

٢٦-الأمالي، الشيخ الطوسي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع – قم المقدسة، الأولى/ ١٤١٤هـ.

٢٧-الإمام الصادق حياته وعصره وآراؤه وفقهه، أبو زهرة، دار الفكر العربي القاهرة.

٢٨-الإمامة والتبصرة، علي بن بابويه القمي، مدرسة الإمام المهدي (ع) – قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

٢٩-الإمامة والسياسة، ابن قتيبة، تحقيق: طه محمد الزيني، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.

٣٠-أنوار الملكوت في شرح الياقوت (مخطوط)، العلامة الحلي، الناسخ: أحمد بن محمد بن الحداد.

٣١-أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.

٣٢-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، دار الأدب العربي للطباعة، الطبعة الثانية ١٩٥٦ هـ.

٣٣-بحار الأنوار، العلامة المجلسي، مؤسسة الوفاء – بيروت، الثانية/ ١٤٠٣ هـ.

٣٤-بحر العلوم (تفسير)، السمرقندي.

٣٥-البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٣٦-البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الأولى ١٤٠٨ هـ.

٣٧-بدائع السلك في طبائع الملك، محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، أبو عبد الله شمس الدين الغرناطي ابن الأزرق (المتوفى: ٨٩٦هـ)، المحقق: د. علي سامي النشار، وزارة الإعلام، العراق، الأولى.

٣٨-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٣٩-البرهان في تفسير القرآن، السيد هاشم البحراني، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة قم المقدسة.

٤٠-بصائر الدرجات، محمد بن الحسن بن فروخ (الصفار)، تحقيق: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، منشورات الأعلمي – طهران، ١٤٠٤ هـ.

٤١-البيان في تفسير القرآن، زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الخوئي، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الرابعة / ١٣٩٥ هـ.

٤٢-تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤١٤ هـ.

٤٣-تاريخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الثانية، ١٤١٣ هـ.

٤٤-تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٥-تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، الثانية، ١٣٨٧ هـ.

٤٦-تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٧-تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ.

٤٨-التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

٤٩-تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٠-تذكرة الخواص، السبط ابن الجوزي، قدّم له السيد محمد صادق بحر العلوم، مكتبة نينوى.

٥١-ترتيب الأمالي الخميسية، يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى ٤٩٩ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٥٢-تصحيح اعتقادات الإمامية، الشيخ المفيد، تحقيق: حسين درگاهي، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.

٥٣-التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار با وزير للنشر والتوزيع، – جدة، الطبعة الأولى / ١٤٢٤ هـ.

٥٤-التفسير الأصفى، الفيض الكاشاني، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

٥٥-تفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى / ١٤١٨هـ.

٥٦-التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الهادي قم المقدسة، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ.

٥٧-تفسير العياشي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية طهران.

٥٨-تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.

٥٩-تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، الأولى – ١٤١٩ هـ.

٦٠-تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الثالثة، ١٤١٩ هـ.

٦١-تفسير القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي – بيروت / ١٤٠٥ هـ.

٦٢-تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر – قم، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.

٦٣-تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٦٤-تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

٦٥-تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٦٦-تفسير نور الثقلين، الشيخ الحويزي، صححه وعلق عليه أشرف على طبعه الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة اسماعيليان ١٤١٢ هـ.

٦٧-تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٦٨-تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، تحقيق: محمد عبد الغني حسن، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٥ هـ

٦٩-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٧٠-التنبيه والأشراف، المسعودي، دار صعب – بيروت.

٧١-التنقيح في شرح العروة الوثقى، تقريرات لأبحاث السيد الخوئي بقلم الشيخ علي الغروي، الناشر: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، الطبعة الثانية: ١٤٢٦ هـ.

٧٢-التنوير شرح الجامع الصغير، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الأولى، ١٤٣٢ هـ.

٧٣-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠ هـ.

٧٤-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.

٧٥-التوحيد، الشيخ الصدوق، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم المقدسة.

٧٦-التوصل إلى حقيقة التوسل، أبو غزوان، محمد نسيب بن عبد الرزاق بن محيي الدين الرفاعي، دار لبنان للطباعة والنشر – بيروت، الطبعة الثالثة / ١٣٩٩ هـ.

٧٧-توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٧هـ.

٧٨-التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٧٩-تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول (المختصر)، كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن إمام الكاملية (المتوفى: ٨٧٤ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح أحمد قطب الدخميسي (أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر)، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٨٠-الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى، ١٣٩٣ هـ.
٨١-جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، الأولى.
٨٢-جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٨٣-الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٢٧١ هـ.
٨٤-جزء من حديث ابن شاهين جمع أبي الحسين بن المهتدي، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الأولى، ١٤١٥ هـ.
٨٥-جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ.
٨٦-الجمل، الشيخ المفيد: مكتبة الداوري قم المقدسة.

٨٧-حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر.

٨٨-حاشية رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، تحقيق: مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة ومنقحة ١٤١٥ هـ.

٨٩-حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (المتوفى: ١١٧٦هـ)، المحقق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٩٠-الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة، محمد بن أسعد الصديقي الدَّوَّاني، جلال الدين (المتوفى: ٩١٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الله حاج علي منيب، مكتبة الإمام البخاري، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٩١-الحدائق الناضرة، المحقق البحراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين – قم المشرفة.

٩٢-الحديث الموضوعي، مجلات الجامعة الإسلامية.

٩٣-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ.

٩٤-حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٥هـ): حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار – من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر، بيروت، الثانية، ١٤١٣ هـ.

٩٥-الخصال، الشيخ الصدوق، صححه وعلق عليه: علي أكبر غفاري ن مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية – قم المقدسة / ١٤٠٣ هـ.

٩٦-خلاصة الفتاوى، طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد (طاهر البخاري)، مخطوطة، المكتبة الأزهرية.

٩٧-الخلفاء الاثنا عشر، جعفر الباقري، مركز الأبحاث العقائدية، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ.

٩٨-الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر – بيروت.

٩٩-دعائم الإسلام، القاضي النعمان المغربي، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعرفة القاهرة ١٩٦٣ م.

١٠٠- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٠١- دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبري (الشيعي)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة – قم المقدسة، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

١٠٢- دلائل الصدق لنهج الحق، الشيخ محمد حسن المظفر، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

١٠٣- ديوان الإسلام، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ.

١٠٤- ديوان الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.

١٠٥- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الثانية، ١٤٠٨ هـ.

١٠٦- ذخائر العقبى، محب الدين الطبري، عنيت بنشره مكتبة القدسي ١٣٥٦ هـ.

١٠٧- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني، دار الأضواء بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ.

١٠٨- الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق، ابن تيمية الحراني: مجمع الفقه الإسلامي – جدة.

١٠٩- رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق: السيد أحمد الحسيني/ إعداد: السيد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم – قم المشرفة، ١٤٠٥هـ.

١١٠- روايات لعب الإمامين الحسنين (عليهما السلام) في الميزان، السيد ضياء الخباز، مكتبة فدك، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.

١١١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ.

١١٢- روضة الألباب لمعرفة الأنساب، النسابة الزيدي السيد أبو الحسن محمد الحسيني اليماني الصنعاني.

١١٣- الروضة الندية في شرح التحفة العلوية، الأمير الصنعاني، تحقيق: مرتضى بن زيد المحطوري الحسني، الطبعة الثانية ١٤٣٢ هـ.

١١٤- الروضة في فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، شاذان بن جبرئيل القمي، تحقيق: علي الشكرجي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

١١٥- الرياض النضرة في مناقب العشرة، أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري (المتوفى: ٦٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، الثانية.

١١٦- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى / ١٤٢٢ هـ.

١١٧- زبدة المقال في خمس الرسول والآل، تقريرًا لأبحاث السيد البروجردي، بقلم السيد عباس الحسيني القزويني.

١١٨- سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، دار الحديث.

١١٩- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي (المتوفى: ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٤ هـ.

١٢٠- سر السلسلة العلوية، أبي نصر البخاري، تحقيق: تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، انتشارات شريف الرضي، الطبعة الأولى / ١٤١٣هـ.

١٢١- السراج الوهاج في شرح المنهاج، أحمد بن حسن الجاربردي، تحقيق: د. أكرم بن محمد أوزيقان، دار المعراج الدولية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١٢٢- السقيفة وفدك، تحقيق: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.

١٢٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى.

١٢٤- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، ٢٠١٠ م.

١٢٥- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (المتوفى: ١١١١هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩ هـ.

١٢٦- السنة، أبو بكر بن أبي عاصم، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.

١٢٧- سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

١٢٨- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية / ١٣٩٥ هـ.

١٢٩- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى / ١٤٢١ هـ.

١٣٠- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤ هـ.

١٣١- السياسة الشرعية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ.

١٣٢- سير أعلام النبلاء، محمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الثالثة / ١٤٠٥ هـ.

١٣٣- الشافي في الإمام، الشريف المرتضى، مؤسسة الصادق – طهران، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ.

١٣٤- الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، فخر الدين الرازي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة – قم المقدسة، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٩ هـ.

١٣٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ): حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمداني، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الرابعة عشرة ١٩٦٤.

١٣٧- شرح إحقاق الحق، السيد المرعشي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، إيران.

١٣٨- شرح الأخبار، القاضي النعمان المغربي، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.

١٣٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.

١٤٠- شرح البدخشي (منهاج العقول)، الإمام محمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

١٤١- شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، دار المعارف النعمانية – باكستان الطبعة الأولى / ١٤٠١ هـ.

١٤٢- شرح المواقف، القاضي الجرجاني، تحقيق: علي بن محمد الجرجاني، مطبعة السعادة مصر، الطبعة الأولى ١٩٠٧ م.

١٤٣- شرح حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في صفة حجة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، دار المحدث للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى، ١٤٢٤ هـ.

١٤٤- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الأولى، ١٤١٥هـ.

١٤٥- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٤٦- شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول، محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: أ.د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٤٧- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى: ١٩٥٩ م.

١٤٨- شرف المصطفى، الخركوشي، حقّقه أبو عاصم نبيل بن هاشم الغمري الحسيني، دار البشائر الإسلامية ٢٠٠٣ م.

١٤٩- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن – الرياض، الثانية، ١٤٢٠ هـ.

١٥٠- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

١٥١- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر والطباعة والنشر / ١٤٠١ هـ.

١٥٢- صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي.

١٥٣- صحيح مسلم، مسلم النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٥٤- صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، محمد ناصر الدين الألباني.

١٥٥- الصحيفة السجادية، الإمام زين العابدين علي بن الحسين (عليهما السلام): دفتر نشر الهادي، ١٤١٨ هـ.

١٥٦- صراط الحق، محمد آصف محسني، ذوي القربى، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.

١٥٧- صراط النجاة، السيد أبو القاسم الخوئي: تعليقة الميرزا التبريزي، دفتر نشر برگزيده، الأولى/ ١٤١٦هـ.
١٥٨- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة – لبنان، الطبعة الأولى/ ١٤١٧هـ.
١٥٩- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٦٠- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٦١- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ.
١٦٢- طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الأولى، ١٩٧٠ م.
١٦٣- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٠ هـ.
١٦٤- العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.
١٦٥- علل الشرائع، الشيخ الصدوق، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية – النجف الأشرف / ١٣٨٥ هـ.

١٦٦- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الثالثة / ١٤١٥ هـ.

١٦٧- عيون أخبار الرضا (ع)، الشيخ الصدوق، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي / مؤسسة الأعلمي – بيروت / ١٤٠٤ هـ.

١٦٨- عيون الحكم والمواعظ، علي بن محمد الليثي الواسطي، تحقيق: الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، دار الحديث، الطبعة الأولى.

١٦٩- غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة.

١٧٠- الغدير، الشيخ الأميني، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة / ١٣٩٧ هـ.

١٧١- غيبة الطوسي، الشيخ الطوسي، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية – قم المقدسة، الأولى/ ١٤١١هـ.

١٧٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي: قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب: عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

١٧٣- فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، دار الفكر.

١٧٤- الفتوحات المكية، ابن عربي، دار صادر بيروت.

١٧٥- الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (المتوفى: ٥٠٩هـ)، المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١٧٦- الفصول المختارة، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، السيد نور الدين جعفريان الأصبهاني، الشيخ يعقوب الجعفري، الشيخ محسن الأحمدي، الطبعة: الثانية، سنة ١٤١٤ هـ، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.

١٧٧- فضائل الخلفاء الراشدين، أبو نعيم الاصبهاني، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ.

١٧٨- فضائل الصحابة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١٧٩- فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

١٨٠- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: ١٣٨٢هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٩٨٢م.

١٨١- الفهرست، ابن النديم البغدادي، تحقيق: رضا.

١٨٢- الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة، جلال الدين السيوطي.

١٨٣- الفوائد المدنية، محمد أمين الإسترآبادي، السيد نور الدين العاملي، تحقيق: الشيخ رحمة الله الرحمتي الأراكي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

١٨٤- فيض الباري على صحيح البخاري، (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، ١٤٢٦ هـ.

١٨٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الأولى، ١٣٥٦.

١٨٦- القاموس المحيط للفيروز آبادي.

١٨٧- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، السيوطي، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، المكتب الإسلامي ١٤٠٥ هـ.

١٨٨- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ – ٩٤٧ هـ): عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج، جدة، الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٨٩- الكافي الشريف، الشيخ الكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر، دار الكتب الإسلامية – طهران، الخامسة/ ١٣٦٣ ش.

١٩٠- كامل الزيارات، الشيخ الجليل جعفر بن محمد بن قولويه، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى / ١٤١٧ هـ.

١٩١- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ.

١٩٢- كتاب الطهارة، السيد روح الله الخميني، تحقيق: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ.

١٩٣- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٠٩.

١٩٤- كتاب سليم بن قيس الهلالي، التابعي الجليل سليم بن قيس الهلالي، تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني، الناشر: دليل ما، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

١٩٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة / ١٤٠٧ هـ.

١٩٦- كشف الغمة، علي بن أبي الفتح الإربلي: دار الأضواء بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

١٩٧- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي: دار الكتب ١٤٠٣ هـ.

١٩٨- كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

١٩٩- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٢٠٠- كفاية الأثر، الشيخ الخزاز القمي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، انتشارات بيدار – قم المقدسة / ١٤٠١ هـ.

٢٠١- كفاية الأصول، الشيخ محمد كاظم الخراساني، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

٢٠٢- كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين – قم المشرفة، ١٤٠٥هـ.

٢٠٣- كنز العمال، المتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ.

٢٠٤- لباب النقول في أسباب النزول، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ضبطه وصححه: الاستاذ أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت.
٢٠٥- لسان العرب، ابن منظور، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.
٢٠٦- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الثانية، ١٣٩٠هـ.
٢٠٧- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الثانية، ١٤٠٢ هـ.
٢٠٨- مباحث في الحديث المسلسل (مطبوع مع كتاب المسلسلات المختصرة للعلائي)، أحمد أيوب محمد عبد الله الفياض، الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٢٠٩- المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه [وآله] وسلم من صحيح الإمام البخاري، شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفيري الشافعي (المتوفى: ٩٥٦هـ): حققه وخرج أحاديثه: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٥ هـ.
٢١٠- المجدي في أنساب الطالبين، علي بن محمد العلوى العمري، تحقيق: الدكتور أحمد المهدوي الدامغاني / إشراف: الدكتور السيد محمود المرعشي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة – قم المقدسة، الطبعة الأولى / ١٤٠٩ هـ.
٢١١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي القاهرة ١٤١٤ هـ.
٢١٢- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي

(المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٤ هـ.

٢١٣- المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤١٨ هـ.

٢١٤- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

٢١٥- مختصر التحفة الاثني عشرية، عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية: الشيخ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية – القاهرة.

٢١٦- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، الأولى، ١٤٠٢ هـ.

٢١٧- المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.

٢١٨- مدينة المعاجز، السيد هاشم البحراني، تحقيق: الشيخ عزة الله المولائي الهمداني، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

٢١٩- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٢٠- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى / ١٤١١ هـ.

٢٢١- مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، المحقق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى/ ١٩٩٧م.

٢٢٢- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، الطبعة الأولى / ١٤١٩ هـ.

٢٢٣- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ.

٢٢٤- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الأولى / ١٤٢١ هـ.

٢٢٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الأولى، ١٤١٦ هـ.

٢٢٦- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٢٢٧- مصابيح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٢٢٨- مصباح المتهجد، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (رض): مؤسسة فقه الشيعة، ١٤١١ هـ.

٢٢٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٣٠- مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، السيد الخميني، تقديم السيد جلال الدين الاشتياني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار امام خميني، الطبعة السادسة.

٢٣١- مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، محمد بن طلحة الشافعي، تحقيق: ماجد بن أحمد العطية.

٢٣٢- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٣٣- معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.

٢٣٤- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٢٣٥- معجم الشيوخ الكبير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢٣٦- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.

٢٣٧- المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢٣٨- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض: قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، الثالثة، ١٤٠٩ هـ.

٢٣٩- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت.

٢٤٠- معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، الطبعة الخامسة ١٤١٣ هـ.

٢٤١- المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤١٩ هـ.

٢٤٢- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الاعلام الاسلامي ١٤٠٤ هـ.

٢٤٣- معرفة الثقات، العجلي، مكتبة الدار المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

٢٤٤- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الأولى، ١٤١٩ هـ.

٢٤٥- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧ هـ.

٢٤٦- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم المقدسة، ١٤٠٤ هـ.

٢٤٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٢٤٩- مفاتيح الأصول، السيد محمد المجاهد.

٢٥٠- مفاتيح الجنان، الشيخ عباس القمي: تعريب: السيد محمد رضا النوري النجفي، مكتبة العزيزي – قم، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦ م.

٢٥١- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

٢٥٢- المقالات والفرق، سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري، صححه وقدم له وعلق عليه: الدكتور محمد جواد مشكور، مركز انتشارات علمي.

٢٥٣- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مركز البحوث الإسلامية، بريطانيا، الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٢٥٤- مقدمة في أصول الدين، المرجع الديني الكبير الشيخ الوحيد الخراساني (دام ظله الوارف).

٢٥٥- الملل والنحل، الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت.

٢٥٦- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الثانية.

٢٥٧- المناشدة والاحتجاج بحديث الغدير، العلامة الأميني.

٢٥٨- مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، ١٩٥٦ م.

٢٥٩- مناقب الأسد الغالب مُمزق الكتائب ومُظهر العجائب ليث بن غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، الأولى ١٩٩٤ م.

٢٦٠- مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي، أبو الحسن الواسطي المالكي، المعروف بابن المغازلي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار، صنعاء، الأولى ١٤٢٤ هـ.

٢٦١- مناقب أمير المؤمنين، محمد بن سليمان الكوفي، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٢٦٢- مناقب علي بن أبي طالب وما نزل من القرآن في علي، ابن مردويه الاصفهاني، تحقيق: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، دار الحديث، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ.

٢٦٣- المناقب، الموفق الخوارزمي، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة سيد الشهداء (ع)، الثانية، ١٤١٤ هـ.

٢٦٤- منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل، الشيخ عباس القمي، دار المصطفى العالمية، الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ.

٢٦٥- منتهى السؤل على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم، عبد الله بن سعيد بن محمد عبادي اللّحجي الحضرميّ الشحاري، ثم المراوعي، ثم المكي (المتوفى: ١٤١٠هـ)، دار المنهاج، جدة، الثالثة، ١٤٢٦ هـ.

٢٦٦- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي، بنياد فرهنگ امام المهدي (عج)، الرابعة.

٢٦٧- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى / ١٤٠٦ هـ.

٢٦٨- منهاج الوصول إلى علم الأصول، ومعه تخريج أحاديث المنهاج، قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥ هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، الطبعة الأولى.

٢٦٩- المهدوية الخاتمة فوق زيف الدعاوى وتضليل الأدعياء، تقريرًا لأبحاث السيد ضياء الخباز، بقلم عبد الله سعد معرفي، الناشر: مكتبة فدك، الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ.

٢٧٠- المواقف، الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

٢٧١- مواهب الرحمن، السيد عبد الأعلى السبزواري: منشورات دار التفسير، الطبعة الخامسة ١٤٣١ هـ.

٢٧٢- موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، صَنَعَهُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة – صنعاء، الطبعة الأولى / ١٤٣١ هـ.

٢٧٣- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت / من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ.

٢٧٤- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ): ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الأولى، ١٣٨٦ هـ.

٢٧٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الأولى، ١٣٨٢ هـ.

٢٧٦- ميزان الحكمة، محمود الريشهري، تحقيق: دار الحديث، الطبعة الأولى.

٢٧٧- الميزان في تفسير القرآن، العلامة الطباطبائي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم المقدسة.

٢٧٨- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية.

٢٧٩- نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٨٠- نهج البلاغة، الشريف الرضي، شرح محمد عبده، الناشر: دار الذخائر قم المقدسة، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ.

٢٨١- نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي: تقديم: السيد رضا الصدر، مؤسسة الطباعة والنشر دار الهجرة، ١٤٢١ هـ.

٢٨٢- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٨٣- الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الخصيبي، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١١ هـ.

٢٨٤- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أبو نصر البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٢٨٥- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت /١٤٢٠هـ.

٢٨٦- الوافي، الفيض الكاشاني، تحقيق: عني بالتحقيق والتصحيح والتعليق عليه والمقابلة مع الأصل ضياء الدين الحسيني «العلامة» الأصفهاني، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (ع) العامة – أصفهان، الأولى/ ١٤٠٦ هـ.

٢٨٧- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الواحدي، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

٢٨٨- وسائل الشيعة، الحر العاملي، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث – قم المشرفة، الثانية/ ١٤١٤هـ.

٢٨٩- وقعة صفين، ابن مزاحم المنقري، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة: الثانية ١٣٨٢ هـ.

٢٩٠- ينابيع المودة لذوي القربى، القندوزي الحنفي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى / ١٤١٦ هـ.

الفهرس

توطئة ٧

الدليل الأول: حديث الثقلين ٩

النقطة الأولى: بيان صحة حديث الثقلين على ضوء مباني أهل السنة ٩

وقفة مع كلام أبي زهرة ١٢

النقطة الثانية: ضبط مفردة (الثقلين) ١٣

النقطة الثالثة: بيان المقصود من العترة في حديث الثقلين ١٣

وجه دخول بقية المعصومين عليهم السلام في عنوان (أهل البيت) ١٦

النقطة الرابعة: بيان دلالات حديث الثقلين ١٦

الدلالة الأولى: بطلان نظرية الشورى ١٧

تنبيه حول نكتة اختلاف ألفاظ الحديث ١٧

الدلالة الثانية: لزوم التمسّك بالعترة ١٨

الدلالة الثالثة: حصر النجاة بالتمسّك بالكتاب والعترة ١٨

الدلالة الرابعة: عصمة العترة الطاهرة عليهم السلام ٢٠

تنبيهٌ ولفتُ نظرٍ ٢٠

الدلالة الخامسة: أعلمية أهل البيت عليهم السلام ٢١

الدلالة السادسة: العترة هم الراسخون في العلم ٢١

الدلالة السابعة: الإمامة والخلافة ٢٢

وقفة مع التفكيك بين الإمامة الدينية والإمامة السياسية ٢٤

الدلالة الثامنة: استمرار إمامة أهل البيت عليهم السلام إلى يوم القيامة ٢٥

الدلالة التاسعة: صيانة القرآن الكريم والسنّة المطهّرة عن التحريف ٢٦
الدليل الثاني: حديث الاثني عشر خليفة.....٢٩
النقطة الأولى: بيان أهمية الحديث.....٢٩
الأمر الأول: تعدّد أسانيد هذا الحديث.....٢٩
الأمر الثاني: أصالة عقيدة الاثني عشرية.....٣٢
النقطة الثانية: تطبيق الحديث على أهل البيت عليهم السلام.....٣٢
أدلّة أنَّ المقصود من أحاديث الاثني عشر أئمة أهل البيت عليهم السلام.....٣٧
الدليل الأول: الدليل الوجداني.....٣٨
الإمام الأول: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ٤٠
الإمام الثاني: الحسن بن علي عليه السلام ٤٢
الإمام الثالث: الحسين بن علي عليه السلام.....٤٣
الإمام الرابع: علي بن الحسين عليه السلام ٤٤
الإمام الخامس: محمد بن علي الباقر عليه السلام ٤٦
الإمام السادس: جعفر بن محمد الصادق عليه السلام.....٤٨
الإمام السابع: موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام.....٥٠
الإمام الثامن: علي بن موسى الرضا عليه السلام ٥٢
الإمام التاسع: محمد بن علي الجواد عليه السلام.....٥٣
الإمام العاشر: علي بن محمد الهادي عليه السلام.....٥٧
الإمام الحادي عشر: الحسن بن علي العسكري عليه السلام ٥٨
الإمام الثاني عشر: الحجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف.....٥٩
الدليل الثاني: الأخبار المتواترة ٦٣
الدليل الثالث: الأخبار التي حدّدت الأئمة عليهم السلام إجمالًا وتفصيلًا.....٦٥

بيان مهم للشيخ القندوزي حول أحاديث الاثني عشر ٧٠
الدليل الثالث: حديث الغدير ٧١
الجهة الأولى: السند ٧١
الجهة الثانية: الدلالة ٧٧
الطريق الأول: المنع من دعوى الاشتراك اللفظي ٧٧
الطريق الثاني: حشد القرائن ٨٠
أ/ النوع الأول: القرائن الداخلية ٨٠
القرينة الأولى: سياقات الخبر والقرن بين المفردات ٨٠
القرينة الثانية: نعي النبي ﷺ لنفسه الشريفة ٨١
ب/ النوع الثاني: القرائن الحالية ٨٢
ج/ النوع الثالث: القرائن الخارجية ٨٤
القرينة الأولى: بخبخة الشّيخَيْن وتهنئتهما ٨٥
اعترافٌ خطيرٌ للغزالي ٩٢
القرينة الثانية: الوثائق الشعرية ٩٢
الوثيقة الأولى: شعر حسان بن ثابت ٩٣
الوثيقة الثانية: شعر قيس بن سعد ٩٤
الوثيقة الثالثة: شعر أمير المؤمنين عليه السلام ٩٥
القرينة الثالثة: نزول آية العذاب ٩٦
القرينة الرابعة: الاحتجاج ٩٧
الجهة الثالثة: دفع الشبهات المثارة حول دلالته ١٠٠
الشبهة الأولى: لماذا لم يبايع الصحابة عليًا عليه السلام؟ ١٠٠
الجواب عن الشبهة الأولى ١٠١

الشبهة الثانية: اتهام النبي ﷺ بالفشل في تربية الأمة ١٠٣
الجواب عن الشبهة الثانية ١٠٣
الدليل الرابع: حديث المنزلة ١٠٥
الجهة الأولى: السند ١٠٥
المطلب الأول: صحة سنده ١٠٥
المطلب الثاني: تواتره ١٠٧
الجهة الثانية: الدلالة ١٠٩
وجه الربط بين الحديث والآيات ١١٠
الجهة الثالثة: مناقشة الشبهات المثارة حول دلالة الحديث ١١١
الشبهة الأولى: قصور الحديث عن إثبات الخلافة ١١١
جواب الشبهة الأولى ١١٢
الشبهة الثانية: محدودية الخلافة التي يثبتها الحديث ١١٣
الجواب عن التصوير الأول ١١٣
الجواب عن التصوير الثاني ١١٦
الشبهة الثالثة: دلالة الحديث على استنقاص أمير المؤمنين عليه السلام ١٢٣
الجواب عن الشبهة الثالثة ١٢٤
الدليل الخامس: حديث مدينة العلم ١٢٧
الجهة الأولى: سند الحديث ١٢٧
الزاوية الأولى: صحّة حديث المدينة بحسب مقاييس مذهب أهل البيت عليهم السلام ١٢٧
الزاوية الثانية: صحّة حديث المدينة بحسب مقاييس مدرسة أهل الخلاف ١٢٨
تطبيق الأسلوب الأول: تصحيف المصادر وتحريفها ١٢٩
تطبيق الأسلوب الثاني: اختلاق المعارض ١٣٠

تطبيق الأسلوب الثالث: توهين الرواة وتضعيفهم ١٣١
الطريق الأول: توثيق أبي الصلت الهروي..... ١٣٢
الطريق الثاني: حشد القرائن..... ١٣٥
الجهة الثانية: مفاتيح دلالة الحديث ١٤١
المفتاح الأول: المدينة ١٤٢
المفتاح الثاني: العلم ١٤٢
المطلب الأول: جامعية القرآن ١٤٣
المطلب الثاني: هيمنة النبي ﷺ على الكتاب ١٤٣
المفتاح الثالث: مركزية العلم ١٤٤
إشكالٌ وجواب..... ١٤٥
المفتاح الرابع: بيان معنى (علي)..... ١٤٦
المفتاح الخامس: ظهور ذيل الحديث في التخيير ١٤٩
الجهة الثالثة: دلالات الحديث..... ١٥١
الدلالة الأولى: أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على الأنبياء والمرسلين..... ١٥١
الدلالة الثانية: أمير المؤمنين عليه السلام هو حافظ الوحي الإلهي وصائنه ١٥٢
الأمر الأول: معنى صيانة الوحي الإلهي وكيفيته ١٥٣
الأمر الثاني: دلالة الحديث على صيانة أمير المؤمنين عليه السلام للوحي ١٥٤
الأمر الثالث: المدلول الالتزامي لصيانة أمير المؤمنين عليه السلام للوحي..... ١٥٦
الدلالة الثالثة: إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ١٥٧
الجهة الرابعة: معالجة الإشكالات المثارة حول حديث المدينة..... ١٥٩
الإشكال الأول: عدم الملازمة بين الأعلمية واستحقاق الخلافة..... ١٥٩
الجواب عن الإشكال الأول..... ١٥٩

دخلٌ ودفع ١٦١
الإشكال الثاني: إمكان الوصول إلى العلم النبوي عن طريق الصحابة ١٦٣
الجواب عن الإشكال الثاني ١٦٣
الإشكال الثالث: مخالفة حديث المدينة للسيرة العملية لأمير المؤمنين عليه السلام ١٦٤
الجواب عن الإشكال الثالث ١٦٥
الإشكال الرابع: حديث المدينة خبر آحاد ١٦٦
الجواب عن الإشكال الرابع ١٦٦
الدليل السادس: (علي مع القرآن والقرآن مع علي) ١٦٩
النقطة الأولى: سند الحديث ١٦٩
النقطة الثانية: دلالة الحديث ١٧١
السؤال الأول: لماذا كرّر النبي صلى الله عليه وآله المعية، مع أنها من النسب المتكررة؟ ... ١٧١
الهدف الأول: التنبيه على التعادل الرتبي ١٧١
الهدف الثاني: التنبيه على المعية الاتحادية ١٧٢
النتائج المترتّبة على المعية الاتحادية ١٧٣
النتيجة الأولى: الاشتراك في الصفات ١٧٤
النتيجة الثانية: إثبات أنَّ مخالفة أمير المؤمنين عليه السلام مخالفةٌ للقرآن ١٧٥
النتيجة الثالثة: المرجعية الثنائية ١٧٦
السؤال الثاني: لماذا بدأ النبي صلى الله عليه وآله الحديثَ باسم علي عليه السلام وختم به؟ ١٧٦
الدليل السابع: حديث (علي مني وأنا منه) ١٧٩
الجهة الأولى: سند الحديث ١٧٩
الجهة الثانية: دلالة الحديث ١٨٢
المعنى الأول: التبعيض ١٨٢

المعنى الثاني: الاشتراك في جنس واحد ١٨٢
التصوّر الأول: النصرة والاتّباع..... ١٨٣
التصوّر الثاني: الإمامة الإلهية ١٨٤
المصادر..... ١٨٧
الفهرس..... ٢١٩